

شرح الجزري
لعلي القاري

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or historical document. The text is arranged in approximately 15 horizontal lines. The script is cursive and somewhat faded, with some ink bleed-through visible from the reverse side. The paper is aged and shows signs of wear, including stains and discoloration.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اودع جواهر المعاني الضمنية في قلوب زواجر الالبان
من حروف الهيئته وابع الكليات لظهور حقيقة ذاته العلية في مراتب
صفاته الجليلة وانزل القرآن بلسان عربي مبين مع مرابا ولسان نوح
الامين على اسرار خاتم النبيين وسبق الاولين الذي اراد ان يصف
صدقه بسورة صاد وهو افصح من نطق بالانسان بين العباد
واظهر المغيبات مما دغم واخفى وقلب على قلب أهل العناد وصلى الله
عبد وسلم وعلى آله واصحابه المقربين الابرار المرسلين لديه النبيين على سبيل
التبريل لكتبه والجهنم لاداء ارباب الواقفين على عتبة باب الوصلين
الى حفرة جناب المترسمين على وفق خطابه حيث شئوا الرحمة فاقوا الكتاب
واموا في ما قاموا لا يمتنع خاتمة الكتاب اما بعد فيقول الحق الى
حرم رب الباري على بن سلطان محمد الفارسي عامله الله بالطفة الحق
وكرم الوفي ان المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين
وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا وسيدنا ومولانا وشيخنا شيخنا ممن
اولانا الشيخ ابو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري قدس الله سره
السرني ما رايت على شرا كما ملاءم بين بياننا هذا ليكون التحقيق
الحقيقي كافلا فشرح يالي ان اصنع اصنع عليه اشرف جامعتنا لا محقق
محمدا ولا مطلقا محمدا فاقول وبالله التوفيق وبمودة ائمة التحقيق ان قوله
يقول ربي عفوري سامع باشباع كسرة العين للوزن وفي نسخة بان

بسم

بسم الله الرحمن الرحيم
كانت من جنس العلوم المنقولة ينبغي ان تنسب الى قائلها ليكون
سندنا عليها وعبر بصيغة المضارع الدال على الاستقبال ليشعر ان الخطبة
متقدمة على اصل المقدمة ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه ايضا
هنا لك بان كل على حكاية الى الماشية ويؤيده تغيير بعضهم
يقال في اوائل التعليل المرفضة واغرب شاح حيث قال وهو
اولى من تغييره في طلبته يقال لان المقول لم يقع ولا يقال انه
اقبل الكتاب ثم بعد فخره قال هذا لانه خلاف الظاهر اقول بل
هو المتبادر بناء على حسن الظن بالا كابر والراي اسم فاعلم من
المعتل اللام الواوي وابدل واوه ياء نظرها وانكلا ما قبلها ثم
استشقال الضمة باعث حذفها وجز عفولكونه مضى الى بالنسبة
الى سابقه وان كان مضى فامن حجة لاحقة ونوه بعضهم وجوز
نصبه على انه مفعول لاسم الفاعل بناء على ان من قيل والمضي الضم
حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم التوافق هناك
كان الاولى ان يجعله نظير لقوله تعالى انكم لافقوا العذاب الا انتم
العذاب على رواية ثالثة في القراءات ووجه ضعيف في العربية
الا ان نصب عفوف تنوين راجح لا يصح رواية ولا رواية وكذا لا يجوز
تنوين راجح ونصب عفول ذكر مع محققا لاسم وسطر نعم عمل اسم الفاعل
المضاف اذا كان معرفا فنصب مفعوله تخفيفا معتبرا في العربية

وانما ذكر كذا اللفظ مع كونه نكرة فهو ضعيف كى صرحوا به وان فزع قوله
 انكم لا تعلموا العذاب بالصواب فلا يقال عذبه سبعا مع ان اللفظ الرسم
 لديه والرب بمعنى المرفق على الاظهر من جملة معانيه للنا سبعة في مائة
 واما قول ابن الصل لا يقال له رب بمعنى العذاب لانه ليس من اسماء فغيره
 نظرا لورود الدعاء انت الصواب في السفوح انه لا يلزم من عدم كون
 الصواب من اسماء وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق الرب بمعنى العذاب
 عليه فاقول فيما يتوجه اليه ثم قول الصل سابع بان سبعا كسيرة العين
 على ما في الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ خالده الا يصح
 تبعا لابن الصل وهو بمعنى سميع لكن سميع اللفظ في العبارة منقولة
 كما ان في الاطلاق مباحة فان اسما الله تعالى توفيقية ولا يجوز
 تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضاها وصف لا بلغية حتى
 قبل في الصفة السلبية قد يوافق بعضها المبالغة للاشعار بانها لو كانت
 ثابتة له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى وما ترك
 بظلام للعبيد وهذا مسلك دقيق ليس عليه مزيد للرسم ثم من المعلوم
 انه لم ير سابع في الم مع بحسب اطلاقه وان جاء في بعض الروايات
 السبع خفد ثم فربكون السبع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصطفى
 سمع الله من حمزة قال عصام الدين اي ممن حمزة وهو بعيد مبنى ومعنى
 اما ولا فلا ان اللام بمعنى من غير ذوة واما ثانيا فلان تحتها ليس لقادة
 افادة تامة لان صفة سماعه بمعنى الإدراك علم فحمل على معنى القبول

والاجابة

والا جابة لتيمم الافادة واما قول ابن الصل معناه قبل من حمزة
 الى ما طلب منه فنقسم من حمزة المعنى الالاهى الى ما قيل في
 اللام في المعنى فالظاهر ان يقال ان سماع بمعنى استجابا فتعنى
 بنفس كى في القاموس وباللام كى في الكلام واما قول ابن الصل
 وهذا المعنى فهو المراد به ههنا يعنى في هذا البيت فففيه نظر ظاهر
 من حمزة حصر الارادة اذ يمكن حمزة على المعنى الثالث بورس السمع وهو
 الملايم لقوله يقول نعم الا على ان يحمل عليه لما سبق من الاشارة
 اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين الحقيقة والجاز واستعمل بين المعنيين
 المشركين على ما اجازته الك في فقال في المسئلتين اى سماع للحمية
 وغيره فنجيبه لما رجاه لكن لا ينبغي ان قوله مؤمل صريح ما لا يتغير
 فهو حقيقى فالاولى ان يقال المعنى يقول طمع مغفوة رب عظيمى
 وذكر الرب من الاستعطف والاباء الى عادته سبحانه في الكلام
 والاعطاء وسائر الاطلاق المستفاد من قوله سماع اى سماع اجابة
 وقيل كى قيل في قوله تعالى واسمعوا وح يكون الاجابة والقبول
 قيل في السماع لانه معنى مستقل مضموم اليه ولا يبعد ان يكون سماع
 بياء اضافته على الالتفات من الغيبة الى المتكلم او بتقدير هو على ان
 الجملة معترضة واخطأت ح حيث قال السمع والسمع وصفان
 مشتقان من السمع بمعنى القبول والاباء بل السمع صفة مبالغة
 من السمع بمعنى السماع والادراك للمسموع ومنه قوله تعالى هو السميع

سمع

ثم يقع محمد على الله بدل او عطف بيان للترجي و هو ان نسبة يتقدم
 اعني او يعني وابعد من جعله فاعلا وجعل التي عطفوها لا والجزري نسبة
 الى جزير بن عمر بن بلال والشرف كذا ذكره ابن المص وبتعين بعده
 في الجملة وفي القاموس بلد شمال الموصل بخط به رجلة مثل الحلل
 والله اعلم بالحال والمراة ابن عمر الذي نسب اليه وهو عبد العزيز بن
 عمر وهو اصل من اصل جعفر بن عبد من عمل الموصل بناها فنسب اليه في
 على ذلك العلامة ابو الوليد بن الشحنة الحنفى في تاريخ روضة
 المتفرق في علم الادب والاداء حر فليس يعنى في كماله فهم بعضهم
 وان في نسبة الى الامام محمد بن ادريس الشافعى في القدر بنى كذا
 قاله الشرح وقال ابن المص نسبة الى من نسب لاسام وهو اقرب
 الى المرام وانسب في هذا المقام والا فالتحقيق ان الشافعى نسبة
 للامام المجتهد شافعى وان القياس في النسبة الى من نسب الشافعى
 تكرير النسبة وان الشافعى بواحد منهما تخفيفا وهذا لطيفة خفية
 وهي ان نسبة الحنفية تخفيفية ونسبة الشافعية مجازية ثم ان
 الشافعى تصفة محمد فهو مرفوع او جزري فهو مجزى وروى في اقرب
 والاول انسب واسكن الباء وتخفيف للضرورة المودة وصلى الله
 على نبيه ومصطفاه بالاشباع فيها واجلت من بعد من الالباء
 الى اخر الكنى بمقول القول والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام
 والثبوت الازلية والابدية وهي في المبني خبرية وفي المعنى انشائية

والله اعلم

والجملة انية فعلية ماضية مفيدة للثبوت في كل حال وقضية وهي خبرية
 لفظا وعاشية معني ثم قبل المودع والشكر الفاعل مضافا والمفعول
 على انها حاقبة مختلفة فان المودع المضاف بالث على الجمل الاختياري
 على جهة التبصير وغيره ومثل المودع لكن بخلاف الاختياري من قبيل
 حمدت زيد اعني عليه وكرمه ولا يقال حمدت على حسن بل مدحته والشكر
 يبنى عن تعظيم المنعم بسبب انعامه على الشكر او غيره قولوا علما وحمد
 واعتقادا وفضلا فهو اعم منها مؤنر وذا حقت مطلقا وهي بالعكس والمج
 اعم من الميم مطلق ثم اللام فيه لما سخراف عند اهل السنة خروفا
 للمعتبرة بناء على خلافتهم فمثلة خلق الافعال اذا المعنى
 كل حمد صدر من كل حامد فهو ثابت لله او مختص به دون من بعده
 فان حمد المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك او جهل فاما
 هذا الكنى او المحسن وهو يفتيد في هذا المقام ما يستفاد من الاستفاد
 في عموم المرام فان لام الله لا تخص فلا فرد منه لغيره واللام كنى
 مختص به او للعهد يعني الحمد الذي حمد الله به نفسه في انزل وظهر على
 ل الله انبيائه واصفيائه فخص به والعبارة بذكره فلا
 فرد منه لغيره فقد يقال في المعنى ان صفته الحامدية والمجودية ثاب
 له فاما هو الحامد وهو الحمد ليس في الدار غيره ديار سوى الله
 والله ما في اليهود والله اسم لذات الواجب الوجود المستبمع لصفات
 الكمال التي من جملة الكرم والجلود والقول لانه اسم الاسم الاعظم

لكن بشرط ان تقول الله وليس في قبلك سواه واختلف
بعض هؤلاء في اول ذكر بعض ما يتعلق به لغة واعلام
في بعض الرسائل بحسب ما ظهر من الرسائل ليكون مقصدا
لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل
وبدا بالحواشي بالقران المجيد واقتفاء حديث النبي المصطفى
عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبد فيه بالجملة فهو اجزء من مقطوع
البركة وفي رواية فهو اقطع وفي رواية اخرى فهو ابر وأحدث
اخرجه ابو داود وغيره عن ابي هريرة وحسنه ابن الصلاح وغيره
وورد ايضا عن فروعا كل امر ذي بال لا يبد فيه بسم الله
الترجمان الرحيم فهو اقطع وفي رواية عنه ايضا كل امر ذي بال لا يبد
فيه بجملة والصافي على فهو اقطع ابر مسح من كل بركة والاول
بذي بال حسب شأنه في حال او حال فتحصل من مجموع الاحاديث
ان ينبغي ان يقع الابداء بكل من الثلاثة وان الابدائية
يعتبر فيها التسعة في اجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشئ
في المقاصد التصنيفية والترتيب مستفاد من ورود القرآنية
فتعين تأخير الصلوة المجدية عن الجملة المجدية لنقصان مرتبة
العبودية عن صفة الربوبية واما تقديم الالحاديث لجملة
الصلوات فلعلم ان الابداء بجملة الشهادة للوحدة
والتصليية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل الاتقان في

النبوة

ان يقع بعده الحمد والثناء ثم ان ياتي بطي ككف ذاتي
باجراء البسملة منطلقة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسلط
لكن ظم هذا ان ياتي بتلك الطريقة فاكفي بالجملة كما يذكر في
حديث كل امر ذي بال لم يبد فيه بذكر الله الجامع الرافع للترفع
في ان الابداء يكون حقيقة واصافية واحصا ان المقصود من
الاحاديث النبوية ان الابداء لا يصدر في حالة الغفلة ليعيد الله
الله والاختصاص به وينفي الرباء والسمعة ويحصل به بركة الابداء
توفيق الابداء وعدم الانقطاع في الاشياء سواء يكون ذكر الله
في ضمن البسملة والحمد والتسليية او غيرها ويبعد ان المص
جمع بينهما بان تلفظ بالبسملة ولم يجعلها جزءا لكتابه واما
شرح الشيخ زكريا فهو يشير الى ان البسملة في اولها قبل الشئ
فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الاصول في انها
لا تدخل تحت المقول ويؤيده ما ذكرنا قول ابن المصن يد بالجملة ناسيا
بالقران وحدث الحمد في كل امر ذي شأن واغربت سراج
مصري هذا حيث قال الوفاء على بسم الله فيهم وعلى الرحمن
كذلك وعلى الرحيم تام انتهى وهو ناقص كما سبقت حذره
وكذلك في قوله يجوز ذكر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الانبياء
فانه لا نقل في ذلك بل انبعاث مجرد هذا كما قرأنا في ذلك
والضم في الحمد ثم النبي اما مسمون من التباد وهو الخبر فليس

النبوة

الفاعل وهو الظاهر لانه مجزئ عن الله واما غير مهور وهو الاكثر فلهذا
 مختص بالمعوز فابديت مجزئة بلاء وهو المختار كما اشار اليه الشافعي
 بقوله وجع وفرا في النبي وفي النبوة اليه من كل غير نافع ابدا وانزع
 شاع بقوله وهو مؤخر من الانباء وقبل من النبوة انتهى وقيل انه
 من النبوة بمع الرفعة لان النبي صلعم مرفوع المرتبة على الرتبة
 وهو ان ادعى اليه وان لم يؤمر بتبليغه والرسول انك ادعى
 اليه وامر بتبليغه فالنبي اعلم منه مطلقا واما قول ابن المصنف والفرق
 بينه وبين الرسول ان الرسول ما امر بتبليغ ما اصابه والنبي هو المأمور
 ولم يؤمر بتبليغ فكمل رسول النبي وليس كل نبي رسولا فتخرج غير صحيح
 عا قوله وهو قول جماعة لانها تستلزم شيان بل هو صريح فيما بيننا
 من ان الرسول اخص من النبي كالانك بالنسبة الى الحيوان والله
 المستعان ثم اختار وصف النبوة لانها اعلم وفي الاحوال اتم ولانه
 اذا كان نبعت النبوة يستحق الصلوة وانزال الرتبة في اعتبار
 وصف الرسالة اولى كما لا يخفى وارا بقوله مصطفاه رسولا كما
 يشير اليه قوله تعالى الله يصطفى من اللاتكة رسلا ومن الانبياء وهو
 لا ينافي خبره مسلم ان الله مصطفى كنانة من ولد اسمعيل ومصطفى
 قريب من كنانة ومصطفى من قريش بنى هاشم ومصطفى من بني
 هاشم فان خيار من خيار بن جبار واعرض عن الشيخ ذكره بلعالم
 جئت قال وكان ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلوة عن مكره

لكم

لكم لا فتر لهما في قوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما وعد ذكره لفظ
 انتهى وهو مبني على ما قاله النووي والظاهر يرب الى قوله فترت
 قال في مفتاح الحصن واما الجمع بين الصلوة والسلام فيقال صلى الله
 عليه وسلم فهو الاولى والافضل والاكمل ولو اقتص على احدى جاز من غير
 كراهية فقد جرى فقد رضي عيسى بن ابي عمير عن السلف منهم الامام مسلم
 في اول صحيحه وسلم جبرحق الامام وفي الله ابو القاسم الشافعي في فريدة
 اللامية والراشدة وقول النووي وقد رضي العلماء او من نفسهم
 على كراهية الاقتصار على الصلوة من غير تسليم انتهى فليس هناك فلا
 لا اعلم استدراكا لغيره من العلماء ولا من غيرهم اقول ولا دلالة
 في الآية للجمع بينهما على وجه المعية واما قول من قال بكم تركه ولو
 حقا فخطا ثم لا شك ان الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية
 وهو الفرد الاكمل ممن اتصف بالنبوة والا مصطفاه لكان مع قوله
 اوضحه المص بقوله محمد واله وصحبه ومقرئ القرن مع تحية محمد
 محمد على انه يدل او عطف بيان وهو علم مؤخر من حمد مبالغة حمد
 لما اقضاه من الصفة التفعيلية ثم نقل من الوصفية الى الاسمية
 والمراد باله اقاربه وامل بيته وجميع اتباعه من امته فعطف
 محبة من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج الى قول ابن المص
 والتقدير وصحبه غير الاول ليقوى العطف يعني اذا اصل فيه المغيرة لكن
 اقول يكفي فيه المغيرة الاعتبارية واختار لان على الاصل لان المال

مختص بذكر الشرف واما على المعنى الاول فينبغي ما عزم وخصوص من يرمي
فان قيل فان العجب بفتح الصاد وكسره جمع كركب للمركب وهو متبنا
سبويه وقيل جمع لصاحب وهو متحن وانما تشب وضمه بان لا يجمع لخال
على فضل والصحيح في هذا المعنى انه من لقي النبي صلعم مؤمنا به واما
على الايمان من غير تحلل بالردة وقد تحققنا هذا المبحث في شرحنا لنسج
النسج والمراد بمقرئ القرآن معلله وهو يشمله صلعم والله وحجبه وانما
ولا يجمع في موارد التصليح باعتبار الصفات المختلفة فلا يحتاج الى تحقير
الاخر بالثبعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره ابن المص والضمير في قوله جمع
الى القرآن وهو صادق عموم اصل الايمان فلا يحتاج الى تقييده بالعدل
به كما ذكره شيخنا ذكر باو المفسر وبلغ في مقام البرهان ثم هو عزم من ان
يكون قاربا او غيره لا لا يترك مع من اجتهد وقيل الضمير في حجة راجع الى النبي
صلعم وهو في غاية من البعد وكذا نقول ان حج الروي مقرئ احد
مقرئين وسقط النون بالاضافة وفي الجمع بين الال والعناية
ايما الى اعتقاد اصل السنة خلافا للخوارج والرافضة بعد علم
عن مرتبة المحبة تنبيه وقع الاختلاف بين اكابر الامة في ان
النسوة افضل ام الرسالة ولكل وجهه ان النسوة المجردة من حيث
التوجه الى الله تعالى واخذ الفيض منه سبحانه اول من حيث التوجه
الى الخلق وايضا لالفيض اليهم الا ان الرسول من حيث انه كامل بكل افضل
من النبي من حيث انه كامل مع ان الرسالة لا تنافي الولاية فلا مرتبة

الجمعة

الجمعة المستفاد من صفات الاصلية فان الكمال الواسع الممتدة بجميع
الجمع لا يجمع الكثرة على الوحدة ولا الوحدة على الكثرة واما عبارة بعض المفسرين
ان الولاية افضل من النبوة فيعتنون بها ان ولاية الرسول افضل من نبوته
لما سبق لا مطلقا بل من ان يكون الولي افضل من النبي اذا قيل
به احد من اهل الاسلام واما قول الجيني يحصل الايمان بقول الكافر
اعتبرت محمد النبي بخلاف محمد الرسول لان النبي لا يكون الا الله
والرسول قد يكون لغيره فنبى على الاستقلال المعرف الا ان لفظ النبوة
يتمتع من حمده على المعنى المعرف كما لا يخفى على اصل الايمان وفي البيت
ايما الى قول صلعم اعد عالما ومتعلما او سامعا او مجابا ولا تكن
الخمسة فترى لك رواه البزار والطبراني عن ابي بكر وبعد ان
هذه مقدمة اى بعد ما تقدم من الحمد والصلوة وصحى كل يوم في
للاستقلال من عرض او اسلوب الى ارض يستحب الايتان بان الخطيب
والمكاتب اقتداء بالنبي عليه السلام كما ذكره خاله وفيه ان الايتان اياها
بعد هو مستحب على شبهة وانما الكلام في بعد ولا يبعد ان يقال لا لا يكره
كل لا يترك كله خصوصا في ضرورة الكلام مع احتمال تقدمه بما يخص
المرم هذا وقد روى عن القاهر الرضا وى في الاربعين باسنيد عن اربعين
صحيا انه عليه الصلاة والسلام كان يأتي في خطبة وكتبه قال ابن الملقى
المطهر الذي هو في هذا البيت وفيه ان التقدير مقتضى عن الخوف وكذا علم
والرواية بضم الدال وانما تجازة هضم فحقها لكن انكره النجاشي واما يجوز

مطلب وبعد ان هذه الرواية

القدر فغير منزهة وكذا النقيض هذا محذور اما ما ذكره شاح عن بعض
 مشايخنا من وجوب الرجوع والتدوين كونهما علما ليسا بالمقدرة في قولهم ما يمكن
 من شئ بعد في البره عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه اشارة
 الى الرسالة او الارجوزة او المنظومة وهي ان تأخرت الخطبة عن قول
 المقدمة حثية وان تقدمت عليه ذهنية فكونه قولنا ان الله
 وتلك الجنة والمقدرة طائفة من العلم كمقدمة الجيش وهي كسيرة الان في قدم
 التار من بعض تقدم ومن قول تعالى لا تقدوا بين يدي الله ورسوله اي لا
 لا تقدوا وفي في الآية ان المفعول مقدر اي لا تقدوا امره وتكاتف
 بعضهم بعضا ايضا وقال المصنف في مقدمة نفسه ما غلبها ويجوز
 الدال على انه قيل كمقدمة الرجب من قدم المتعدى واقتصر عليه في
 في الشرح واما قول جميع من الشرح ان هذه طائفة من علم التجويد
 على ظاهره لان التجويد احد ما كذا في بيان في محله اللهم
 الا ان يقال سبب اليه تغليب لكونه المراد الاصلي منها وقوله
 خاله وبقيل مقدمة العلم لا يتوقف عليه الشرح في مسائل
 ومقدمة العلم لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
 لارتباطها به وانما في سبب يدوم ان المراد مصنفنا بالمقدمة
 احد معني المقدمة وليس كذلك بل المراد بها طائفة من مسائل
 علم القرائت ينبغي الاحتكام بها والاعتناء بشأنها كي ان المصنف
 اليه بقوله فيما علق قارئه ان يعلمه اي في بيان ما يجب على قارئ

في القرائن

من قرائن القرائن علمه وابتعد من قدر مصنفنا قبل ان يعلمه وقال نعمه
 او ليتم في تجويد شراح كونه ما مصدرية في غاية غريبة من القول على العربة
 واما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية عن غيرهما فليس على طرقة واعلم
 ان هذه المقدمة ارجوزة من البحر الرجب وارجوزة مستفعلن ستة عشر
 بحوزة كل مستفعلن الجنب وهو جنس الناقص فيصير مستفعلن فينقل الى
 مفاعيلن والخطي وهو جنس الرجب الكسبي فيصير مستفعلن فينقل الى فعلن
 والجنب بعدها فيصير مستفعلن فينقل الى فعلن ويجوز في كل واحد من الجنسين
 فيصير فعلن فربما انما يعلم من كل واحد في شاع فهم اذ تبرع عليهم بحتم بانها
 حتم البمين قبل الشرح اذ لا ان يعلموا اذ تسيل للوجوب المقدرة في
 قول فيما علق قارئه ان ذكره ابن المصنف وغيره وقال شراح للوجوب المصروف
 من على الامم مقدار كما توهم بعضهم بغير فهم بانها قد براد بها الوجوب فن
 لم يذكر صاحب المصنف ولا صاحب القاموس من معانيها الوجوب وانما الوجوب
 مستفاد من اقرب المقام الدال باعتبار متعلقه على المصنف ثم ان الوجوب في
 ما يثبت على فاعله وبقيل على تركه والعرف ما لا بد منه في فعله ولا يستحسن تركه
 فيجب حمل كلام المصنف على المصطلح وهو لا يثبت الوجوب الشرعي
 في بعض الصور من الغرض والعرف ولا يجوز حمل على معنى الشرع لان موثقه جميع
 في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على وجوب الكفاية فيقول شاح
 اورد بالوجوب هذا الشرعي واما ما ذكره بعضهم من انه اراد به ما لا بد
 مطلق وحمل عليه كلام المصنف هذا فيقول شاح من امكنه التجويد بطلعه وسلكه

مطلق الوجوب

كالحرب الغصية وغيرهم ممن رزقه الله تعالى ذلك بالجهد والجهل
 فلا شك ان ليس منه الوجوب على الفقيه الذي يعاقب على تركه واما من لم
 يتصف بمكانه فلا بد في مقدمه التجويد وعليه كل كلام انظم ويزيد بالوجوب
 الشرعي انتهى فبني على من يجوز عن الشافعي من المعين الحقيقة والجد
 في الطواف واحد كما اختاره الشيخ ذكره بقوله ان واجب صلاة
 بمئة لا بد منه مطلقا وشرعا بمعنى ما يؤتم بتركه ان اوجبه خلافه وقطع
 تغييره بالاعراب والمينة والتحقيق المصنوع عن الكل ما قدمناه هو ان هذه
 المقدمة ليست مخصوصة ببيان التجويد فقط كما تقدم والله اعلم فالله اعلم
 ضمير عليهم السلام على كل المقدرة في قوله فيما عايناه وتبعه خالده ولا يحتاج
 الى ذلك فان المراد به جنس قارئ القرآن واغرب شراح في قوله الضمير
 راجع الى القارئ لان لامة الله المستغرق في معنى كل قارئ ونبه على انه كلف
 بعض النسخ انتهى ولا يستقيم له ذلك لعدم اشران البيت به كما لا
 قوله نحن نكيد لقوله واجب ان قد لا يكون الواجب فرضا لازما وقوله قبل
 الشرع وظرف الواجب واكد بقوله او لا اي يجب عليهم قبل الشرع
 في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تسلم القرآن ان يعلموا محتاجا الى
 والصلح لا قبل ان يشترع في اداة على الشافعي كما قاله في تحقير
 فانه حج باق العلم والعن بالاداء عن افواههم واسما علمهم لا يفتوا
 بافعه القاء في نسخة صحيحة لا ينطقوا اقبل وهذه هي النسخة التي
 ضبطت عن الفوائد ثم اخطا المؤيد في منها واحدا ان النطق يشمل

الحروف

الحروف الحجازية بخلاف اللفظ فانه موضع للترك ولو على سبيل القياسية
 كما يشير اليه قوله تعالى ما يفظ من قول الله والحمد لله القاء مطلقا
 وافصح من ان يشرع الحرب العربية فان المراد به لغة قرين وهم قوم
 صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وما ارسلناك من رسول الا بآية قومهم
 صلعم اوجب الحرب لكل لا عرق والقرآن عز وجل ان اهل الجنة
 في الجنة عز وجل واخرجوا من الجنة الطير والحاكم والقياس ابن عباس يوجب
 تخفيفه من الحجج والقرآن وصفه في محله لا ليق به التفصيل فان هذا مقام
 اجمال ماع هذه الرسالة بمنزلة فدرس الكتاب ولذا قال في هذا الباب
 محرمي التجويد والمواقف وما الذي رسم في المصنف باشيخ كسوة
 الفاء الاحياء ورسم بشدة يد السنين المكسورة في نسخة بتخفيفه
 اي كتب والمصنف حال كون على الخرج والصلح على بني تحريم تجويد
 القرآن والتقائه من تحسينه وامعانه ومريدي معرفة المواقف
 والبادي من الكمال القرآنية ومعرفة رسوم المصنف العشرية لانه
 احدا كان القرآن والركنان الاطراف التواتر وموقفه العربية و
 وحذف البادي من باب الاكتفاء لقوله تعالى سرائل تعليم الحروف
 والمراد بالموقف الموضع الذي يحسن الوقف عليه فهو اسم مكان لا مصدر
 بمعنى الوقف كما قاله خالده لما لم يستوف المصنف جميع ما يتعلق
 بالرسم على ما سيجعل الشافعي في قيده الزائدة بل اكتفى بالمقدار المحتج
 اليه في القواعد الوافية بين ما رسم بقوله من كل مقطع اي ما يكتب

مقطوعا من الكل تلا من الحروف كما قال الرومي وهو موصول بها أي
 فيها الطير يعود إلى المصنف وتاء انتهى لم تكن تكتب بها أي تقرأ
 كما قرئت حمزة في الوقف على الهمزة كما قال ابن المصنف وتبعه غيره
 إلا للضرورة وتكتب في الأصل مرفوعة لأنه جركان وإنما ادغم علمه على
 في ادغام الكبير والمعنى وتاء انتهى لئلا يتأثر لم يكتب بتاء مرفوعة
 بل تكتب بتاء مجزوة كما ينبغي وتحققه وبيان فوائد كل من في محله
 وفي الجمع بيان المقطوع والموصول صنعة الطباق وهو مجموع بين معنيين
 متقابلين وفيما بينهما صنعة التماس وهو الجمع بين متقابلين في
 اللفظ والخط وأغرب شرح في قوله ما استفهامية فإنه أعمان يكون
 زائدة أو موصولة متوكة على كل تقدير عطف على التوجيه لا على مفعول
 يعمل كما قال الكاظم فإنه في كمال البعد والله أعلم بخارج الحروف أي
 العربية الأصول سبعة عشر أي يخرجها وهو موضع الحروف في الأصل
 لكنه معناه عبارة عن الخيز المولد للحرف كما قال جماعة من الشرح دار
 والأظهر أنه موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا في تعريف الحرف
 وهو صوت معتمد على مقطع محقق وهو أن يكون اعتمادا على جزء
 معين من أجزاء الحلق واللسان والشفة أو مقطع مقدرو وهو
 نغواء الفم إذا لاف لا معتمدا في شيء من أجزاء الفم بحيث أنه
 يقطع في ذاك الجزء ولذا قيل الزيادة والنقصان ثم المراد بالحرف
 حرف المبني من حروف الجارية لا حروف المعاني ما هو مذكور

فإنه إذا انتهى إلى المصنف لم يكتب بها أي تقرأ

في الأصل

في كتب العربية أصل الحرف معناه الطرف وإنما سمي حرفا لأن الحرف
 التهججي طرف للاصوات وبعض منها وحرف المعنى أي جانب مقابل للمعنى الاسم
 والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع إلا فصيلا في الملام ولا
 ومادة الصوت وحده متبوع بتصادم جسيمين ومن ثم لم يسم به ولم يحقق
 بخلاف الحرف فإنه يختص بالانث وضمها والحركة عرض تحتها شريطة ذلك
 يطول بحثه ولا غائل تحت ثم الأصول في الحروف العربية تسعة وعشرون
 حرفا بانفاق البصريين الأصل وفاته جعل الألف والهمزة واحدا متبوعا بأن
 كل حرف يوجب مساهة في أول اسمه والألف أوله حمزة ويجب بلزوم أن
 الحمزة تكون هاء لأنها أول اسمها والتحقيق في الفرق بينهما أن الألف
 لا تكون إلا كسرة ولا يتصور أن يجر لها اسم يكون مساهة ساكنة ولا يجر
 إنما يكون متحركة أو مجزومة فكان تحقرا أن يقال لها اسمة لكنها أيد لها
 هاء ولذا قيل لا يلي مقدرها بدل أصلها من الأخرى تحقيق في الأول
 والأصل ورافق وحرف الشئ لا يبدل من نفسه والطا من الألف
 على عين لينية وغيرها ضربوا علم لغة واعتبارا وإن كان متغايرا للهمزة
 اصطلاحا وإن خرج الهمزة محققا وخرج الألف مقدرها وقد قال بسبويه
 وتبعه الأكثر على ما نقل الجعبري أن خارج الحروف تسعة عشر فحصل
 الألف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبي والواد واليهاء كسرين ثم
 من المد واللين من مخرج المتحركين وقال الفراء واتباعه أربعة عشر
 فحصل مخرج النون واللام والراء والهمزة على أن لكل واحد مخرجها

في الأصل
 في الأصل
 في الأصل

كما سبقت في تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه واتباعه من المحققين
 وهو الذي عليه جمهورنا سبعة عشر كما اشار اليه المصنف بقوله على الذي يتبين
 من اختيارنا على بناء قول من اختار ذلك باختصاره الاقوال وتبينه
 بين الاقوال واختار المضارع لحكاية الحال الى الفينة واغرب شراح حيث
 قال اعطى القول الذي يختاره من بين الاقوال من سبقه اختياره للوقوف
 واغرب من هذا حيث ثبت بمن يكلمه وقال هذا المنع غني عن تأويله
 بالمنع حتى يتبين اليه ان علم وغيره ويخص هذه الخارج الخلق والى الفقه
 وزاد جماعة منهم الشاطبي والنظم الحروف والفتحة وهذا اذا اردت
 ان تعرف مخارج حرف مربي بعد تلفظك به صحيح فكنه او شدة
 وهو الاظهر وانزل عليه مرة وصل ياي حركة واصف اليه السمع فيث
 انقطع الصوت كان مخزجا لمحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت
 في الجملة كان مخزجا المقدر فتدبر ثم اذا سعلت عن التلفظ بحرف
 من كلمة وكان كنهه حكيمة بهمرة وصل وان كان مخزجا حكيمة
 بهاء السكت لانه لما سئل الخليل صحابه كيف تتلفظون بالهم
 من جعفر فقالوا جيم قال انما تلفظتم بالاسم لا بالمسمى المكن قولوا
 جيم واغرب شراح هذا حيث اعترض على الجعبري وابن النظم
 في قولهما والصوت سواء يمتزج بتصادم جسيم فقال والذي عليه
 اهل السنة ان الصوت كيفية تحدث بمحض ضايق الله من غير تأثير
 متوجز اليه واداء القمع والقع خلاف الحكم في زعمهم ان الصوت كيفية

مطلقا
 وزاد
 في نسخة
 ج

في الصوت

في الهمزة بسبب تنوع الاء فانه كلام غير مخزج من غير متصل
 وتدبر والتحقيق ان مذاهب اهل السنة هو ان لا تأثير للهمزة وان
 الاشياء قد تنوع بسبب من الاسباب لكن عند خلق الله اياه كما
 انه سبحانه يخلق الشئ بسبب الاكل وهو قادر على ان يشبع من غير
 اكل وان يجعل الاكل سببا لزيادة الجوع كما هو في هذه المستنق
 والمستنق الجميع البقر ثم اعلم ان الحروف المذكورة هي الاصول لا صلبة
 وهم حروف الفرعية تكون حتمية بالاصولية للعلل المتضمنة لها بالخلق
 محلها وهي الهزلة المستهله بينها وبين الالف او الواو والياء وكذا
 الالف الميم واللام المفتحة والفاء المشتملة والنون المخففة وتكون
 الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها القرأت الصحيحة والروايات
 الصحيحة وقول خالد بن الشين كالجيم في نحو جرد من الحروف المتفرعة
 المستحقة وجئت في القرآن وغيره كمن فيصح الكلام خطا ما مر
 في مقام المرام واما الكاف العجيبة وكذا الراء والباء الفارسية فليست
 من لغات القرآنية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية
 والبيانية ثم اعلم ان شارحا ذكر هذا حديثا عن مشايخه في حاشيته
 على الازهرية مما يلوح لوجع الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال تحقيقه
 ان لكل حرف مخزجا لفظا لمخارج الاخر والا لكان اياه فيكون الحكم
 مقربا فقلت هذا التعديل بعيد من التحقيق فان الجمهور من ارباب
 الند في جعلوا الحروف متعددة مخزجا واحدا بناء على ان النسيب من كل

مطلقا
 ثم اعلم

المعنى بالكلية والفتح وتشدير الكاف المتحركة
وكقولهم تجزئها يشكروا طائفة اخرى

باعتبار اختلاف الصنف وان كان الاتحاد باعتبار الزوات ولا يقبل ان مرفة
الخارج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصنف بمنزلة الحركات والاعيان
فالصنف الحروف واختلافها وحروف المد والمواد تنتمي ضبط الحروف
بالرفع على تقدير تخرجها قبل الحروف او بعده اى يخرج الحروف وبالحرف
على ان من باب الاضافة الى الظرف نحو صاع الزهر وفاقم الليل والاضافة
لامية او لادق من لينة ونحو الحروف الف وهو غير مخزن ثم قوله واذا
الحركات والكلمات والمواد تنتمي الى اصحابان يكونان كثيرين وحركاتها ما قبلها
من جنسهما بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الباء كسرة وجعلت الالف
اصلا لانها لا تختلف عن حالها اصل لادق والواو ضل لا يخلو فيغيرها
قوله وضع حروف مد اى حروف مدية لا يتحقق وجودها الا بمدة صاع
فدر الف ونسج المد الاصل والذراع والطبعي وقديرا لا يربط بين الالف
المد والفتح كحاشيتا في بيانها في مقامه الموضع ونسج هذه الحروف ايضا
لينية وان كانت اللينية تحتص بكونها كنة ولا تكون حركة ما قبلها
من جنسها كالحرف وغيره وانما تحقيق ان هذه الحروف تنسج حروف
العدية بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة او كنة حركة ما قبلها تنسجها
ام لا ثم حروف المد واللين ثم اللين بالوجه الاخص وهو تحقيق بالواو
والياء والالف كى سياتى وهذه الحروف تنتمي الى الحروف الفهم غير
اعتماد على جرد من اجزائه ولذا يقال له هذه الحروف جويفية وهوائية وقول
ابن المصنف تخرجها من حروف الفهم والخلق يريد ان مبدءها مبدء الخلق ومعرفة

الفهم

وبميز على حروف الفهم وهو الخلق والارض فيه فانه من اجزاء الارض متحقق تنتمي
اليه بل ينسجها بانه ماء الرهو او اعنى صواء الفهم وهو الصوت ولذا قيل ان
والنقصان في مراتبها وقول الشرح الروى كل حال صواء ليس يقال عن
فصو بل كل حال محل صواء ثم انشأ من الصوت الجود اشبهت من بالهروف
ويميز عن الصوت الجود بتصدد الالف وتنقل الياء او عن ان اللواتي
الى الحروف لانه انما انقطع عن تخرجها وحيث لزمت الالف هذه الطريقة
المعتادة من كونها كنة وحركة ما قبلها من جنسها وهو الفهم ثم يخلو
حالتها من انما لا يخلو يكون صوائبة بخلاف اشبهت فانها اذا فارقت
عما في صفة المشابهة صار لها ميز متحقق ومن ثمة كان لهما تخرج جان
مخرج حال كونها مديتين ومخرج حال كونها متحركتين ثم كل حرف
مس والمخرج اى المقدار لا يجوز ولا ينقصا صفة الاحرف المدفانها
دون مخارجها ومن ثمة قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت وسبقت
حروف المد واللين لانها تخرج بامتداد واللين من غير كلف على اللين لا تسع
تخرجها فان الخارج اذا تسع انشأ الصوت واعتدول وان وادضاف
انضبط فيه الصوت وصيبت ثم التحقيق ان معنى جعل سبويه الالف
من تخرج الهزلة ان مبدء الالف مبدء الخلق ويمد ويمد على جميع حروف الفهم غير
الغراء وهذا ايضا معنى قول مكى في الرعاية لكن الالف حرف يرمى
في الفهم حتى ينقطع تخرجها في الخلق فنب في الخرج الى الخلق لانه انما هو
الاول من خلقه ان يكون مبدءا مبدء الخلق والقطع عن حروفه في الخلق لان الاول

ينسج لهم اعم

ليس له اعتنى على شيء من اجزاء العلم بل يتردد من الخلق وينتهي الى الصوت الثاني
من الخلق وهذا معنى قول الاربعة لا يمتد الى الخلق من اجزاء العلم على هذا وهو
ان يكون بعد هذه الخلق او منقطع من حيث هو كقولنا الخلق وغيره الالف حلقية
فولم يتردد في هذه الحروف اعني الواو والياء على غير المدية هذا وقال ان العلم
في الشرح والصواب ان اختصاص هذه الشك بالهروف دون المهمة لا يمتد
اصوات لا يعتمد على مكان حتى يتصل بالهزة ثم اعلم انه قد مر في
المدخل على الحروف عموم نخرج المدية وكونها بالنسبة الى الخلق في الحقيقة
بمنزلة الكل في جنب الجز فستدق التقديم من هذه الحقيقة وان كان المتكلم
تأثيرها على اعتبار ان حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو تحقيق بان آخرها حيز
تحقق ثم اعلم ان مقدار لم يكن متعصبا وله نهاية فان اظهرنا غايته لا يمتد
فرضت اوله كان مقابلة اخره ولم كان وضع الالف على الاستعانة بالالف
لباق الحيوان لزم من ان يكون رأسه اوله ورجله اخره فاذا كان كذلك
كان اول الخلق راس الشفتين واولهما مما يلي البشيرة واما الثاني اللسان واوله مما
يلي الاسنان وخرجه مما يلي الخلق واما الثالث الخلق واوله مما يلي اللسان وخرجه
مما يلي الصدر ولو كان وضع على التاكيس لا انعكس ولو كان مادة الصوت
الهادية الى راس من داخل الالف كان اوله اخر الخلق وخرجه اول الشفتين فترتب
النظم رتبه الحروف باعتبار الصوت وفاقا للمهرج حيث قال فالله يرفق
ورتب نسبة الخلق باعتبار وضع الاصبع حيث جعل الاقصى وهو الابدع مما
يلي الصدر والاول وهو باعتبار الاقرب مقابلة فقال ثم لا تعني الخلق تعني معناه

الالف

الالف من الف حرفان وهما همز وصاؤه حذف العطف رعاية للوزن
ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدهما كالثاني وسد هذا التقطع
الى سبويه ونقل عنه ايضا تقديم الالف على الراء كما يفهم من كلام الجار
بردي وقيل المهمة والراء في مرتبة واحدة وقيل المهمة اول العلم
لوسط فحين صاء وثقة ان يقال عين فياء وغيره للضرورة ووسط
الفتح تحرك ما بين طرفيه كما وسطه فاذا سكنت كانت طرفا
او هي فيما هو صمته كالحلقة فاذا كانت اجزاء متباينة فا
لاساكن فقطه وكل موضع صلح فيه بين فهو بالتسكين والافاء
لتحريك كذا في القاموس فصول شاذ بين وسطه ساكنة في النظم
على لغة ضعيفة ضعيفة وفي نسخة ومن وسطه بالتحريك وفي
نسخة وما لوسطه فحين صاء فلا اشكال في الفاء وتقديم العين
على الاء كلام سبويه وهو قول مكى ونص ابو الحسن بن شريح على
ان الاء قبل العين وهو كلام المهدى وغيره اذ انه عين فاذا
والفاء اي اقرب الخلق الى الفم وهو اوله من جانب الفم
مخرج عين وضعها والاضافة اليها لادنى ملازمة وضع الشك
في الحروف النحائية او في صفة الحلقية او في الالف بالمعجزة وتقيده
العين على الاء هو ثانيا سبويه ايضا وعليه الثاني وطى ونوعه
النظم ونص مكى على تقديم الفاء وقال ابن حروف النحوي ان سبويه
لم يقصد ترتيبا فيها فهو من مخرج واحد فهذه ثلاثة مخرج لثلاثة

وتسمى هذه الحروف الخفية لخروجها من الحلق في الجملة وقلة
والقاف بتقدير مضاف الى مخزبها اقصى ان فوق ثم الكاف
بعض قاف فوق على تقدير المضاف اليه اي فوق الكاف لان ما
يلي الحلق من اللام يعد فوق وما يقا له تحت لما سبق من النكتة
اعتبار بعد الصوت في ترتيب المخارج اذا مراد به اقصى اللام وما
فوقه من الخفاء الاعلى ثم الكاف اي مخزبها اسفل والوسط فحم
الشين يا اسفل الخفاء وهو مبني على الفهم مثل فوق طرف للكاف
الباقي اي في اسفل اللام بالنسبة الى القاف او اريد به ما تحت
من الخفاء الاعلى وهو اقرب الى الفهم من القاف ويقال لهما
المرحوبة لانها مخزبان من آخر اللام واللام في الوسط بدل من المضاف
الحلق وقبل اقصى الفهم واللام في الوسط بدل من المضاف
اليه اي وسط اللام ومع ما يجازيه من وسط الخفاء او وسطهما
فخرج الجيم والشين والياء وفي نسخة الجيم الشين يا فخر في
الجيم وعاطف الشين والياء ونكر وعطف بحسب استقام
له الوزن في هذه المقام وقصر يا وقفا لا ضرورة وقال المهدوي
ان الشين يلي الكاف ثم الجيم والياء تليان الشين في حكاية
عنه الذم وتسمى حروف الشدة شجوية لانها تخرج في شجر اللام وما يقا
بله والشجوية مفتحة الفم قيل جمع الجيمين والمراد بالياء غير الياء المدية
والضاد من حافته اذ وليا ومخرج الضاد من جانب اللام وطرفه

اقرب الى جانب اللام

اقرب الى جانب اللام اي اقصى ما في التذكير باعتبار معنى الحافة او لاكتفاء
الشين من اللام في الالف للثنية والهمزة في الالف والهمزة في الالف
لا تطلق اي اقرب بجانب اللام الاضراس من ايب او يماها
اصلا الاضراس ففقت حركة الهمزة في اللام واكتفي بها على همزة الوصل
على اصغر الوجوه في امثاله كما يستفاد من الشين طليعة وتبند ايهما الوصل
في النقل كله وان كنت معتدا بها فمرادها بعد الشين حيث قال في الرواية
في الاضراس هو انصب على انه مفعول وليا والفاء على مسترعايد اللام
وبعد من وجوهين لفظا ومعنى اما اوله فلان الضمير يرجع الى المضاف دون
المضاف اليه غائب واما معنى فلا تفرهم اعتبروا الولي بين الاضراس والفاء
لا بين الاضراس وطاق اللام ثم قال ولو قيل يرفع على الفاعلية فيكون
المراد اوله الاضراس كانت ملائمة لعبارة هم اقوى لانهم اعتبروا ايضا
ولي الاضراس بالحافة ردو العكس لا يتحقق ما في قوله ايضا وقوله دون
العكس من النكتة مع ان القرب والليل انما هو من حافة اللام
لا الاضراس دون العكس لقائفا في محلها واما ما اسند اليه من الله عليه
وسلم بها الشيخ فذكر ما من قوله انا افصح من نطقك بالضاد فقد
تخرج الخفاء منهم انهم بانة موضع هو المعنى يخرج الضاد من طرف اللام
مستطيلة الى ما يلي الاضراس من جانب اليمين وهو الايسر والاكثر
او من اليمين وهو الايسر المعبر عنه وعن الجانبين وهو من تحتها
سيدنا عمر وهو معنى ثالث الخفاء وهو له ما يعرفه باليسنى يكون مقلا وانما

حق المص ان يقول من ايسر اوسين اويسر ها او يمنها الكي غايه رينها
حضوره والعبره فيمنها حال الاطراس الواحدة وهما عند زمتان ثم الحافه محقة
الحافه عامدا كثره الفاموس من مادة الجوف وقوله جم الجعبري كونه من الظف
فقال تخف العوز ثم علم ان الانسان عا اربعة اقسام منها اربعة مستحي
ثانيا شتان من خوف وشتان من تحت من مقدمها ثم اربعة مما يليها من كل باب
واحدة مستحي ربا عات ثم اربعة كذلك مستحي انيا با ثم اربعة مستحي طرس
منها اربعة مستحي ضلوعك ثم مست طلوعن ثم اربع لواجه ويقال لها طرس
الحلم طرس العقل وقد لا يولد في بعض افراد الانس واغربت شج حيث
قال سقطت حجرة العوصل في الاطراس والمراد بالاطراس الانسان وشتان
فقال ادربها الطلوع حتى انتهى في تحقيق ان المراد بالاطراس العليان من
اعد الجانبيين بمنزلة محاذي وسلا الك بقرينة ذكره بعده مستهريا الى
اول مخرج اللام والله اعلم بالمرام واللام او ناصها المستهري اى وفخرج
اللام اقرب الحافه واولها الى نهايتها او اوانتها طرس كما قال الطيبي
وصرف بادناها الى منتهىها فقبل الحافه الاعلى اى حرف من باباد ن
الحافه واصل الى منتهى الك على ما ذكره الجعبري في اللام بمعنى الى
وقبل اللام للاختصاص اى الاقرب لاختصاص بمنتهى حافه الك
ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحديث الاعلى من اللثة
في سمت الفم كذا لا الثنية خلف السبويه واللثة بضم تخفيف مثلثة
مبت الانسان وتسمى اللهاة وهي اللحم المشرفة على الحلق والثنية

مقدم

مقدم الاسنان والاضاحك كل سن يبدو من مقدم الاضراس على الفم
والفم ان يخرج الام عارون اول احدى خافتي اللسان وذلك
لان ابتداء خروج الام اقرب الى مقدم الفم من خروج الفم ويتهى الى
ختمه من طرف اللسان وما يحاذي ذلك من طرف الاذن فوق الفم كذا
والا والاربعة والثنية وليس في الحروف اوس يخرج اجمته واغرب ناس
في قوله اوس خافتي اللسان اي اخرجها والنون من طرفه تحت اجمعوا
بنصب النون على انه مفعول مقدم لقوله اجمعوا وتحت منه على
الفم من طرفه فتحتين اى واجمعوا يخرج النون من طرف اللسان
وهو دار واوله ما يليه من اللثة ما علا الى ما تحت اللام قليلا وقيل
قوتها وهو المنيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدأ بتقدير يخرج ومن طرف
خبره وقت طرف اجمعوا او مفعوله مخزوف اى اجمعوا النون تحت الا
والاربعة لظهوره ارضل بقصر الزرورة وباشباع صها يداينه لثة
اى ويخرج الزر ايقارب يخرج اللام كذا الى ظهر من اللسان ارضل وهذا
مع قول ابن الصي والرا من ظهره رأس اللسان ومخاذه من اللثة الثنتين
العليين وقال المصنف المصنف في مخرج النون من طرف اللسان بينه
وبين الثنايا العليا غيرها ارضل في ظهر اللسان قليلا وقال الكنجي
رحمه الله وحرفه يداينه الى الظهر ارضل وقاله بوشاحه يعنى يداين النون وهو
المراد يخرج من مخرجها ككلمة ارضل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون
لا يخرجها الى الام وقال ابن الصي في شجرة اى الكبر الكبر الخلق في ظهر اللسان

من النون ثم المراد بالظهور ظاهر الالاف لا ظهر طرفه كما اختاره خالد ويمكن ان يكون التقدير والراء يقاربه مائلا الى ظهوره وهذا القول ارجح واقرب الى التحقيق فانه من ذهب الخلفاء واصول المتحقق كسيبويه ومن وافقه وزعم الفراء وقطرب والجرجاني ان اللام والنون والراء من راس الالف ومحاوثة ثم هذه الثلاثة تستعمل في لغة واحدة لانهما من ذات الالف وهو طرقة مبررة ثم ادخل مفرده بقرابة بالالف العشرة واو في نسخ ادخلوا بالباءات الالف بصيغة الجمع وهو محقق الاصل والمعنى اعرب بحرف في قوله اى يخرج هذه الثلاثة من اولى حافة الالف ثم ان المتبادر ان اللام يخرج من ادناها والنون من طرف الالف والراء يادير يخرج النون داخل الاظهر راس الالف فلا يكون ح مقبولا على يخرج النون والطاء والدال وتامة ومن عيب الشايبا والصغير مستكن متخفيف النون مراعاة للون قال خالد المراد بالاشايب في هذه المواضع الشيطان وثنا عبر ان لهم حكمة لا يلفظ الجمع لان اللفظ به اختلف مع كونه معلوما انتهى ويمكن ان يحمل على القول بان اقل الجمع اثنان والتحقيق ان الاشياء اربعة اثنان متقدمة فوق واثنان تحت فالقدير عليها الاثنان الشايبا الى العليا منها وانما الاشكال التوفيق للتركيب من اضافة الصفة الى الموصوف اى يخرج الطاء والدال والى من طرف الالف ومن الشايبا العليا بعين مما بينه وبين اصول الشايبا العليا مصدرة الى الحركات الاعلى ولا معنى لقول شاذج يماثل ما من اصولها ومن وسطها ويقال لهذه الحروف الثلاثة تعلية لوجها من لفظ الالف الى اسفله والغار داخل الحلق والتحقيق انها انما سميت تعلية

والصغير صوت الزاوية من بين النسخ
يصح هذه الحروف عند خروجها

بجارية

لجودة خروجها الى الالف وهو مسقط لا يخرجها منه فاعمل يظهر الالف وجب الخلل ثم اجزان حروف الصغير كالحاء والراء والسين كما سبق ذكرها ان ظلم في الشايبا سمى فخره جبرين منه من فوق الشايبا السفلى اى من اولى الالف ومن اطراف الشايبا السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لان الظلم اعتبر فوق الشايبا السفلى الذي هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو ليس يعتبر ذلك الا طرف الشيء فلو لم يكن التوفيق يحمل الحروف على الطاء والفاء اياه كما زاول قال الشاطبي ومنه ومن بين الشايبا ثلاثة اى ثلاثة منها من راس الالف ومن فوق الشايبا السفلى قال الجعبري قال ذكرنا وجبة الشاطبي من بين بين الشايبا يعني العليا ولا من فاه فترى من طرف الالف ومن بين الشايبا العليا والسفلى انتهى ويقال لهذه الثلاثة اسدية فخرج من من اسدية الالف وهو صدق والفاء والدال ولما العليا اى يخرج هذه الثلاثة خاص الشايبا العليا من طرفيها ومن بطن الشفة اى من طرف الالف واطراف الشايبا العليا ويقال لهذه الثلاثة الثوبية لخروجها من الشفة وتسمى مثبت لاسناد وبه تم خارج الالف وضع عشر وحروفها ثمانية عشر حرفا وانما قدم الحروف الصغيرة على الثوبية بها سيبويه لانها تقارب فخرج الطاء واخيرا لانها في اطراف الشايبا ثم ذكرنا الظلم في وجع الشفة وحروفها بقوله ومن بطن الشفة بفتح السين وكسر هاء فالقامع اطراف الشايبا المشرفة بسبك الزوا فالها اكثر ثوبية في فالها لان مبتدأه والمعنى ان الفاء تخرج من بطن الشفة السفلى مع اطراف الشايبا العليا المعينة بقوله المشرفة

واطلاق انظم الشفة ومزاد السفلى كلفر لعدم تأني الطلق
 بالفاو مع العيب ومع سكونه على لغة ربيعه ثم نقلت حركة الهمزة
 اليها على لغة الجارة للشفتين الواو باء ميم اي يخرج هذه الشفة
 خاص للشفتين حيث يخرج من بين الشفة العليا والسفلى الا
 ان الواو بانفتاح والياء والميم بانطباع الا ان انطباقهما مع الباء
 اقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغي تأخير الواو عنهما لذلك كما
 فعل مكى حيث قدم الباء وذكر الميم عقيبهما وختم الواو والمراد بالواو
 غير المدية وغنة يخرجها الخيشوم اي اقصى الانف ويرهان الغنة
 في لغة الانف ولهذه العوارض انك لم يكن خروجها ثم الغنة
 من الصفات لانها صوت اعني لا عمل الان فيه فكان اللايق ذكرها
 مع الصفات لانه خارج الذوات قال ابن المصنف والغنة صفة النون
 ولو تنوينها والميم المدغمتين والمخففتين وقال الجعفي الغنة صفة النون ولو
 تنوينها والميم تحركها او سكتها فاعين او مخففتين او مدغمتين وهذا
 مع قول اللقي واما الميم والنون فيى على ما ذكرنا في موضع الغنة من غير
 قيد وهو في الكنى اكل من المتحرك وفي الخفي ازيد من المظهر وفي المدغم اوفى
 من الخفي عن مشبهتها وقول الشافعي غنة تنوين ونون وميم ان سكتي
 ولا تظهر في الانف بفتح اي اذا سكتا او اخفيا او اوعيا وقول مكى الكنى
 قيد لكل الغنة لا اصلها بالمقدم والله اعلم انتهى وحي ولذلك قال بعضهم
 يخرج حروفها قال ابن المصنف وكان ينبغي ان يذكر هنا عوضا عنها يخرج نون الخفاء

فان خرجها

فان خرجها من الخيشوم وهي حرف بخل الغنة قلت ولهذه الالف الغنة لخرج
 اي يخرجها من النون والميم وفيه ان يخرج محلها من النون والميم فخرج
 وان الخفاة مركبة من مخرج الذوات ومن تحققت الصفة في تحصيل الكمال
 وقد اخرج الشافعي اليها حيث قال فان الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون
 حرفا وهي النون والميم المدغمتان والمخففتان وانهما مع المصل انتهى وغرته
 مما لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من خارج الحروف السبعة عشر للثبوت
 عن اشكال فقدر ثم رايت المصنف ذكره الشافعي ان يخرج السبع عشرة الخيشوم
 وهو الغنة وضع تكون في النون ولو تنوينها ككنتين حالة الاختفاء او ما عداها
 من الادغام بالغنة فان يخرج هذه من الحروف فيتحول في هذه الحالة عن مخرجها
 الاصل على القول الصحيح كما يتحول يخرج من حروف المد والميم من مخرج
 الحروف على الصواب وقال سيبويه ان يخرج النون السكونية من مخرج
 النون المتحركة انما يريد به النون المظهرة انتهى وقد نص مكى في الرعاية على
 ان الغنة نون سكونية تخففة يخرج من الخيشوم وهي تكون تابعة
 للنون السكونية الخالصة السكون غير المخفاة وهي التي تحرك مرة وسكن
 مرة وللشون والميم السكونية ثم قال والغنة حرف مجهول شدي لا عمل
 له فيها وقد مر في الجاريد ان النون السكونية مخفاة تسمى
 غنة واسمها من الحروف المظهرة ثم بين ذلك بقوله فانك انقلت
 عن كان يخرجها من حرف اللام وما فوقه وانقلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم
 لكنها غنة يخرج من الخيشوم فلو نطق بها ناطق مع هذه الحروف وامسك الله

بيان اختلافها فيمكن حمل الغنة صناعية النون المحفزة نفسها من غير
 تكلف بقرينة ان الكلام في الحروف لاق صفاتها وهذا بخلاف الغنة
 في قوله واظهر الغنة وغيره من المواضع الاتية فان المراد بها الصفة صما ومما
 يؤيده قول الاشامة نقلنا عن ابن عمرو فمعرفة الغنة المسماة بالنون الخفية
 ليست النون التي ذكرها فان تلك من الغم وهذه من الخشوع ونسب هذه
 ان تكون بعد ما حرف من حروف الغم لسلح اختلافا فان كان بعد ما حرف
 من حروف الحلق او كانت اخر الكلام وجب ان يكون الاو وصفاتها
 جهر وخرسو متغل مفتحة مصمتة والصفة ما قام بالشي
 من المعاني كالعلم والسواد وقد يطلق الصفة ويراد بها النعت
 النحوي والمراد بها صوت عارض تعرض الاصوات الواقعة في الحروف
 من الجهر والرخاوة والمهمس والشفة وامثال ذلك فالخروج للخرس كالميزان
 يعرف به ما هيئته وكميته والصفة كالجملات وان قد يعرف بها هيئته
 وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها
 حال تارسته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة اصوات البيايل التي
 لها مخرج واحد وصفة واحدة فلا يفرق منها المرام وهذا معنى قول اليماني
 اذا صممت وجرهت واطبقت وفحت اختلفت اصوات
 الحروف التي من مخرج واحد وقال الرمال وغيره لولا الاطلاق لصارت
 الطاء ذالا لانه ليس بينهما فرق الا لا طبعها ولصارت الفاء ذالا ولصارت
 الصاد سين فبحان الله من وقت في كل شيء حكمت روى ان الاسم

بالانفاس

ان فان حرفا ساكنا
 في حروفها ساكنة
 في حروفها متحركة

ابا حنيفة رحمه الله تعالى لمعت ليما فقال له قل بافعال بافعال له قل حانقل
 حانقل البيق فخرجها فبينما فقال له ان كنت من الذي فعلك فافترج
 الباء من مخرج الى الباء فبعت المعتزلي وصفات الحروف من اماله
 اضداد ومنها ما ليس صفة كما سيأتي بيانهما وانما ذكر الشيخ رحمه الله
 حينئذ صفاتها المشهورة الاربعة بمقدومه المختصرة والافقد ذكر
 بعضهم ان لها اربعة واربعين صفة وازاد بعضهم عليها كما في كتب
 المبسوط فذكر المص من صفاتها سبعة عشر نوعا منها الجهر والخرس
 الاستقلال والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له من الوزن تارة
 بلحظ المصدر واخرى بصيغة الوصف وسبب في معانيها مع اضداد
 في محلها اللائق بها وقوله والصفة قلالي وذكر اضداد هذه الصفات
 الخت بالمقابلة المترتبة كما قال ميموسها في شخص سكت فان
 الاشياء تتبين باضدادها وبتعداد حروف بعض الاضداد يعرف
 الاضداد من جهة الاعداد ولي كانت الحروف المهمة وامثالها قليلة
 قابلة لسرعة ضبطها وحفظها يتسها وتترك بيان صفاتها لما يعرف من
 مفهوما ما عتير البيان والحاصل ان حروف السهمومة مجتمعة في كل
 مركبة منها غير عنها بقوله في شخص سكت وهي عشرة الفاء والهاء
 المهملة والياء المشددة والهاء والشين والياء المعجيين والصاد والسين
 المهملة والياء والكاف المشددة من فوق فالحظ بمقتضى الشخص في
 وسكت فعمل ما من من السكوت ثم المهمس في اللغة الخفاء ومنه قوله تعالى

فلا تسمع الا صمما والمراد به حسن مش الاقدام اما المسح او حسن كلام الصلة
من حصول ذلك المنظر وما ينسب اليه من قول النحويين بنين
بناتهما ان يصدق الطير تنك لم يسمت ^{تسمى} مسمومة لغير ان النفس
معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند جزوها وصددها المجرورة والجر
في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت مجرورة لمنع النفس وحده اى
يجرى معها القوة والاعتماد عليها عند جزوها والتحقيق ان
المرء اذا خرج من داخل البيت ان خرج بدفع ذلك الطبع يسمى قفا
بفتح القاف وان خرج بالارادة وعرض له متوج بتصادم جسمين يسمى
صوتا واذا عرض للصوت كقفا مخصوصة باسباب معلومة تسمى حروفا
واذا عرض للحرف كقفا اخرى عارضة بسبب الالتهام تسمى تلك
الكقفا صفا ثم ان النفس الخارج الذي تنوصفه حروف ان كقفا
بكقفا الصوت حتى يحصل صوت قوى كان الحرف مجرورا وان
بقى بعضه بلا صوت يجرى مع الحرف كان الحرف مرهوسا وايضا
اذا انحصرت الحروف في مخارجها انحصرت الحروف مجرورا
سما تسمى شدة فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت صوتك
الكل كما يحسنه حتى لو سميت مد صوتك لم يملكك واما اذا جرى الصوت جزا
تاما ولا ينحصر اسمها تسمى رنة كما في الطلش فانك اذا وقفت عليها
وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت واما ان لم يتم الا نطقا
ولا يجرى يكون متوطنا بين الشدة والرخوة في الظل فانك اذا وقفت عليه

فمنه النون

وجدت الصوت لا يجرى مثل جرى الطلش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج
عنه اعتدال بينهما فاذا عرفت ذلك تبين ذلك ايضا مع قوله
شدة هذا لفظ اجبة قطبكت فاجده امر من الاجادة وقطمنون
مجرور مخفف بمنع حسب مجرد التبيكت يقال بكه اذا غلبه الجهم
والمراد هنا ان الحروف المتصفة بالشدة مجرورة في الكلى الشدة مركبة
منها وبع المجرورة والجيم والذال المرهلة والقاف والطاء المرهلة والباء
الموحدة والكاف والتاء المتشابة من فوق في عداها واما العينية التي
ذكرها في قوله وبين رتو والشدة اى وما بينهما حروف تحت مجعها
تركيب لن عمر كلها حروف رتو والشدة في اللغة القوة وسميت
شدة لمنعها الصوت اى يجرى معها لا يتأقوت في مواضعها
فلزمتمها الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر اشهر والرضاوة في اللغة
اللين وسميت بذلك لجرى النفس والصوت معها حتى لا تتخذ النطق
بها وضعف الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة حرة
بجملها فلو انك لن عمر بكسر اللام امر من لان يلى وعمر ماضى تحت
حرف النداء وهذا التركيب اول من جمع بعضهم في المخرج وما وقع في
عقله عمر بل مع ما فيه من خلوص البنى وضمانة المعنى لا ينجى وهو
اللام والنون والعين المرهلة والجيم والراء واما وصفت بذلك لان
الرخوة اذا نطق بها نحو جلس واخرش جرى معها الصوت وانفرد عند
سكونها والشدة اذا نطق منها نحو اضررب واقعد انجس الصوت

والنفس معها ولم يجزها والتبين الرتبة والشدة اذا انطلق بها نحو
 انهم واعل لم يجز الصوت والنفس معها جازيا بها مع الرتبة ولم يجز
 انجاسها مع الشدة هذا وقد قال ابن الجني في الشدة في الجهر
 ما يخص اي سفلع جرى النفس مع حركة النفس والمهارة بخلاف
 وخالف بعضهم في جعل الصاد والظاء والذال في المعجمة والزاي والعين
 والعين والباء الموحدة من المهوسات والكاف والطاء في المنقولة بنقطتين
 من فوق من المعجورة وروى ان الشدة تكون الجهر والشدة ما يخص
 جرى صوت عند السكنة في حركته فلا يجري قال شارحها الظاهري في
 انحصار النفس مع حركة فقد جرى النفس ولا يجري الصوت كالخاف والنا
 المنقولة بنقطتين من فوق وقد جرى الصوت ولا يجري النفس
 كالصاد والعين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله اعلم وبيع علو
 بضم العين وبكسر خضض منقط قفا حصر اي حصر مع علو حروف
 خضض منقط قفا فقط امر من قاطب المكان اذا قام به في الصيف يار كونه
 والخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب والصفوف الضيق والمعنى
 اقموف حرارة الصيف في خضض منقط اي اقتنع من الدنيا مثل
 ذالك وما قاربها واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه فقد
 جاء عن ابي ابي شقيق ابن سلمة وهو من اكابر التابعين من صحابة
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن من ذالك قال عبد الله الملك بن عمر كان
 لا يراى من خضض من قصب يكون فيه هو ودينه فانه انقضه ان يجمع بينه
 كذا ذكره

كذا ذكره ابو شامة فقول شارح خضض فعل ما من مني للمفعول بفتح خضض صحف
 عليه والمدح ان حروف الاستعلاء سبعة في مركاته الكسرة
 وهو الخاء المعجمة والصاد والمهمل والصاد والعين العين والظاء والقاف
 والظاء المعجمة وسميت مستعجلة للاستعلاء لانسان في النطق بها
 الى الحركات الاعلى وما عداها تسمى مستقلة لانها تخرج من اللسان عند الخناك
 عند انقضاءها وصار من رطاء رطاء مطبقة بفتح الباء ويجوز كسرهما ويجوز
 البيت يتوهم الشدة والرفع وانما يركب هذه الحروف لاربعة المطبقة
 على فاس سائرهما لعدم حصول معنى في تركيزها ونقلها على اللسان
 بخلاف غيرها والحاصل ان حروف لا تطابق اربعة الصاد والظاء
 والظاء ومع من جملة حروف المستعجلة واخص منها وسميت بالانطاف
 ما يجزى اللسان من الخناك على اللسان عند حركتها وهو الباء من الاستعلاء
 وهو الخاء والصاد وصددها المنفحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان
 والحنك وتخرج الريح من بينهما عند النطق بها وهو لغة الافتراق بين
 ان قولنا تصاحب جهم قري جميع حروف التي يجمع في كلمة غيرها وقر
 من اب الحروف المنزلة اي والحروف المنزلة لجمع حروف قري
 وهو بضم اللام وتعرف التنوين للوزن على ان من حرف جر والبت
 الذي هو العقل بمعنى الفاعل والمعنى حرب الجاهل من العاقل ويمكن ان يكون
 المعنى قري من الحق من غفل له عرف الحق ففقد ايماء الارقول انما افقر الى
 الله وقولك سبحانه وتيسر اليه تيسيرا والحاصل ان الفاء والراء والميم والنون

والباء الموحدة يقال لها الحروف المذلة لوجوبها من زلق اللسان والشفة اى
 طمضها والمراد ان حروف بعضها من زلق اللسان وهي الزاء واللام والنون
 وبعضها من زلق الشفة وهي الباء والغاء واليم وما عداها مصمت لانها
 من الصمت وهو المنع قال الاخفش لان من صمت منع ثقب ومن الكلام
 والمراد بها هنا انها ممنوعة من التفردها اصولا في نبات الاربعة والنج
 بمعنى ان كل كلمة على الاربعة احرف او خمسة الالاب ان يكون فيها الحروف
 المصمتة وحرف من حروف المذلة وانما فعلوا ذلك لاختصار اللفظ
 عادلوها بالثقبه ولاجل ما ذكره حكيم ابان عسجد اسم الذئب اعجمي
 لكونه من نبات الاربعة وليس حرف من حروف المذلة وقال مكى في
 الرعاية ان الالف ليست من المذلة ولا من المصمتة لانها مصوتة لا تفر
 لها في المخرج وبهذا تمت اعتداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات
 اختصت ببعض الحروف دون بعضها من غير تحقيق وجود اعتدادها
 صغيرها صا و زاي سين اى الحروف الصغرى ثمانية صا مهمل و زاي
 سين مهمل والمركب لما سبق في المذلة وجعل الروى ضمير صغيرها صا
 فيخرج الى مكلف في صحت الحمل بان يقال حروف صغيرها والمعنى ان هذه
 الحروف موصوفة بصفة الصغرة وهو صوت اذ يخرج من بين النوف فيجب
 هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت بها اليهم ثم اعلم
 ان الين حروف مهموس من حروف الصغرة ويمتاز عن الصا بالالاف
 وعن الزاي بالهمس كذا في القاموس قلقة قطب جدد واللين اى حروف

الصغير هو ياء صوت من القاف الى صا و زاي
 طمضها والمراد ان حروف بعضها من زلق اللسان
 وبعضها من زلق الشفة وهي الباء والغاء واليم
 وما عداها مصمت لانها من الصمت وهو المنع
 قال الاخفش لان من صمت منع ثقب ومن الكلام
 والمراد بها هنا انها ممنوعة من التفردها
 اصولا في نبات الاربعة والنج بمعنى ان كل
 كلمة على الاربعة احرف او خمسة الالاب ان
 يكون فيها الحروف المصمتة وحرف من حروف
 المذلة وانما فعلوا ذلك لاختصار اللفظ
 عادلوها بالثقبه ولاجل ما ذكره حكيم ابان
 عسجد اسم الذئب اعجمي لكونه من نبات
 الاربعة وليس حرف من حروف المذلة وقال
 مكى في الرعاية ان الالف ليست من المذلة
 ولا من المصمتة لانها مصوتة لا تفر لها
 في المخرج وبهذا تمت اعتداد الصفات
 الخمسة المذكورة فشرع في ذكر صفات
 اختصت ببعض الحروف دون بعضها من
 غير تحقيق وجود اعتدادها صغيرها صا
 و زاي سين اى الحروف الصغرى ثمانية
 صا مهمل والمركب لما سبق في المذلة
 وجعل الروى ضمير صغيرها صا فيخرج
 الى مكلف في صحت الحمل بان يقال حروف
 صغيرها والمعنى ان هذه الحروف موصوفة
 بصفة الصغرة وهو صوت اذ يخرج من بين
 النوف فيجب هذه الحروف عند خروجها
 وهو لغة صوت يصوت بها اليهم ثم اعلم
 ان الين حروف مهموس من حروف الصغرة
 ويمتاز عن الصا بالالاف وعن الزاي
 بالهمس كذا في القاموس قلقة قطب جدد
 واللين اى حروف

ان الصا

القلقة

القلقة ويقال لها القلقة تخرج من زلق قطب جدد وهو القاف والهاء
 والباء الموحدة واليم والزال المهمل وانما وصفت بذلك لانها من صمتها لا يتحرك
 عليها فقلقت المخرج حتى تسع لنبهة قوية لما فيها من الزيادة الهائلة الصا
 مع الشفط لبيان صفتها دون غيرها من الالف المتحركة والاضطراب و
 القطب يتلثث القاف والعلم اشهر ما به وعليه الامر ومنه قطب حتى
 واليه المصوت والعظمة وخفف المراد من ثقله واللين اى حروف اللين
 واو وياء سكن والفتحة بالفتح المطلق اى وقع الفتحة قبلها والاضطراب مصححا
 بصفة المضرب والالف المطلق اى اذا سكن الالف والياء والفتحة ما قبلها
 يسمى لينا الفتحة المضربها نسبة الحروف المذلة حركة ما قبلها من تناسلها وذلك لانها
 حروف المددا اصليا في حروف اللين مددا يسطر بالفتحة فبعضها كما ذكره
 الجعدي ولما جرى حرفا اللين جرى حروف المد حتى اذا وقع بعد حركاتها بوقف
 او اتمام جازم المد والقصر والوسط الا ان هذا الترتيب اوله في المد وعكسه
 في اللين وقد رجع فخر ورش في نحو الشئ وسوء على الوسط والوسط على اللين
 بهذا المعنى ووصف الاخراف صفة ثبوت في اللين والراء فقصوا وبتكر جعل
 وانما قيل الام والراء منحرفان لان اللين فيه اخلاف وميل الى طرف اللين
 والراء فيه اخلاف الى ظهر اللين وميل قبيل لاجهة اللين ولذلك
 يجعلهما الا لسانا والاضمة في محل راجع الى الراء بوصف بالتمكرا ايضا
 كما وصف بالاخراف والتكرار اعادة الشئ واقل مرة على الصحيح معنى
 قولهم ان الراء مكره صوان الراء له قبول التكرار لا راءا وطرف اللين به عند

او زنت دوران اليه كى ديب
 وكر من طائفت مودر اولى

لا تحذف

تلفظ كلمة لهم لغيره ككلمة، اشك، ضا حكت، بعن ان قابل الضحك وفي بعض
 نسخة المذلة، ولهذا قال ابن الجوزي لما خست من شدة نزول اللسان
 في حزمه واما قوله والذات جرى مجرى حرفين في احكام متعددة فليكن
 بل نكده لمن فيجب مع قوة الحذف في التجنيد وهذا كقوة السحر في
 عن تقضيه ولهم من، وبه دفعه قال الجوهري وطريق السيرة اي يصدق اللفظ
 ظهر له باعنا تلك الصفا فكل مرة واحدة ومع ارتقاء حدث من كلامه
 وقال مكى لا يذ في القراءة من انشاء التكرير وقال واجب على القاري ان
 يجمع نكده ومع اعطاه فقد حصل من الحرف في شدة حروفه من الحذف في
 انتهى ثم قول ابن الجوزي في احكام متعددة بينه ابو شامة جرحه قال
 فحسن السكان بنصرهم ويسمى كم ولم يحسن السكان بقتلهم ويسمى
 وحسن ادغام مثل وان نضروا ونضروا لا يعظم الحسن منه ان يسكن ولم يزل
 طالب وعائمه واميل طارود وغارم واستمعوا من امالة ارشد ولم يستمعوا
 من امالة تارشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتعريف ان التكرير الذي
 في الزيادة والتعريف في الشين صارت استعملت في التثنية والاشارة والاشارة والاشارة
 من باب القاب اي صفة التعريف ثابتة لاشين والمع ان الشين موصوفه
 بانثاء العصب عند خروجها حتى تتصل بحروف ظهر الشين منها يخرج القاء
 المشالة والحال ان يخرجها خافه اللان من خفاة وسلة قوله كتط امر من
 الاستطالة وعلى لغة ابدال المقتدين والمرومها معناه استدار من اول خفاة اللان
 الى اخرها كقوله الجوهري والمع صفة بالاستطالة والاصل ان القاء حروف

والقاء

وانما وصفه بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بخروج اللام ولا يخرج
 الجري من باعتبار واحد صعب اللفظ بها وقد لقي المتقدمون ان اللفظة
 بالاشين في التعريف وقالوا انها تفتحت حتى اتصل بخروج القاء وانما تبدل
 منها في حال جوف وتحدث قال ابن العربي سبيل سهل النطق بها مع قطع
 النظر عن الجير المقابل المعين ونكدها في حزمها وتحصيل صفتها المميزة لسهولة
 عن القاء قال الجوهري والفرق بين المستطيل والمدودة ان المستطيل
 جرى في حزمه والمدود جرى في نفسه ثم اعلم ان تحم من الصفا العزقة
 المتعابلة قوية وتم منها ضعيفة فالصفا الجوهري والاشارة والاستطالة والاشارة
 والاصوات والضعيفة التي المتعابلة وهي الحروف والاشارة والاشارة
 والاشارة والاشارة المعزقة فكذلك بالاشارة والاشارة ثم كل حرف من التسعة ومنه
 لا بد ان يتصف بجمع من الصفات العزقة فجميع الصفات القوية كالقاء والاشارة
 فهو قوي الحروف وجميع الصفات الضعيفة فهو ضعيف كاللها والفاء
 وما اجمع فيه الا ان في موضعين فيهما وضعيفة وقوة بحيث ما تعينه منها
 والاشارة بالتجويد يتم لازم جمع بينهما تاكيدا للموجب وتصل الشين زكرا الثاني
 نقسب الاول بناء على انه عطف بيان وقد رجعوا للمقاري لا بالحكم بل باللفظ
 والاشارة ان يقال تقديره واذ القاري بتجويد القرآن وهو تحميد الفاظه باخراج
 الحروف عن مخارجها واعطاء حقه من صفاتها وما يترتب عما هو لها
 وحركتها فمضى لازم وحتم لازم ثم هذا العلم لا خلاف فيه انه فمضى كناية والعلانية
 فرض عين في الجملة على صاحب كل قراءة ورواية ولو كانت الفرة سنة واما

القاء

التجويد على ما سيأتي بيانه في هذا الموضع من حيث هو لا فيما بين المذاهب بل ما هو عليه من
الاجماع والوجوب لا المستطوع والمنع على ما في الخبر من ان الوجه به الشرعي لا المباح من
الحقيقة والى زوايا استعمال المعنيين بلا اشتراك كما هو سبيلية الشرح
منه الشافعية فان المتن على النوعين جلي وخفي فالجلي خطأ
بفرض اللفظ وبخلاف المعنى والاعراب كرفع الجر وروضة ونحوهما
سواء تغية المعنى به ام لا لما تغية المعنى به والحفي خطأ لا يخل
بالمعنى بل يبيح العرف كترك الارتفاع والاقاب والاطراد والادغام
والغنة وكترقيق اللفظ وعكسه ومنه المقصور وقصر الحمد ورواها
ذلك ولا شك ان هذا النوع مما ليس بفرض عين يترب
عليه العقاب الشديد وانما فيه خوف العقاب والترهيد واما
تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة كما ذكره بعض الشراح فليس
مما يناسب المقام فان المقام من لم يجود القرآن اثم في المصحح
كما في نسخة صحيحة بان يقرأه مخلة بالمعنى والاعراب كما
شرح به الشيخ ذكره با خدا فالما اخذه بعض الشراح منتهى من المعنى
على وجه العموم الشامل للمعنى الخفي فانه لا يصح كما لا يخفى واغرب
من هذا ان شارح المعنى ضعف قول الشيخ ذكره ما يؤوله
شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت
على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي ونقله ابن كثير في القرآن
دواؤنا فلما جعل على ضرورة الوزن هكذا ومنع موصولة

مظفر الحسن

وان جعل

وان جعل شرطه فرفز الفاء من قبل من جعل شرطه الله يشكم حاله لا الله انزل
بأنه لا طلاق في غير هذه الآية في القرآن وفيه للنجباء على الله انزل في
القرآن الامر بالتجديد حيث قال وعلى القرآن ترتيبا مؤكدا بالمصدر بها لفظة
في الامر ومن العلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مجرأ في انزل لكنه خطا له
والمراد احتفل على ما كرم الله وترجمه ان قال الترتيل هو تجويد لطرف ومعه في الترتيل
لكن فيه ان معناه الوقوف ليست من الواجب لقول السلم ولبس القرآن في جميع
السمك الا ان يقال المراد جميعه في الوقوف هو ان يعلم كل كلمة وقفا عليها كما
يقف عليها فانه ربما يقف عليه من ليس له وقوف بها على وجهين فاحصا
وعنى محي هذا ان ترتل فيه ترتيبا والمعنى تامل في الترتيل ليسين لك المعنى قال
فعلى ولا تنجب بالقرآن اي ولا قال تعالى ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن
الضبي ^{ابنه} ان عذرا عرفا فرقا وعن ابن عباس يسنه بتبين وقال بعض العلماء اي تبت
وتثبت في قرأته وافضل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تستعجل فيه فتل بعض
الحروف في بعض انتهى ولا يخفى ان الاية بهذا المعنى في الدلالة فيها على الدعوى
وكذا ما ذكرنا من المعنى ايضا من قوله سبحانه وقرا نازقا وتفرقا على السك ملك
وزن وتزجلا وفسر الملك بالترتيل وهو غير متفق بحسب التفسير وان وجب
وكذا قوله رحمه الله في قوله تعالى ورتلنا ترتيبا اي ازلنا بالترتيل في الترتيل
فانه انزلها بافصح للتعاطل معه بيناه تبيين وفصلنا وتفصلنا كما يرا عليه
صدر الاية وما عاروق عن صلى الله عليه وسلم رب قرا القرآن والقرآن المعنى
فانه مستأن للمن تخلص بها نية او معانيه او بالعلم بما فيه وهكذا في الترتيل

المعقبة ويجوز القراءة سداً على آية وإيهما اقترنت شئنا صافاً كان الظاهر
بمفسرنا وعلى قوله طاء وسنن الشافعية على حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أقروا القرآن بلحون العرب وإياكم ولحون أهل الغنى والكبراء وفي رواية
أهل الغنى والمكابر فانه ينبغي أقوم من بعدى يرجعون القرآن ترجيع
العناء والرهصانية والموث لا ينجي وزنا جرهم معقونة قلوبهم وقلوب من يحبهم
ثانهم المراد بالحن العرب القراءة بالطباع والاصوات السليقة وبالحان
أهل الفسق والافتقار الاستفادة من القواعد الموسيقية واللام محمول
على الندب والنهي محمول على الكراهة ان حصل منه الحفظ على صحة الظاهر
الحروف والأفهم على التخيير والقوم الذين لا يتجاوزنا بجرهم فزعمهم الذين
لا يبررون ولا يعلمون به ومن جهة العمل به التريل والتلاوة حتى تلاوة
ونقل الزبلي من الأئمة الحنفية انه لا يحل التطريب ولا الاستماع إليه لان فيها
لان فيها تشبهاً بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغنى ولا يكره
عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس مني من لم يتغن بالقرآن لان المراد بالتغنى
انه استغناء عما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شرح المشافعي
والمراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه لقوله صلى الله
عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم ومن القراءة المنهية ما احسنه الجيعة
الازهرية حيث يبحثون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون القراءة
فإن بعضهم ببعض الكلمة والأخر بعضهم وبعضهم يقرأون حرفاً زائداً
آخر ويجزكون الـ كن ويسكون المتحرك وأما لها ويمدون تارة ويقصرون

طوطا ولسق علی بن ابی طالب
من الكتب التي ومن كتب الحارث

القرآن في غير محالها مراعاة للاصوات خاصة ودون اتصالها مع ان الحرف الاول
من القرآنة انما هو تصحيح مبانيها الظهور معانيها ليعلم بما جاء في كل آية من كتاب
انزلناه بالحق مما تركت ليدبروا آياته وليتذكر اولوا الالباب انهم اذا اجتنبوا المحال
على اسمعائلا في الامم مع اعيا معاصرها واجل جهرتها انطلق بها كان تعلق القلوب
واقبال النفوس عليها زائفة في الحرفة عما لم يبلغ ذلك المبلغ منها في منتج كنت
ادامه واجتنب زواجرهم والرعبة في دعوهم والرهبة في وعيدهم وتلك قائمة جسيمة عانة
عظيمة وهذا صريح قولنا الذي لم يزل القرآن باصولكم اعي اظهرهم واذا يتبها بحسن
اصولكم بالقرآن وبما يعرفون من البيان نبين حكمته من شرع الله تعالى لقراءة القرآن
وجوابه الصلوة في دياره غير مما حسن راب الامامة في السكوت على الغم من الكلام مما
في ذلك من سرعه وصول المعاني الى اذانهم فحصلوا بكونه الاجرام واداءه من وجوه
عن ابن مسعود قال قال رسول الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب الله فحسنة
والحسنة بعشر مثا لان عثمان رضي الله عنه قرأ القرآن في ركعة واحدة واليقول
الاول ما ورد من حديث من قرأ القرآن اقل من ثلث لم يضره وما قال الاعداء
القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وقال المصنف رحمه
الله سبحانه في عثمان رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم من قرأ القرآن لم يضره ما قالوا
لوردت انه قرأ سورة البقرة من حسن صوت ومرتبة قال وهذا حسنة التي تترك
ونعالي فيمن يقرأ القرآن مجتهدا صححت كي انزل الله الاسماع بدوته وتحتي انصوب
عند قرأه حتى يكاد ان يسب العقول عن حاله قال واقداركي من يتوشح من لم
يكن له حسن الصوت ولا معرض بالالحان الا ان كان جيدا في الارقان باللفظ والثناء

فليكن في هذا السمع والسمع والسمع وكان الخلق يزدحم عليه
 ويجعلون له سماعا والسمع والسمع من كثرة قهرهم فيها راغبين في سماعهم
 فيكون لهم سماع في السمع والسمع وكان سماعا في السمع والسمع والسمع
 الطير فقال صلى الله عليه وسلم وكبره هذه الآية فترط طائر السمع فترت
 حتى اكملها فطر واليهما فترت هذه وقال وبلغنا عن الاستاذ الامام ابن عباس
 المصنف في سبط الخلفاء صاحب المنهج وغيره في القرآن انه قد اعطى حقا عظيمًا وأنه
 اسم عايد جماعته من اليهودي والنصارى من سماع فترت وسم صوت انتهى في قوله
 الشريف عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب ان يقول
 القرآن كما انزل اخبرني ابن جرير في صحيحه ويؤيده قول الله الذين انزلهم
 بنون حتى تكلموا وفي صحيح البخاري عن انس انه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال كانت مدا ومدا بسم الله الرحمن الرحيم عدا الله وعدا الرحمن وعدا
 الرحمن اما الاولان فمدحهما طبع قدر الف واما الاخير فمدح عارض بالسكون فيجوز
 فيه ثمانية اوجه الطول وهو مقدار ثلث الف والستون فدر الفين والعقم
 قدر الف وقال قاضيان في فتاواه هو قدر القرآن في صلوة بالالحان ان يقرأ
 الكلمة بقدر صلوة لا عرف فان كان ذلك في حرف المد واللين لا يغيره اللفظ
 الا اذا خسر انتهى وفي بحث انه خمس امتداد حرف المد لا يغير اللفظ ابدا
 قال وعند الثالث في الخطأ غير الفتح لا يفسد الصلوة لان الكلام عند الله
 يقطع الصلوة اما لم يكن معتدًا بعد وهذا ليس بشيء لانه يرد قراءة القرآن وانما
 نقدر الصلوة بالخطأ وان قرأ القرآن صحيح بالالحان في غير الصلوة احتسب في قوله

وعامة المشايخ

وعامة المشايخ على صفة كبره والسمع والسمع بالسمع بالسمع بالسمع
 في فسقهم وكذا الترجيح في اللذان انتهى وليس كل اختلاف الجوز عالم بغير المعنى
 والمعنى والسمع والسمع والسمع العلم ثم رايت في شرح منية المصطفى رجل يقرأ
 يجب على السمع ان يرد الى الصواب ان يعلم انه لا يضع سبب لذلك
 عداوة وصنع والافه في سعة من تركه ويكره الرجوع والتسليم بقراءة العلم
 عند عامة المشايخ لانه يشبه بفعل الفسخ وهذا اذا كان يغير الحروف
 واما المعنى المغير فلو انتهى وهو الغاية في المدعى وليس منه وبس ترك
 الآراء بانه امرى بفكره اسم ليس قوله بينه فانه طرف بقدره هو اسم
 حقيقة وهو فرق والا يمتنع في تركه ليس وبفكره متعلق بصفة والمعنى ليس
 بين التجريد وتركه فرق بمعنى فارق الامامة امرى على التكرار وسماع من الفاظ
 المشايخ الخدائق الابرار لا يجوز اخذها عن النقل من الكتب المدونة او الكفاية
 بالعقل المختص بالافكار والصلح ملتقى الشريطين من الجانبين عام قال
 ابن المصنف وغيره وهو بالكسر بفتح وادامهلة جانب العلم جمعا لا ينادى
 في الصلوة وقال بعض الشراح ان الفتح المحي وهو موافق لما في الصحيح والفتا
 والمراد منه ثبت اللفظ قال حاله يريد بشكية يعني الاحاطة بالخير وقال ابن المصنف
 اي يقرأ وهذا من اطلاق الجري والمراد به الكل انتهى وشبهه غيره ويرده بقوله
 لك في محبة اللفظ فانه ليس من اجزاء العلم اصلا والظاهر ان المراد به ذكر الحروف وادارة
 الحال وهو اللسان المعبر للبيان وهذا لا يرد ان فلم حيث قال ولا علم سبب
 ليدخل نهاية الاتقان للتجويد ووصول غاية التصحيح والتدبير من لحنه اللسان

والنكر مع اللفظ المتعلق من ثم المحرر وهو اذا عرفت ان النجوى ما ذكره
 ارباب النطق والتأيد فرفقن بالنون المؤكدة المنخفضة مستقلة
 احرف بالنقل والحد وبجوز من غير نقل ايضا ومن بيانها للذات
 الموصوفة بنعت الاستفالة وضع ماعد احرف السبعة المستعينة
 المجتمعة فقط حتى صنعت فلما يجوز تفخيم شئ من الحروف المستقلة الالفاظ
 من اسم الله الواقعة بعد الفتح او الضمة والاراء على تفصيل سيأت بيانها
 في اثناء هذه المقدمة واما الحروف المستعينة ففخمة كلها من غير استثناء
 وحاذرن بالنون المنخفضة المؤكدة في بعض النسخة المحكية وهو ملائم
 بين المتألفين على انه لا يحتاج الى تقدير عال مع افاة المبالغة من
 صيغة الامر على بناء المفعلة التي هي موصوغة للمبالغة فالمعنى للمبالغة
 احذر احذر البتة تفخيم لفظ الالف وفي نسخة بالتشوين في حاذرا
 فالتقدير كن حاذرا من تفخيمها خصوصا الالف من بين الحروف المستقلة
 لانها مقيدة بما اذا كانت بعد حرف مستقل لانها اذا كانت بعد حرف
 مستقل فانها تكون تابعة له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من ان
 الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها
 ولذلك لا يكون قبل الالف الا مفتوح في حيث كانت الالف مع حرف مستقل
 او شبهه مما يستحق التفخيم استعملت الالف للزومها لها في حيث كانت
 مع حرف مستقل استعملت الالف للزومها لها في فرققت والمرد شبه الحرف
 المستعمل الزاد المفتوحة لانها تخرج من طرف اللث وما يليه من الحذف الاعلى

واظن الاصل

والنكت الا على محل حروف الاستفالة وبهذا المبني تحقيق الجسد بين الزاد وحرف
 الاستفالة المنص كذا قرره ابن المص وغيره ثم قال ولا اعتبار بقول من قال
 ينبغي الحذف على تريق الالف خصوصا اذا جاءت بعد حروف الاستفالة
 فان الذي ذكرناه هو الحق فقول انظم رحمته الله محمول على ما ذكرناه به فانه ينعى
 ولو كان لفظه بطلان لكنه ينبغي ان يعبر مقيدا بجماعين قوله وقول غيره من
 المحققين وقد قال المصنف في شرحه ان الالف اذا وقعت بعد حرف التفخيم
 تفخيم اياها على ما قبلها كحطال وقال والعصا لان الالف لا جبر لها حتى
 توصف بالترقيق والتفخيم فتكون تابعة لما اتصلت به انتهى وبه يعلم
 ما مضى عليه المصنف التمهيد وجرم به شيخ ابن الجوزي حرف قال ان تفخيمها
 بعد حرف الاستفالة انتهى فلا ينبغي حمل كلامه صحت على اطلاقه كما جوزه
 بعض الشراح فان المصنف التمهيد ولا يحسن البلوغ والعمدة على تصنيفه
 الشفاعة وقع احرا وهو الحق كما جزم به القسطلاني وقال الشراح الروي
 لما اشهر عند بعض المعجمين لا سيما الاروم تفخيم الالف حيث يصيرونها كالم
 وامر بالتحريض مثل هذا التفخيم لا عن تفخيمه مطلقا السابق من ان الالف بعد
 الحرف المستقل تفخيم اتفاقا ثم قال وانما حمل كلامه على ذلك بناء على ان
 كلامه بان يقال يجب تريق الالف اذا كان بعد حرف مستقل في فعل اوله
 المعرف لمره مما لا يسهل العبارة في كلامه على هذا التقييد لا يجوز التفخيم
 قلت وكذا حمل التفخيم الذي صفة التريق المعرفين عند اصل التحقيق وعلى التفخيم
 وعلى التفخيم العرفي لا يجوز هذا العامة بعيد عن الصلاح الى هذه واما الاصل

والتي قد وقع في كلام الصغرى والبسط مما لا ينكره احد من العقلاء غم
قال واصحاب السكت عن التمر زعي بنحوه اذا لم يكن بعد حرف متحرك فذلك يعرف بالابتداء
الانحراف ذكره ان يعرف كل من له ادنى درية ان الحرف اذا فتح تحتم
حركتها واذا رقت رقت فكذلك ما يكون تابعة لمكتوبها اعني الالف
وهذا من الظهور بحيث لا يسيء ذلك خلافه فلا حاجة الى التوضيح
قلت اما قوله في ذلك امر طاهر فليس يقول به الا صابرون على تقدير ظهوره
عند ادنى حصة ثابتة من تقديره ونحوه في مقام تعليم العامة في القول قول بان المعنى
عنه المنع دون المتعسف وقد ابدت رجحانها في هذا الظاهر ان مراده
الالف الهزئة مطلقا مصدرة كانت او منسوبة او منسوبة اذا لاف
القائمة لازمة لفتح ما قبلها فتكون صفة ايضا من ترفيق وتقليم لها انتهى
ووجه البعد لا يخفى اذا الهزئة جزء من حقيقة وتسمى حلقية والالف بوقية هي اقية
فلا يصح ان يلفظ احد بها على الاخرى السامع لطريقه مجازية دون السارعة لتقصية
مع انه لا فائدة حينئذ لذكرها مع قولها في علوم ما قبلها وانما تدرج في تقسيم الالف
لانفتح ح الهم عند التوقف بها وذلك يورث التباس بين الحرف وتقليمها
وقال الشيخ المعروف ما علق به شيخ الاسلام يعني ذكرها بنسبة لا يبيح الله قوله
وذلك لانها لازمة لفتحها في الحرف فاما لا يتم ان الالف لازمة لفتحها
بل هي لازمة للاف لانها تتوجه بوجود الالف وتعدم الالف بعد ما
ولا عكس بل قولهم ضرب ضربا فظهر ان فتح ما قبل الالف في ضربا هو الالف
لا تعدم بعدم الالف ولا تتوجه الالف بوجودها والالف يقولوا ضرب ضربا

الف

الف انتهى ولا يخفى ان قوله ان هذه الجنب على علم الف المبتنى في تحجيف
المعنى ان لم يرد بقوله ان الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها
جودها وما عداها ان الالف بالنها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود
حرف قبلها الا لا ينعى الالف من غير تقدم حرف عليها غاية ان حركة ذلك
الحرف الذي قبلها لا تكون الا فتحة دون اتحيا فسقط عنه ان ذكرها
من اصلها او ما قول المعبري اياك وتقليم الالف مصابة للام كما انصتوه
والطلاق وطال فانه لمن فهم على طريقة غير درش ان الالف مرفقة في هذه المنة
عند الجمهور ووجه لتقليم الالف ج بعد ترفيق اللام التي هي من حرف الالف ففتح
القاعدة الباقية ان الالف تتبع ما قبلها في تقسيمها وترقيتها واما اذا طالع
فوقهم منه لا ليس من الالف فانه لا يلفظ الالف مصابة للام بل هي مصابة
للطاء ووقع من حرف الاستعانة فتقليم نبعها للطاء البنية واما الكلام في لامة
على طريقة ورش من ان الطاء اذا قدمت على اللام وانقصت بها ساو
فتح او سكنت تقم واما اذا فصل بينهما بالفتحة والياء فيلحق فتح
او ترفق فوجهان والفتح مفصل عن الالبيان واما قول المعبري وكذلك لا يجوز
تقليم الالف بعد الزا وان كانت الراء من الالف فلم تشبه المستعني الترفيق في
تمهيده بالتحذير من ذلك فتدفع بما سبق من ان المعبر ما عدا حرف الالف
فتدبر واما قوله وفيه تخرج ايضا بالهاء من ترفيقها اذا كانت بعد اللام المقوة
نحو ان الله والصنوة والطلاق في هذا عجب ورش قال وبعض الناس يتبعون
اللام يعني في فتحها وليس بحجة فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب واما قوله

واحدا من ساكنه الشيخ زكريا بن محمد بن الحسن من قوله لانها خرج من طراز
 الحجرة لا يصلح ليعمل ما فهم من كون المراد نسبها للمستعمل لانها مستند من ان يكون
 واللام شبيهة من له لوجه والعلة المذكورة ولم يقل به احد لا هو ولا غيره فمرد
 لان العلة لا تستلزم ان تكون مطردة مع ان القوم اعتبروا فيهم الزيادة
 واحدة وقع الواقعة قبل الالف لا تخفى وانما حاصل ان الصحيح ان الصواب
 هو الذي منى عليه في الشرح قال واما الالف فالصواب ان لا توضع
 بترقي ولا تختم بل بحسب ما تقدمت فانه تتبعه ترقيقا وتخيما وما وقع في
 كلام بعض ائمتنا من ان الالف ترقيقا فانما يريدون التخييم مما يغني عن الالف
 من الالف في الخط اذا لم يميز بينها كالواد واما النقص يعني المتأخر من آثارها
 بعد الحروف المتقدمة فهو في وجهه ولم يبق له احد وقد روي عن ائمة المصنفين
 من معاصره واما قول المصنف في قول رقيقا وحاذرا لنون التأكيد
 الحفيفة ورسمها بالالف واما رسم قوله تعالى ويلوننا بيوتك ونسحق
 باقر الله فروع اذ خطان لا يقيسان رسم المصحف والعرفى واما قوله
 بحيث ان يكون حاذرا رسم الفاعل من حازرت الشيء بمعنى تخذرت
 فخطان لا اسم الفاعل من حاذرا انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح
 كونه اسم فاعل من حذر الشدة المجدد ومجزة المجدد اعدنا مجزة الفاعل
 فيهما من قبل التعدد في بيان الامتنان وقطع مجزة وصل المجدد ضرورة
 وضع المجدد كناية ويجوز اعلم به لو ثبت رواية ونسب مجز على تقدير تحقق
 مجز المجدد ويجوز مجز على تقديره وحازر في تخيم الخط المجدد واما ما جعله النج

اليان من قوله كذا المجدد اصلا ثم قال وفي بعض النسخ ومجز بالواو فغير مقبول لانه
 مخالف للاصول المصحفية والنسخ المعتبرة المستحقة وان كان الالف التشبيهية
 في العربية اذ يصح ان يقال التقدير رقيقا مستعمل كذا وحازر في تخيم
 الالف تخيما فمجدد المجدد على كل تقدير فالكلام بتخييم بعد تميم وانما حذر
 من تخيم المجدد بتخييمها واما بترقيها بعد دخولها في الحروف المستقلة وفقر
 حكمها في الجملة لئلا تنقلب عين بانقلاب صفها كما هو مسوع في بعض
 الجمل من قرأتها فالمراد بالاجاب ترقيها مطلقا سواء جاورها حرف
 كالتة وعوزا احدنا ام مخيم كاسم الله ام جاورها حذرا كالباء من احدنا
 ام متوكطين الشدة والرجوة كاللام من الخ والعين من العود ام جاورها حذرا
 معناه اصل حرجها للعين من العود ايضا اولها الالف لما كانت حرفا لا مثله
 مطلقا التقصير في ترقيها خفف ذكره حاذرا من تخييمها قال في الشرح فان كان
 اي الملاقى للسمرة حرفا بجانبها او يقاربها كان الخطف بسببها
 الشدة وترقيها اكد نحو العود احدنا اعطى الحق كثير من الناس يطلق
 بها في ذلك كالمشروع انتهى يقال تهويع النقي اذا تكلفه الله ثم لام
 الله لئلا الله بالجراى حمزة الله في الابداء او الوصل حاله النداء لمجي قويا
 اللام المفتحة في الاء ثم لام فيها الوجهان الت ابقان في الهمزة وترقي
 اللام الاولى من الله لكسرتها الموجه لترقي اللام الجلالة ولام ل
 لمجي ورنها النون كما قال ابن الص وغيره وليست لخطف من الله ولا النقص
 امر بترقي لامي وليست لطف لمجي ورة الاولى الياء والرجوة لمجي ورة الثانية

الطاء المستعينة وادخالهم بحوزة غير الام الثانية لوقوعها بين طاء وطاء فهو دور
 في قطع الجهر وفاقا لغيره من المحققين وترقيق الطاء الاولى من على الله في ورثها
 لام بالواو المخففة وكذا اللام الاولى من قوله ولا الضالين لجوارتها بالطاء المستعينة
 وانما قطع المعنى للضرورة والاعمال يجوز مثل هذا في حال الضرورة لافي حال الاختيار
 ولا في حال الاختيار لا ضرورة ولا كسبة واما قول المعري وانما وقف على الضاد
 الكسبة من ولا الضالين لانهما تبدل عن لام التعميف اي بقلب ضا عند
 ارادة ادغامه فغير مفيد لوجه الاعتناء عن المعنى لان بعد الادغام يميز
 مشددا لا يجوز فكيف مع ان القلب لا يصح الاعراض اجتماع مع الضاد و
 انفكاكه عنه على ان الوجود على لام التعميف وقطعه عن مدحوله لا يصح
 لا كسبة ولا ضرورة بلا خلاف بين ارباب الدراية والرواية فينعين ان
 فعله هذه الضرورة فلا يصح مقابلة قوله هذا بقوله وقيل ضرورة النظم
 ثم قاعدة ورش في تخفيف اللام محله الشا طيبة وغيرهما من كتب القراءة
 الموسومة للوجه الظاهرية والشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية المؤقتة
 واليم من خمسة ومن حرف لجودة اليمين الاوليين للخرين المخففين
 وكذا اليم الخيرة هذه اقول خالده ام يترقيق الهمزة عن مجاورة الخاء في المعمد
 ثم تعلية بان اللام لما كانت كسبة صارت كأنها معدومة بعين جازم ثم قوله
 تبعا لابن المقروم بالحق فظلة على كون اللام الاولى من قوله وليست تطف
 بعد محاقا لاولا لان الكلام هنا في الترتيب والتخفيف لا في التوكيد والتجويد
 كما لا يخفى على ذوي التحقيق والله ولي التوفيق وقال الامام لا اى رقيق اللام الثانية

لان اللام الاولى

لان اللام الاولى مرققة لا محالة قلت وكذا اللام الثانية
 مرققة لا محالة نعم كون الثانية لجوارتها الحروف المخففة يصعب
 ترقيقها فيما كذا لا هتم بحالها وباء برقي باطل بهم بذى اي
 ورق باء برقي لمجاورة الراد المخففة لاسيما وبعدها الفاق المستعينة
 وكذا باء باطل لاجل الطاء المستعينة من غير اعتبار كون الالف
 فاصلة فانها لا تبع من معها السايه واما قول الشيخ زكريا وباطل
 لمجاورتها المالف المندمية فحينئذ بحث حيث يشعر بانها ترقيق
 لمجاورتها ما هو مرقق فيلزم ان يكون ما قبل الالف تابعا لها في
 الترقيق مع انه سبق عن الجمهور في بيان الخفيف منها على النبعة
 له حيث ترقيق بعد متفصل ونظم بعد المستعينة نعم في التمهيد ما يشهد
 انها لا متبوعة لانا بعة حيث قال انما وقع بعد الباء الفاد وجب
 على القارى ان يرقق الالف بها لاسيما انما وقع بعدها حرف متفصل
 او اطلاق كقوله نقى باع وباسلا والاب لا وبالغ والبال واد
 عبارته الصحيحة في النشر فصرحة بترقيق الباء حيث وقع بعدها
 حرف مخففة بطل والبغ وبصله ثم قال فيه فان حال بينهما اخ
 كان التحفظ بترقيقها بالبع كحال باطل وباع والاسبق فكيف اذا وليا واد
 مخفى ان نحو البق والبقرة وكذا رفق باء بهم وبذى ان كان بعدها
 الحروف المستعينة لعدم الحكم في المسئلة واما ابن المصراعي بباء
 بهم وبذى لمجاورتها حرفا مخففا وهو لها واذال فحل تحت الباء الكس في السيل

بل لوقا الجارية في الترفيق وهو لا ينافي ما ذكره من التعليل في التخييف
 حتى يقال تعد من باب علقتهما شيئا وما باردا مع ان امر الين لا ينفق
 بحرف ولا حركة كي لا ينجح على الايضا مع ان الدال ليست من الحروف
 الخفية المحيطة لا ربعة في تركيب صاوي فالاسن ما علمه الشيخ
 ذكره بالقول لجوارثا الحركة الا ان فيجب للمصري حيث قال مجاورة
 الحركة لا تقتضي الترفيق والا لا اقتضت مجاورة الة صده قلت
 فلو تكون العلة مطردة لا منعك لنعم الاول ان يعلل ترفيق الباء
 في بهم لمجي ورثها حرفا ضعيفا كي قال المصري النشرة في ترفيقها
 من ذهاب شذوذها كي يسهل كثير من المغاربة لا سيما ان كان حرفا خفيا
 وهو لها كخبرهم وبها وبالغ وباسط وضعيفا كخذي وبثلاثة
 وباحتهم واذا سكنت كانت الخفض مما فيها من الشدة والمائدة
 والى ذلك ان الشدة لم يقدروا حرص وفي نسخة ما حرص على الشدة
 والجهد والله وانما يقل الذين لوزن المبني او لا كما رموها
 في المعنى والتقدير متلك في المعطوف والاظهر ان يقال التقدير
 وحرص على كل واحد من الشدة والهمزة فيهما وفي الجيم كج الصبر ^{شدة}
 اما لوزن اولاد في الملابس وهي كونها مثاليين للباء الموحدة
 والنظائر ان كل كلمة كج محكية على ما ورد في الاية اما بكما لها
 او بارادة كاف التشبيه فيها لقوله تعالى يجعونهم كج الله
 واما الصبر فعطف عليه من غير عطف وانما امر بالحرص

على اتيان صفة الشدة والهمزة الحائزين في الباء والهمزة المشابهة الباء
 بالفاء والهمزة بالشين لقوله تعالى يجعونهم كج الله واما صوابا لعدم ربوة ^{شدة}
 وحج الجح بالانصاف ايضا لما سبق ولا يصح فيه الحكاية كما توهم المصري
 انه لم يعرف لفظا ج منك مجردا في القرآن والمعنى وكي ربوة وجم
 البقية وربوة بفتح الراء لابن عاصم وعونه ابو نعيم كج الجنة
 برودة والى ربوة ويجوز ضم راء ربوة وكسرهما كي قرئ بها وجم قوله
 تعالى كشجرة جديدة اجتثت والجمع جار مع فاء باللام ومجرد اجتثها قال الله
 تعالى والله على الناس حج البيت والجمع اشهر معلوما هو المراد هذه الامثلة
 واما لهما من الايات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة ايضا
 لا حارج مصر والاسم اياها من دون محجها فينتشر بها ^{الاسم}
 فيمترجونها بالاشين وكذا بعض اهل اليمن يميز جوهنا بالكاف لارتفاع
 الاسم من محجها سيما اذا في بعدها بفتح الحرف المهمونة فان التخفض
 على جهدها وشذوذها يكون اسم والزم والله اعلم وبين ^{بالشدة} بالهون الخفة
 مقابلة بفتح القاف الثانية وكما ان سكنا بالالف الاطلاق
 يتبين بيانا ما يكون الحروف المقلقل من حروف المطلقة المقدمة
 المجموعة في قطب جبران سكن الحرف المقلقل سكون اصلي لازقي
 لا يختلف حاله اصلا لا وقف ولا وصل ولا يقطعون وقطرة وربوة
 والجحود يظنون وان يكن اى السكون في الوقف كان اى المقلقل
 او التقلقل ابينا بالف لا اطرف اى اكثر بيانا واظهر عيانا من التقلقل

عند سكونه لغير الوقف تحرق ويجعل وكب وخرج والمها والظاهر ان
 المراد بسكونه في الوقف اعلم ان يكون عارضا في الوقف ام أصبا
 يستقيم ثبوت ان المصرق الباء بقوله فارغب واما قول المصرق او عارضا
 لوقف فممن لم يثبت وان يسرق فغفلة من القواعد العربية لانه
 عارض لجزم لا لوقف فهو في حكم سكون اللازم فذازم العالم
 واما قوله شيخ الاسلام يعني ذكره المصراع الاول لغير الوقف بناء على
 ان يبين القلقة في الوقف معلوم من المصراع الثاني وما ذكرناه اول
 لان الاصل الاطلاق فليس محله ان كلام شيخ الاسلام في مقام النظام
 لمن يتأمل في الزام لان الكلام انما هو في سكون الاصل مطلقا
 والعارضى وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على
 تلك الكلمة التي فيها سكون اصل او بعد رجها فتأمل يظهر لك وجه
 التحلل ثم لا شك ان انكر حرف القلقة موقفا يكون الباء لغة
 في القلقة متعينا نحو الحق وثبت والحق وصد ثم اعلم ان الاظهر كون
 مقلدا بالفتح على ان لغت حرف مقدر واما تقدير ابن المصالح
 على ان حال من فاعل بين فيحتاج الى معقول مقدر اى بين الحرف حال
 كونك مقلدا ولا يخفى ان الاولى هي الاولى وبلا شبهة عطف
 المص على مقلدا قوله وجاء حصص الحق بالفتح بالبناء فمضى القاف
 رعاية للمقابلة ورفع بناء على الحكاية ولو في آية مع انه مجوز بحسب القواعد
 العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على حصص المضاف اليه بخلاف

والمعنى وبين تريقه نحو حصص المملكتين والاشياء وحاء
 احطت وحاء الحق لجوازها حرف الاستعلاء المقحمة فذازم ان يفتح
 الى حال المقابلة قال في النشر والحاء تحب العناية باظهارها اذا
 وقع بعدها جازما او مقابرها لا سيما اذا سكنت نحو فاصغ علم
 وسبح فكثير ما يقبلونها في الاول عينا ويدعونها وكذلك تقبلون
 الهاء في سجدة لضعف الهاء وقوة الحاء فيجوز بها خنطه
 بجاء مشددة وكل ذلك لا يجوز اجماعا يجب الاعتناء به فبقا
 اذا جاوزها الحرف الاستعلاء نحو احطت والحق فان اكتشفها
 حرفا كان ذلك اوجب نحو حصص انتهى وسين مستقيم
 بسطوه نحو بحذف العطف فيهما اى بين انفتاح
 السين المهملة واستغالتها لا سيما حال ضعفها بسكونها مع
 مجىء العاف ولو بواسطة بعدها لتدنى ثقلها حال
 ثم ايراد مستقيم ثمة ثقل المعرفة ووجه يصح اعرابا وحكاية لو روده
 في القرآن الى اصل مستقيم واعر المصرق في قوله مستقيم بفتح
 الميم من غير تشوين على الحكاية لانه كذلك في سورة الفاتحة انتهى
 ولا يخفى وجه القرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود
 فيها معرفة باللام كى لا يخفى على من لم ياله ايهام بتمت الكلام
 وكذلك سين يسطلون ويسقون من قوله تعالى يكادون
 يسطلون ووجه عليه امة من انك يسقون لجوازها الطاء

والقاف وهما من حروف المستعارة والسدية مع كون الياء مستغنية
 رتوة وكذا امثال هذه الكلمات الالفا ليست ثم حذف النون من المثاليين
 الاخيرين من باب الغزوة الشعرية والافلاحي وقطع الكلمة في القوافي
 لاصال الاحتيا والاحتياط ولا الاضطرار وكذا لا يستحسن قطع
 الكلمة في الكتابة بان يكتب النون في المثاليين المذكورين في اول
 سطر وما قبلها في اخر سطر فاصف هذه القاعدة فانها كثيرة الفائدة
 ورفق الراء اي الذي اصلها التفتيح اذا ما كسرت نحو رزق
 وفائده ان ما بعد اذا رائدة ومفهومه انها تفتح اذا ضمت
 او فتحت نحو رب ورويا كذا اي التكميل مثل الراء ترفق اذا
 وقعت بعد الكسرة سكنت اي الراء ومفهومه انها تفتح
 اذا كان ساكنة بعد ضمها او فتحة والامثلة قرآن وقرن ومرتبة ان
 لم تكن اي الراء الساكنة الموجودة بعد الكسرة واقعة من قبل
 حرف استعلاء بالضم كوقوف حمزة لا للضرورة وجوز ان الشرط
 محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه ان حرف الاستعلاء
 اذا كان قبلها تفتح كمرصاد وارضالا وفرطاس وفرقة ويحيى
 في القرآن او كانت الكسرة اي كسرة ما قبلها ليست اصلا
 اي اصلية لا عارضية ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال
 فانها تفتحان كاجمعي والذي انقضى وامرنا بواو ليس المراد
 ان الكسرة لا تكون موجودة اصلا على ما يتوهم قال الرومي او كما

عطف

عطف على الجملية الشرطية ان بقية التسمي وهو موافق القول
 العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية فان الكسرة اذا
 لم تكن اصلية توجب فتح الراء بعدها لا ترفيقها المفهوم من كلام
 نظم عبارة الجوزية فالوجه ان يكون عطفه على محمول المجازمة
 ولما لم تكن لم تدخل على الصيغة الماضية بقدرها ما في معناها
 ليؤدى موادها من افادة التخييل فيقال التقدير او ما كانت
 على ما اشار الشيخ زكريا وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق
 الراء التي بعد كسرة مشروطة بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها
 او بعدم كون الكسرة عارضية فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها
 تفتح وكذا اذا كان الكسرة عارضية او منفصلة فانها تفتح
 فالقيد ان عدم بيان ما مانع من ان الراء الياء المصرا لا ان
 مثال كلام زكريا الى ان الثاني قيدانبات لان التخييل يفيد التوهم
 فيصدر التقدير او كانت الكسرة اصلية فهو مخدج حكم العارضية
 بالمفهوم من الشرطية واما قول اليباع او كانت عطف على مقدر
 تقديره فتح الراد او كانت حرف الاستعلاء او كانت كسرة
 ما قبلها ليست اصلا اي عارضية فهو اقرب الى المبني فانه من
 باب العطف على المعنى كما لا يخفى واما ما اختاره المصري من ان
 ما المقدر الثاني ابداء القول ولو قال المصا ولم تكن الكسرة ليست اصلا
 خلص ثم كان الاظهر ان يقول او كانت الكسرة اصلا واصل اي اصلية

لا عارضة ووصلية لا فصلية فيوافقك طلبة من جهة التقدير
 في قوله وما بعد عارض او مفصل فتحذف منه حكم مبتدأ وكان
 يقصد بالاصل ان لا يكون عارضا وبالوصل ان لا يكون منفصلا
 فحرم الله من النصف او لم يتصف ثم الاول ان يكون الكلام
 بالوحدانية دون الترتيبية لئلا يتوهم التوابع الموهوم بان الكثرة
 الاولى يرادها مطلقا من فائدة موضع زلل والعجب ان الله
 ومن تبعه من الشراح الكرام بحث لم يتفقدوا بكل هذه المقام من جهة
 المبني واكتفوا بما ذكره من حاصل المعنى والاصل ان ترتيق الحرف
 انما في جمل في الخبز نجفاد في الصفة ضغيفاً وضمه التخييم
 فانه بمعنى التسمين والتخييم هو التغليب واسمه الا ان الاسفل
 الاكثر في الراد ان يكون ضد الترتيق وهو التخييم وفي اللام التغليب
 كما في قرأته ورش من طريق الازرف وقد عرفت من الترتيق
 في الراد بالامالة بين المفضلين فعل الذبح وبعض المغاربة الا انه
 يجوز ان الامالة ان يخفى بالفتح الى الكثرة وبالالف الى الياء وال
 قوق الخاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرقة تغير ممالاة
 وصححه محالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة الا الترتيق
 وايضا لو كان الترتيق امالة لم يزل عن المضموم والكلمات
 الراد المكسورة محالة وذلك خلاف اجماعهم كذا ذكره المصنف رحمه
 والتخفيف ما قاله في التسمين ان تغليب اللام تسمين التسمين

مرئيه

حركتها والتخفيف مرأيه الا ان التغليب في اللام والتخفيف في الراء
 والترقيق ضدهما وقد يطلق عليه الامالة مجازا لكن الصحيح
 هو الفرق بينهما بان الترتيق في الحرف دون الحركة والامالة
 في الحركة دون الحرف ثم الاصل في الاصل التخييم على اعليه
 الجرموع واختاره المحكي وقال جماعة ليس للراء اصل
 في التخييم ولا في الترتيق وانما يبرز ذلك بسبب حركتها
 فترقيق مع الكثرة لقلها وتخييم مع الفتحة والضم لتصلها
 فانه سكت جرت على حكم الحجا ورطاد ايضا فقد وجدنا
 صانترقيق مفتوحة ومضمومة اذا تقدمت كسرة او ياء كسنة
 فلو كانت في تقسيمها مستحقة للتخييم لبعد ان يبطل ما استحقه
 في نفسه بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف
 الاستعلاء الا ان المعتد هو الاول ولهذا لم يتعرض الناصم
 لذكر اسباب تخفيفها وقد صرح انك طلبة بهذه المضمة في قولك وفي
 جملة هذه التي قد كثر على الاصل بالتخييم كمن مستغلا فادرك
 الا لا موجب وذلك ان الحاف مكسورة بكثرة لازمة مثل
 رجله والماربين والفجر واليا ل عشر واصبر او عارضة مثل
 الذرانس وانحان على فرة ورش نامة كحرف زقا وانكرهم او
 متعقبة بالاصلا كحرف ارسا وممالاة او لا كحرف راي او وسطا
 كحرف الفركي او طرفا وحقا كحرف غلب النار ووسطا كحرف كرى الدار

منونة نحو ذكر وغير منونة نحو البشرى سكن ما قبلها كما تقدم مثلاً
لها أو تحرك ما قبلها بأي حركة سوار وقع بعد الراء حرف متحرك كما سبق
أو تسكن كما في الرفاء ووزقاً سواء كان في الاسم والفعل وكذلك
إذا كانت الراء تسكن بعد الكسرة فانهما ترفق إذا كان السكون لازماً نحو
فرعون ومريم أو عارضاً نحو وما يشعركم على قراءة الاسم لا تكون
الراء متوسطة كما سبق أو متطرفة وصلادونها نحو انزاد انك ان كان
قبلها كسرة متصلة بتعبئة أو حكا لازمة كما تقدم وليس بها عارضاً فضلاً
متصل احترازاً عن نحو انزف فملاش ولا تنقص ذلك فاصبر صبرا
جيداً ما يشاء ان يكون بين الكسرة والراء حركة أخرى في الفعل
نحو استغفر الاسم العرفي نحو الاربعة ولا يجزى نحو فرعون وجملة الكلمة
وزبدة المرام ان شرط المعشر ان يكون كسرة متصلة لازمة وهو
اشتراط اللزوم والاتصال في الترفيق هو تقديري السبب يمكن
من احترازها عن اصلها فالمفصل اللازم ما كان على حرف اصل
وهو ظاهراً وبزلاً بمنزلة الاصل كجواب ومرفقاً بكلمة الميم الزائدة
على اصل الكلمة لانها من جملة مفعول ومفعول قال ابن شريح
وكثير من الفراء يخالف في الكسرة بعد الراء نحو مخم فقا واما المفصل
العارض فهو ما دخل على كلمة الراء ولم ينزل بمنزلة الراء منها
وهو الذي لا يخل اسقاطها بها كما في باء الجلامد وكهمة
الوص نحو اركبوا وارتالوا في الابداء واما المنفصلة العارضة

فهو ما كانت في كلمة منفصلة مستقلة اعراباً وعرضاً
لاكتفاء وصلوا نحو ان ارتبتم ولين الرضى او للبناء نحو يا بني اركب
بكسر التحتية فان اصله يا بني او لا تباع كوزب الرجول فان
اصل ربح فكسر الباء لتساوية الباء وعرضاً بعترها في البناء واما
المنفصلة اللازمة قبل راء كتبت فهو ما كانت في كلمة أخرى لازمة
البناء على الكسرة الذي الرضى عند الكل وما كان ابوك امرأ
سوء لورث قال النوري ولا تالة له وقال ابن المبرق وغيره
المنفصلة اللازمة لم يجز في القرآن قبل راء كتبت لكن فيه نظر
ظاهر لوجود ما سبق الفهم الا ان يريد المتفق عليها وانه
جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا افتح في اللذان لكنه يخالف
ما ذكره شرح الشيخ في قوله وما بعد كسرة عارض ومفصل فخم
فهو حكمه حكمه منبهة لا ان العارض ما حقه السكون فيكسره
نحو امرأة ولا لتقاء التاء نحو ام ارتالوا او المفصل بان
كان الكسرة في حرف مفصل من الكلمة نحو الذي الرضى واما الراء
المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة فانما جاءت على قولين ورثا
من نحو رسول والرسول وهذه الكلمة حكم الراء وصلادها وحقاً
فلا يستفاد من الجزئية وقد بينها الشيخ وجعل احكامها في الوقف
انها ان وقفت بالروم فهو كالوصل في جميع الاحوال الا ان في
قد يراد في لورث ونحوه بالجمود وان وقفت بالسكون وكان قبلها

حرف ممال فمرفقة كالنار وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو فذذر
 ومستقولا ناصرا ويا كسنة نحو غير وحيزه وضير ثم الكسرة بين الراء
 وبين الكسرة ليس يمنع من الترقيق نحو الشعر وامل الذكر
 وبكسوة كانت الراء كسنة في الوصل مكسورة مفتوحة او مضممة
 كما مثلنا فانها في الوقف بالكسرة ولو مع الهمزة لم تكن مرفقة
 وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت وقم الراء زمان الوقف
 ان لم تكن بعد حال الحرف او بعد كسرة يكون الراء مرفقة بها
 البناء ولا يخفى ان قولنا بعد كسرة باطل فانه يعلم ما يكون بفصل وبدء
 فبمثل نحو الشعر والذكر ثم علم ان الكسرة الحجازية بين الكسرة
 والراء اذا كان صادحا دخلوا معه واطر نحو عين القطر فقد
 اختلف في ذلك اصل الراء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فم كان
 بعد الله بن شرح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورثي من طرفي
 المصنفين ومن لا يعتد به رفق كى نص عليه ابو عمر والدار في كتاب
 الراس في جامع البيان وهو الاشبه بمذهب الجاهل ويدل
 عليه اطراف ان طوى وعموم التقاء الى الخلاف لكن المصنف احتج
 في هذا التحريم بعين القطر الترقيق نظر فيها للموصل وعمل بالاصل
 والخلاف في فرق الكسرة يوجد اى والاختلف ثابت في تقسيم
 راء كسرة تسمى فكان كل فرق وترقيقها الكسرة يوجد في قافها فكان
 وجه الترقيق ان حرف الاستعلاء قد انكسرت موصولة المفحة نحو

بالكسر

بالكسر المناسب للترقيق او الكسرة يوجد في ما قبل وما بعده فيكون
 وجه الترقيق ضعف الراء هو وقوعها بين كسرتين ولو سكن وقفها
 لم وضعه واما وجه التقسيم فضعف الكسرة بتقابل الراء القوي وهو حرف
 الاستعلاء قال الدلائل الجوان جيتان الترقيق وبه قطع مكى والصفى
 وابن شريح وادعوا فيه الاجماع والتعظيم قطع الدلائل في التبيين
 ذكره ابن المصنف وقال الدلائل في غير التبيين والما حوز به الترقيق لعلمه
 في شرح الطيبة فهو ادل بالعلم احراروا بالتعظيم جمعا وقال المصنف في شرحه
 والفتاوى اجراء الوجهين في فرقته حال الوقف لمن امال هناك الثاني
 ولا اعلم فيها تفصلا قلت وهو في سماع الفرق لان الامالة فيها مع
 ضعفها ليست محض كسرة فيضعف تأثيرها لا سيما وهو عارضة
 حال وقفها واختلف تكريم الراء في الاستعلاء بالاستعلاء فيرد فيها قبله في
 في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له والمعنى اذا طالت الراء شدة حذفت
 تكريمها قال مكى لاسب في القراءة من احتفاء التكريم وواجب على القارى
 ان يخفى تكريم الراء فمضى فقد جعل من الحرف المشددة حرفا ومن الخفيف
 حرفين فقولهم الراء مشددة فليس بقيد من اعلى سبيل الاعظام ولا عتقا
 او من باب الحذف للاكتفاء والحاصل انك اذا قلت مثلا الرحمن
 الرحمن فتر كرسلك ان تضرب بالراء بل احفظها من مجموعها
 لئلا تكون لا حظا في موضع الراء الواحدة المشددة بركات متعددة
 وقم الراء من اسم الله اى من غير الله الا في قاعدة ورثي بعض

اللامات المخصوصة عن فتح او ضم بالنقل اي بعد احدهما لسبب الله
 بفتح الدال وضمها ليسبب مثالا على وفق العمل القراء لا يبعد ان
 يقرأ بالجر المحل لاسم الجوز والقراد به انه فتح بعد احدهما اللام صلها
 الترفيق عكس الروا عند اصل التفتيح فلا فتح الا لموجب ومن كان
 المانع في الروا عن التفتيح الترفيق سببا لا حدهما في اللام فهي من اسم
 الله تعالى وان زيد عليه ميم وصار اللهم اذا تقدمتها فتحة مخففة او حقة
 كذلك فانها تكون مفتحة نحو الدرسا ابتداء وسيوئنا الله وصلها
 قام بعد الله وقال اللهم وقالوا اللهم بل كبيرة لفتح والضم التفتيح
 المناسب للفظ الله من التعظيم لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور المعظم
 فان تقدمتها كسرة مباشرة بان لم يكن بين الكسرة واللام حركة
 اخرى وهي مخففة غير محالة متصلة اتصالا صوتيا رسميا نحو الله
 وبالله فان الاتصال بحقيق غير منصوب في الحرف الذي يوجد قبل
 الجذالة او متفصلة عارضة ولازمة فانها تكون حرفقة نحو الله
 الامر او قسموا بالله وفي الله شدة وسبب الله وما يفتح الله وقل
 لا الحق ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها احواله على صلها او اكتفاء
 بمقتضى منطوق حكمها على ما هو المعتمد عندنا في الرواية وعند الشافعي
 حتى في ادلة الداريم ثم خصه اللام ان وقعت بعد ترقيق حال
 عن سال الكسرة فهو على تقييدها نحو يبشر الله في قرأة غير درش او بعد اداة
 كبرى اي مخففة وذلك في قرأة السوسى فوجهان نحو حتى تقرأ الله

جهرة التفتيح وبه قرأ ابا العباس والترقيق به قرأ عبد الله بن قيس
 المسمى مما يؤيد الاول فتأمل ثم اعلم ان اجتماع اليمين على الربعة
 اف مرفقتين نحو على الذين وتحمين نحو اصل الله في قرأة درس
 عند بعضهم حرفقة مخففة نحو اصل الله مفتحة حرفقة نحو وظلت عليكم
 الغمام في قرأة درس فاعط كل ذي حق حقه خصوصا المختصين بوقوف
 العسرة هذا وقبل انما فتح اللام من لفظه الله فقاينه وبين سر
 اللامات لسبب مزاده ان التفتيح انما هو مجرد التعظيم وهو لا ينافي
 ما ذكر من ان وجه تسميتها فيما ذكره هو نقل الخلف عن السلف
 ونوارشهم ذلك طاب راعه طاب من عين نعيم مكارم وحرف الاستعلاء
 بحذف همزة الوصل في الدارج وصف حرف على انه مفعول بفتح الهمزة
 فتحتم ويجوز زوجه على تقدير فتحته نحو قول شالي والقم قد رنا على القم
 لتبين ثم المراد بحرف الاستعلاء اعم من ان يكون مطبعا او غير مطبق
 ولذا قال واحصها بضم الصاد وبالف البدلة من النون المخففة
 لا طباق ينقل الحركات والاكتفاء بها عن همزة الوصل ومفعول الله
 مفعول لما قبل اقوى صفة لموصوف محذوف والمعنى احصى
 حروف الاطباق بتفتيح اقوى من تفتيح سائر حروف الاستعلاء
 نحو قال بالرفع وجوز زوجه والعصا بالالف لا بالياء كما في بعض
 النسخ والحاصل انه امر بتفتيح حروف الاستعلاء السبعة المتقدمة
 المجتمعة في تلكا فقط خفض صنفه مثل قائماد الظالمين وخالد بن

وصادقين والعاديين والغارمين والطامة وامر بتخصيص
 حروف الاربعة من جملتها وهي الصاد والظا والمهمل
 المهملةين ومبجبتين فينبغي ما عموم وتخصيص اذ كل مطبق مستعلية
 ولا كل مستعلية مطبقة فانه بمغايلين مثال الحرف الاستعلاء غير
 المطبق وهو القاف في قال ومثال الحرف الاستعلاء المطبق
 وهو الصاد في العصاد قال ابن المص وبني غيره والالف واللام
 للجره اى العصاد المذكور في قوله تعالى اضرب بعضناك استر
 وفيه بحث لا يخفى فان الحكم ثلث له ولغيره ايضا من قوله تعالى
 حكاية عن موسى قال صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى قال صلى الله عليه وسلم
 ايضا قوله تعالى وعصى ادم ربه فالصحيح ان اللام للجنس
 الاستغفار في الثلث لما في هذا اللفظ من الواو والباء في
 واما صار غير هذا البناء فيعلم حكمه من قوله والعصا اذ هو
 على قال بكل حال نعم لو قال مع عصا بالالف والياء الطابق
 اللفظ التثنية وهو اوفق في مقام التثنية واما قول زكريا
 لكونه اقوى فلا دلالة على تقديره في المبني فلا يتعدى ما قد مر
 في المعنى غاية ان الباء في اقوى مخدونة على صدور القائل
 تمرون الديار اى تمرون بها ثم اعلم ان المقصود في اثبات
 المثاليين المتقدمين كنسبة بديهة وحكمة متبعة وهي ان الالف
 والمهمل مع قوتها اضعف الاطباق لانه ممكن والقاف

اقوى

اقوى من باقى حروف الاستعلاء بحسب القوة والضعف الثانيين
 من اختلاف احوالها ثلاثة اضراب عند ابن الطحان الاندلسي الاول
 ما تمكن فيه التثنية وهو ما كان مفتوحا الشئ ما كان دونه وهو
 المضوم والثالث ما كان دونه ايضا وهو المكسور عند المص على ثمة
 ما كان بعده الف ثم ما كان مفتوحا من غير الف بعدها وهذا ان
 النوعان مندرجان تحت جنس اول الثلاثة ثم ما كان مضموما ثم
 ما كان مكسورا ثم ما كان مكسورا بين الاطباق من احطت
 مع بسطت واختلف بخلافكم وقع امر ببيان صفة اطلاق
 الطاء من قوله تعالى حكاية عن النبي صلى الله عليه وسلم احطت بما لم تحط به
 ومن قوله تعالى للذي بسطت اليك لسما شئبه الطاء
 المطبقة المستعلية المجردة بالان والمفتحة المستعلية المهملة
 المدغمة كى هو اصل القاعدة في ادغام الحروف المتقاربة وكذا
 الحكم في قوله تعالى فطرت في جنب الله ثم اجتزأ ان الاختلاف
 وقع بين الالف من المشايخ في ابقاء صفة الاستعلاء والقاف مع الادغام
 في قوله تعالى الم تخلفكم من ماء مهين وفي ذهابها مع اتفاقهم
 على الادغام قال ابن المص وكلاهما جائزان وذهابها اول
 وقال النظم في كناية التمهيد والاول مذهب مكى وغيره والثاني
 مذهب اللاه ومن والاه ثم قال قلت لك فصاحسن وبالاول فله
 البصريين وبالثاني اهذاك شيون واخترى الشئ وفاقا للدرج

وقال في النشر الادغام المحض اصح روية ووجه قياس القول
ولهذا لم يلتفت اليه الى هذا الخلاف اصلا ولا عدل ارا
بالقياس اجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوس ادغاما
محضاً مع وجود تحريك القاف وتعدد الكلمتين فمع الكثرة وانما
الكثرة بالاولى ثم اعلم ان الادغام على قسمين ادغام تام وهو
الاول في الاول في الثاني او صفة مثل قالت طائفة وادغام ناقص
وهو ادراج الاول في الثاني او صفة وادغام احطت ونظائرها
من قول الناقص وايضا في الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل
ولولا التجانس لم يسمع الادغام اصلا لان القوى لا يدرج في بعضها
في الضعيف بخلاف العكس نحو فانت طائفة حيث اجمعوا فيه على الادغام
الكامل كما اجمعوا في احطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة
بعضهم من اظهار القاف في نحو تخلفكم ذلك خطأ محض اللهم الا ان
يجعل على اظهار صفة استعمالها لا على اظهار الحرف وانما فعل ان ما ذكره
ليس بادغام محض ولا اظهار محض بل صالة بينهما فهو بالاضافة اشبه
فيكون نظيره ما قال في الادغام حرف قبله صحيح ساكن غير
وبالاضافة طبقي مفصلا وانما وقع الخلاف في القاف دون الطاء
لان الاطباق اقوى من الاستعمال فيجوز البقاء بالاول دون الثاني وما
ما ذكره الرومي من انهم فرقوا بين التيسر وتخللهم بان
اعطا صفة الاستعلاء في الاول بزيادة الطاء قبل التاء المشددة وفي

الاول بزيادة

بزيادة القاف فلم يفرق في الكتب المبسوطة المشوبة اليهم ولا سحننا من
المشايخ الذين فرقنا عليهم وحققا وجود القوافل لديهم ثم ما ذكره من
تلقاؤه نفسه من وجه الفرق بينهما فما لا يلتفت اليه ولا يعود عليه
ثم رايت منشأه ووجه كلام ابن الجلب عن غير فهم حيث استشكل
الادغام بان الاطباق صفة المطبق ولا يتأخر الابه فلو بقى الاطباق
مع الادغام للزم اجتناب طاء اخرى لم تنم في التاء غير الطاء التي في
بها وصف الاطباق وفي ذلك جميع بين ساكنين فانما حو قسرت بالاضافة
ليس فيه ادغام اى حقيقة ولكن لما شئت التقريب وامكن النطق
بالشدة بعد الاول من غير نقل الشدة اطلاقا عليه الادغام مجازا لكون ذلك
النطق كالنطق بالمثل بعد المثل على ما ذكره الجارودي وغيره ووفق
بين الاطباق والغنة بان الغنة لا تستوقف على السون لانها من حركات
غير مخصبة فان السون من الغم والغنة من الخشوع بخلاف الاطباق فانه
مع المطبق فافترجه لا يتأخر الابه واما ما ذكره المعرف بقوله واجيب
بان القوافل نفسها على الثاني فخرطت تشبيهه منوطة مع بقا صفة الاطباق
ولو كان على ما ذكره ابن الجلب لم يكن فيه تشبيه ولا يمنع البقاء صفة
الاطباق في الطاء فانما يخص صوت الطاء لان الطاء لم يستكمل ادغامه
في التاء ولا يلزم اجتناب طاء اخرى ولا جمع بين الساكنين وعلى هذا فحقا
على الغنة مستقيم تشبيه ولا تخفيف حافية من العاديه بل ما في معارضته من
المكابرة ثم قوله اذا سكنت الطاء وادغى بعدها تاوجب ادغامها

ادغام غير مستكمل بل يبقى مع ضعف الاطباق لقوة العطاء وضعف اللسان
 فيضع على الجود ان يوفرها حقها لاسيما اذا كانت مشددة نحو طيرنا
 وان يعلو فيضيه ان المتأخرين لا يسمعون فيمنع من قبل
 ودت طائفة حيث اجتمعوا على الامم الا انهم الكاسي وان اصلها تطير
 ويتلوه فاعلا باعلا حتى يخلصها من بلب ادغام الاضعف
 في الاقوى ليصير مثله في القوة بخلاف نحو احطت فاد من باب ادغام
 الاقوى في الاضعف فيمنع ان يراجه في الكمية ويحصل الفرق
 في هذه القسمة على القواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب
 من يبدل اللام طاء ثم يدغم ادغاماً مستكلاً فيقول احطت
 وخرط لبطاء واحدة مشددة مدغمة قال شريح وهذا مما يجوز
 في كلام الخلق لا في كلام المتأخرين وجعل انهم لان كلام الله
 لا يجوز فيه النقص على خلاف ما ثبت عن رسول الله عليه السلام بالظن
 المتواترة في القراءات المشهورة واساق في كلام المخالفين فينوح
 بكل ما جاء من اللفظ وبهذه يستبين انه لم يرد في لغة ابدال الهمزة
 تاء وادغامها فيها فيجب الاحتراز عنها واحرص بكسر الهمزة
 على السكون في جعلت اي في لام نحو جعلنا ذلك لكون لا بد من
 الحرص على بيانها وكذا الحركة الا انه خصت لام جعلنا لئلا يعبر
 مدغمة ولا متحركة في تغيير المعنى باختلاف المبتدئين كما لا يخفى وهو
 انزلنا وكذا قلنا مما فيه اللام كسنة وبعدها نون فيجب التحفظ

بأظهار

بأظهار مع رعاية سكونها قال المعري لا كي يفعل بعض الاعاجم فيفسد
 فلقنتها فت اللام ليست من حروف القنعة فان حروفها فطرت
 لا حروف القنعة كي توهم الوقوف من التحول والغنة انتمت
 والمغضوب مع ضلالت اي وكذا كن حريصاً على ثبات سكون نون
 انتمت وميمها وعين المغضوب ولام الثانية من ضلالت نحو اني تركتها
 كي يفعل جهلة القراء فان ذلك من قطع اللحن عند العمل وضلالت
 بالاعتدال ثابت في القرآن عند قوله وقالوا اننا ضللتنا في الارض وما
 ظللنا بالظلام المنة فلم يوجد فيه تحققة ولا ضرورة بالاثبات او القول
 بتخفيفه للوزن ولا يفرق تلك كثرة الشخ عليها واثارة بعض الشرح بها
 واقصر من المص على نون انتمت وبعده الشرح والحكم بضم الميم على
 التعميم نعم في معنى نون انتمت كل نون ساكنة بعدها حرف من حروف
 الخلق كسئون ومن امن ومنه وان هو وتختون ومن حار الله وينعق
 ومن علم وينغصون وعذاب غليظ والمخوفة ومن خوف وتوذلك
 ثم لا يسكت على النون بسكنة لطيفة كما يريد بها البصاح اظهاراً
 وانها لا غنة فيها فان ذلك خطأ خفي لا يفعله الا جهلة من القراء
 وفي معنى عين المغضوب وضعت وبعبارة اخرى عينا واغنى وبعض
 وعمل المعري في التمهيد اظهار العين الكسنة عند الشئ من يغث بقوله
 لئلا يعرب من لفظ الماء لاشتراكهما في الهمس والمداوة وخلص
 الفتاح محذو را عسى حذف اشتباهه بمحذو را عصى اي بين

ومبرحصة الانفتاح عند الاطراف في تحذوره عند قوله تعالى ان عذاب ربك
 كان محذورا في تحذره ان يبعث ربك مقام محذورا عند يشبهه الذال بالظا
 في قوله تعالى وما كان عطا ربك محذورا والسبب بالصاد في قوله تعالى
 وعصى ارم ربته فغوى فان كل من الذال والظا من محذوره واحد وكذا للسبب
 والصاد وانما يتميز كل من الاخر بتبديل الصفة فالذال والسبب متفخخا والظا
 والصاد مطبقا فينبغي ان يخلص كل واحد من الاخر بانفتاح الفم والظا
 وما يترتب عليها من تزيق الالوين ونقيح الاخيرين وكذا الحكم كل حرف مشبه
 اذا كانا متخذي المخرج وتختلف الصفة ثم الغيرة في استنباط راجع الى طرف التفتح
 بغيرة المقام وتقدر به حروف الشبه المذكور كما ذكره الشارح على من شرب
 اخيرا كل منهم والظاهر ان ضمير راجع الى انفتاح اي تحاذي الشبه انفتاحا
 محذورا وعسى باطراف محظورة وعسى ووجه الاظهرية ان محل الانفتاح
 في صدر الحلق الى التقدير هوان لا دون الاول فاصل وراع شدة
 اي كائنة بكاف اي في كاف وبنا بالفقر على وقف حرفة في الحجة
 لاني قال الرومي للضرورة كسر كم وتوفى فتنتا بالف الاطلاق
 او بابدال التسوين الفاقه على ما جاء في لغة وراع من الرعاية والمقا
 اذا لم يكن للمعاليه ضمني المعاليه وقال الرومي امر من الرعاية فينبغي
 مساهمة حيث لم يراع فيها القعدة المميعة بين الجود والمزيد الفارقة
 للاسباب المبرح فامر بمراعات الشدة في الكاف والذال في تفتل ويلا حصوا
 عند وود تدارها تحذوره تعالى بكفون بشركم وتوفيقهم للملاكمة

والقوا

والقفو فتنة وذلك لان الشدة تمنع الصوت ان يحرك معها ما سبها
 تهما في موضعها فويين فاستدرا ان شبعها راككة والاصل ان كل حرف
 ينبغي ان تراعى فيه صفاته المتقدمة من جهه ومحمدة الشدة وراحة وطيرة
 بعد تنكبه من محرجه فاحفظ هذه القعدة الكلية وفصل عليها الامثلة
 الجزئية ولو لم ينص عليها صاحب الجزئية هذا وقد قال في التمهيد اذا تكررت
 الكاف من كلمة او كلمتين فلابد من بيان كل منها لتلا يقرب اللفظ
 من الادغام لتكلف اللسان بصعوبة التكرار تحذوره تعالى
 مناسكهم وانك كنت على منزهة المظهر وكذا الحكم في تارة توفيقهم
 الملاكمة والقفو فتنة وشبه ذلك فتراع الشدة التي فيها لتلا يصير شغ
 كما ينطق بها بعض الناس وربما جعلت سببا اذا كانت كسنة تحذوره
 وانزل عليهم ولذا دخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة وبنا كذا للرعاة
 فيها اذا تكررت تحذورها الرادة وتوفيقهم لصعوبة اللفظ بالمر على
 اللان وقال مكى في الرعاية وهو بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين او ثلاث
 مرات ويردها في كل مرة الى المواضع الذي رفعها منه قال المعري
 وهذا الظاهر الا ترى ان اللان اذا تلفظ بالان الاول يرفع الى موضع
 ليحفظ بالثانية وذلك صعب فيه تكلف ولكن لا يخفى ان قوله او ثلاث
 مرات زاد لان الكلام ليس في تكررها ثلاث مرات كما نقله سيبويه
 بمنزلة رفع رجل ثلاث مرات بل مراتين اقول بل هو غير زايد اذ قد يوجد
 التكرار بثلاث مرات لاني كلمة بل في كل من متواليات في قوله تعالى

متوهم الملائكة وصلوا وكذا قوله تعالى تنبها المرادفة ولا يشترط ان يكون
 البناء ان لا يكون بينهما فصل ولذا عرفت في امثلة التكرار قوله فتنه كما سبق
 في كلام المص الا ان قوله ورهبها جعلت سببا اذا كانت كمنه نحو
 فتنه فيه بحث اذا الظاهر المتبادر انها نصير ما اذا لم يراع فيها
 صفة الشدة والجهش والاختار مجزها والتميز بينهما باعتبار صفتها
 واما السين والذال فيبينهما قرب المحجج والله اعلم ثم سماه بالاعتناء
 بالثبوت خصوصاً اذا كان بعدهما طاء كمنه نحو قطعهم ونظيره
 ولا تطلعوا ولا تظلمون ولا تظلمون واو في مثل جنس ان سكن
 ادغم كقل ترب وبيل لاواين امر من الابانة بمعنى الاظهار وتعلقه
 سببا في البيت الاتي وموافقة الحركة فيما قبل النون من قيل
 التزام ما لا يلزم في اسم العرب وان التزمه الجمع والضمير المستكن
 في سكن راجع الى الاول في قوله اولى بالثبوت المضاف الى مثل جنس
 وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على انه مفعول مقدم لقوله
 ادغم واما قول الرومي في بيان اعزاه من ان اولى مبتدأ مضاف
 الى مثل جنس عطف على مثل وان سكن جملة شرطية جزاؤها
 ادغم والجملة الشرطية مع جزائها خبر المبتدأ فخطا جنس لانه لو كان مبتدأ
 لرفع بالالف وقبله لا جنس وكانه منصوب عليه كناية اليه بقرينة الالف
 والمغالاة في شدة شؤنها لان بل لا مثال المتدين وقلرب مثال المتدين
 وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم في الادغام الكبير كقرا به

الهي

السكون والظاهر ان المص اراد به الادغام المتفق عليه
 من الادغام الصغير ثم اعلم ان الطرفين اذا التقيا بان لا يكون
 حاجز بينهما اما ان يكونا مثليين بان اتفقا محضاً وصفة كائناً
 والياء والواو والياء والياء والياء والياء وان يكونا متجاورين
 بان اتفقا محضاً واختلافاً صفة كالدال والظا والياء والياء
 الدال والظا والياء واما ان يكونا متقاربين بان بقا
 رباح محضاً او صفة كالدال والسين والياء والياء والياء والياء
 فاذا عرفت ذلك فاعلم انهم اختلفوا في اللام والراء والنون
 انهما من محجج واحد وهو محجج الراء من النون في النون وكل واحد منهما
 محجج على حدة الا ان بينهما قرب المحجج وعليه الجهد من النون
 وهو محجج بسببويه واختاره المصربا الكافي طبعي لكن
 كلامه هنا خلاف ما سبق عنه اولاً فانه جعل اللام والراء من
 قبيل الجنس فلو قال وقرب موضع جنس المحجج للجنس
 كما عبر به الكافي طبعي في ادغام المتقاربين واما ما اعتذر عنه
 المصربا بقوله ولعل المص نظر الى ان التقارب داخل في النجاس
 بخلاف عكس فلا يصح للاتفاق على عكس والمص انما اذا
 التقى المثالان والجنسان وسكن الاول منهما ادغم الاول
 في ان لا يجوز بل لا يخافون وقلرب لهم وهول كم وقلرب وقلرب ان
 عندهم لم يسكت على اللام بخلاف بلا صواب وكذا ان عرفت

تخوكم من قرية واذ ذهب بكائن و فارجعت بجاراتهم واشقت
دعوا الله وامثالها ثم اعلم ان ما ذكره المصنف في المثليين فهو
على عمومهم عند جميع القراء واما ما اطلقه في المتجانسين فليس
على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق الراء فان منهما ما انفقوا
عليه ومنها ما اختلفوا فيه كي يعرف مما ذكره المولى الفاضل في
حروف خربت مخارجها من جعلها الراء عند اللام على ما ذكره
المصنف من ادغام اللام في الراء فانها مع كونها من المتجانسين
او المتجانسين اختلف حكمها حيث وقع الاختلاف في الشدة
رون الاول و قال نعم اذا كان الاول من المتماثلين حرف
مدفان بظهر بل اختلف عند الباء والواو كما اشار اليه في قوله
وابن في يوم بترك التنوين ضرورة مع قالوا وهم فان اليا
المدية من نحو في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ونحو الذي
يبرسون والواو المدية من نحو قالوا وهم فيها يخصمون ونحو
امنوا وعلوا الصالحات في مثلها المعنى الاعم اذ لا يهتدون للمدني
حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل على فظة على المد
لما ذهب بلامهم بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين
حرف لين فانه يدغم كما داخل تحت حكمه العام نحو او وولف
فقوله ابن بحب المعنى استثناء من القاعدة المتقدمة للين
واما قول الرومي اللهم الا ان يكون المتماثلين او المتجانسين

حرف مد فغير صحيح ثم قوله وقل نعم سبح لا تنزع قلوبنا في التغم
استثناء من ادغام المتجانسين فيجب اظهار اللام المتصح
عند النون نحو قل نعم مع انها متجانسة او متقاربان لان النون
لا يدغم فيها شيء مما ادغمت هي فيه من حروف يرسولون كذا اطلقوا
ومرادهم سوى النون واما قول الرومي ولم تدغم اللام المتصح
في النون مع تقاربها او تجانسها بناء على ان النون لا تدغم فيها
ما يدغم في اللام من الحروف كاليم والياء والواو وحصل بين اللام
والنون وحشة ونفرة بذلك فلم يدغم اللام فيها الا ساوياً
عن السكينة من ادغام هـ وبل خاصة في الادغام الصغير
نحو بل نتبع وحصل يثبتكم استهـ فهو ظاهر لان النون تدغم في اللام
كما تدغم في اليم والواو والياء كما في باب احكام النون المتصح
قال الناظم في التمهيد فان قلت لم ادغمت اللام المتصح
في نحو انك راسنا واظهرت في قوله تعالى قل نعم وكل منها
واحد قلت لان هذا فعل قد اسل بحذف عينه فلم يعمل ثانياً
بحذف لامه لئلا يبصر في الكلمة اجماعاً والحروف مبني
على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعمل شيء فذلك ادغم
الآخر ان الكاف ومن وافقه ادغم اللام من هـ وبل في قوله
قوله تعالى هل تعلم بل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل يقالوا
وكذا يجب بيان الحاء المتصح عند الهاء في قوله فسبح

القاعدة ان الحلق لا يدخل في ادخل فيه والهاء ادخل من الجاء بخلاف
 الهاء في الهاء نحو ما يليه هاءك وانما حقل ان ظلم بيان فسيروا ظا
 ره لان كثير من الناس يقع في ادغامه بناء على قرب المخججين
 ولا يعلمون ان الهاء اقوى من الجاء والقاعدة ان الالف لا يدخل
 في الاضعف وكذا يجب بيان العين عند القاف في قوله تعالى
 ربنا لا تزخ فلوننا قال ابن المصنف لتفادها فان العين حلقية
 والقاف لهوية وفيه ان بينهما قرب المخجج فلا ينافي فيهما
 يرهما فالاولى ان يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام
 لصعوبتها وقد ذكر المصنف في التمهيد ان العين اذا لقيت حرفا
 حلقيا وجب بيانها نحو ربنا افزع علينا وبلغه وكذلك القاف
 نحو لا تزخ فلوننا لان مخجج العين قريب من مخجج العين
 قبله والقاف بعده فيجوز ان يشبها في اللفظ الى الارتفاع
 والادغام انتهى وكذا يجب بيان اللام عند التاء في
 قوله تعالى فالتقى الحوت بعد مخججها وهو ينافي الادغام
 واسا ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها ولعل
 هذا وجه اشتراكها في التسمية بها ويجوز عليها حكمها وبذلك
 يفرق الضامين في التاء وبين التميم ثم الفرق ايضا باعتبار
 ان التميم كلمة واحدة فيحصل بارادها اجماعا بالبيئة
 ولا كذلك في كلمتين من التوبة ثم الحروف من حيث هي متما

فريه

فريه وتسمية وكل منهما اربعة عشر حرفا فالقوية
 يجمعها قولك ابع حجت وخف عقيده فيظهر لام التعريف
 عند صا والتسمية يجمعها صا ويدغم لام التعريف فيها وقد نظم
 الحروف القوية بعضهم في اواخر قوله المابل وهو يروي
 خبر حديث من صلا عن فزاد عن غم قد كستها وامشنته
 الاحاد البر الولى اليقين الخبير الحكيم المؤمن الجليل السلام الفتح
 الفخار القهار الهادي وتسمية شمسية وقوية من باب
 تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقوسبب الاطلاق
 في الاول تباعد المخججين وسبب الادغام في الثاني تقارب
 المخججين وان تفاقوا في غير اللام للسؤال فيها ثم الادغام
 عبارة عن خلط الحرفين وادخال احدهما في الاخر فانه
 من ادغام الجاء في فم الفرس فيصير ان حرفا واحدا مشددا
 يرتفع اليك عن ارتفاعه واحدة ويوزن حرفين فصا
 الشدة الامتزاج في السمع كالحرف الواحد والآخرهما قال
 في الحقيقة وعوض عنه التشديد وهو حرس الصوت في الحيرة بعف
 وليس التشديد عوض عن الحرف المدغم بل فانه من الاستبدال في اللفظ
 فانك اذا صغيت الى لفظك سمعت كلاما وبنته هي
 الى مخفف فقول بعضهم هو ان يرتفع لك تلك بالحرفين فعة
 واحدة انما يصحح على سبيل التقريب لان النطق بالحرف

بالحرف المدغم ناطق بحرفين اولهما ساكن وثانيهما متحرك
 وفائدة تخفيف اللفظ لنقل عود الالف الى الخرج الاول او مقابلة
 فاختار العرب الادغام طلبا للتخفة لان النطق بذلك اسهل
 من الاظهار كما يشهد به الحسن والثالثة وذللك شبه الفاء الظاهرة
 بمشني المقيد لان الالف اذا نطق بحرف وعاد الى مثله والى
 مقاربه يكون كالراجع الى حيث فارق او الى قريب من حيث فارق
 ونسبه بعضهم باعادة الحرف مرتين وكيفيته ذلك ان يصير
 الحرف الذي يراد ادغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه اذا لم يكن
 مثليا في اصله لم فاذا مثله حصل حينئذ مثلا وان حصل مثلا
 وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء نطق بابتداء صفة من صفة
 الحرف المدغم فليس ذلك الادغام باوغام صحيح بل هو افتاد صريح
 سبق حقيقة واما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو ان يثوب
 بالحرفين المميزين جنسا واحدا منطوقا بل والتميزها على صورتها مستوفيا
 بكل صفة مخلصا الى كمال بنية ولا يحترز عن ادغام نحو اخرج فوك
 بعد مخرج الجيم عن القاف ثم علم ان ذال اذ وال قد وثاوا في
 الكسوة ولا مصل وبل لا شك في ادغامه بعد اجزاء لامثاله
 واسا عند تنجي شرا ومتقاربا في اكثرها خاضع بين القراء كما بينه
 الولي الشافعي وفي بعض ما وقع اتفاق لهم لا بد من معرفتها فقلت
 نظما عن منوال كلام ان ظلم يمكن ان ينظم في سلكه وادغم ذال

ذال اذ في الا

اذ في الظواهر قد يعينه في ان وباء ثابته بدل ال ويطا ولا مصل
 وبل كذا عند الراوي والمثلة اذ ظلموا انفسهم وقد تبين لكم انقائه
 ودعوا الله وقالت طائفة وبل ان وصل رايتهم وهذا التفسير غير جوهري
 في التتميز والاضار باستطالة ومخرج بالاشباع والاضار باستطالة
 ويجوز رفعه والعامل فيه قوله ميز اي ميزها بصفة استطالتها
 وباضار جها من محضر جها من الله فان الضار من صفة الله
 والظاء من رأس اللام وكلها تخرج بحذف الحرة على قاعدة
 حمزة لا كما قال الرومي انه للضرورة وضبطه راجع الى الكل وان ثبت
 باعتبار المعنى وهو ان يثوب او الى الظلمات ثم الاستطالة وهي الامتداد
 من اول صفة اللام الى اخرها كما قال الجعفي وقد انظر الضار
 بالاستطالة حتى تنقل بمخرج اللام لما فيه من قوت الطير والاطباء والاشعة
 وليس في الحروف ما يبعث على اللام منذ السنة السكس مختلفة فسمهم
 من يخرج فضاء ومنهم من يخرج جة ولا سمحله او يخرج ومنهم من يخرج
 طاء سمحله كما لم يبين ومنهم من يشمر ذالا ومظلم من يشمر بالاطاء
 البعثة لكن لما كان متمييزة عن الله ومشكلا بالنسبة الى غيره
 امر ان ظلم متمييزة عنه لفظا ثم بين ما جاء في القرآن بالظاء والظا
 والمعنى ان جميع موارد الظادات المشابهة وهي تسعة وعشرون طاء
 من الكلمات الواردة في القرآن مجموعة باعتبار اصولها في
 الالفاظ الستة الالمانية واما قول زكريا في سبعة ايات فقير ظلم

واما ضبط الظاء لكونها اقرب من الصاد فهو اقرب الى ضبط الميم
ويستعمل في قوله في الظعن ظل الظهر بفتح الهمزة وكسر اللام وضم الكاف
لست عظم الحفظ بضم العين اي حفظ وانظر بفتح المعرق وكسر اللام
منها عظم ظله لا يفتقد بفتح العين والطاء الاولى وحذف المعطف
غالب للضرورة فالظعن محذوف في قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح
العين النون و ابن كثير وابن عمر ومعناه الرحلة من مكان الى اخر
ضد الاقامة وباب الظل جمع كيف ما تصرف واول ما جاء منه
في سورة النساء وندخلهم ظلا قليلا وقع منه في القرآن اثنان
وعشرون موضعا والصواب اربعة وعشرون منها اثنان في
البقرة وصي قوله تعالى وظللت عليكم الغمام وقوله في ظل من الغمام
وكان ابن المبرد من تبعه في عدائين وعشرين عقل ع موضعين
في البقرة بديل قوله لهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا قليلا
ومنه الظلة كان ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
تعالى في ظل على الاراءع بضم الظاء وفتح اللام كقوله بفتح
والكاف ومنه قوله وظللت عليهم الغمام وقوله في ظل من الغمام
وكان ابن المبرد من تبعه في عدائين وعشرين عقل ع موضعين في
البقرة بديل قوله لهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا قليلا ومنه
الظلة كان ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء ومنه قوله
في ظل على الاراءع بضم الظاء وفتح اللام كقوله بفتح والكاف

ومنه قوله

ومنه قوله وظللت عليهم الغمام وباب الظهر وهو وقت انصب
الغمام في سورة النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة
الروم حين تظهرون اي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بفتح العين
كيف ما تصرف منه واول ما جاء منه في القرآن ولهم عذاب عظيم
ودفع منه في القرآن ولهم عذاب عظيم ووقع في القرآن مائة مواضع
وباب الحفظ وما تصرف منه واول ما جاء منه في البقرة حافظا
على الصلوة ووقع في اثنين واربعين موضعا وقال المصنف في اربع
واربعين وابقط من البقرة هذا النوم ليس في القرآن منه
في الكهف وحسبهم ايها الظالمون وباب انظر وهو الانظار
بمعنى التخيير والامهال ووقع منه في القرآن اثنان وعشرون
موضعا اوله لا يخفف عنهم العذاب وهم ينظرون كذا ذكره
ابن المصنف وتبعه غيره الحكي يحتمل ان يكون صيغة الجمل من الانظار
وان يكون من النظر كقوله فاسترهما فانك لا متفق عليه قال نظرت
الي يوم سبعين ومن الخلف قوله تعالى انظرونا نقبوس
من نوركم فقرا وحرق من الانظار واول قول من النظر علم ان
مادة النظر والانظار والانظار متحدة في اصل اللغة والاختلاف
انما هو بحسب الابواب الواردة واما غير المصنف بينهما للامتناع
لا سيما وهو قد خفي على بعض المشايخ وباب العظم ووقع في اربعة
عشر موضعا جمعا وقرا وقال المصنف خمسة عشر واوله وانظر

الى العظم في البقرة وباب الظاهر من الارض كقوله تعالى ورا ظهروهم
اول ما جاء في البقرة وفي غيره كقوله تعالى لتستوا على ظهوره ووقع منه
في القرآن اربعة عشر موضعا وقال المصنف ستة عشر واساقطنا ما وقع
في القرآن موضعين وهو حفظ ما في حشر والمفظ لم يجر منه الا حرف
تفارق ما بلغه من قول ظاهره كسر الحاء وسكون الراء ضرورة
او تنزيها للموصوفين من العوقف وقد يكسر على ارتكاب زحاف لفظي
سواء بالجر غير ممنون كعظم بالتون مجرورا ظلي فصل ما جاز من الظلم
والغفلة لا يوافق وفي السوء ظلي يحتمل فكونه فاعلا فاعل من التون
وقضا ونفسه على الحكاية اعطى بعض النسخ واللام ظلام بفتح الظاء
وكسر الهمزة ظلم بالتون مجرورا استظهر ظلي بالالف كوقف حرق
لا قصر للموزن في قيل والمعنى ان كل جاء من لفظ ظاهر وهو صند البطلان
وهو ستة وثلاثين بمعنى العلم وهو ثمانية نحو يظهره على الدين كله وبمعنى
الظهور والعلو نحو ظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فجميعه بالظاء
وتخوذوا واطاهر الاسم في الانعام وهو اول ما جاء وتخوذوا تعالى
وان نظرا صرا عليه وبمعنى لا اطلاع ايضا نحو اظهره الله عليه فلا يظهر
على غيره احد الا ذكره شارح والظاهر انهما متعديا لظهور فتدبروا غريب
ذكرنا وبمعنى الظهور وقع منه في القرآن ثمانية مواضع في براءة كيف
وان يظهر واعليكم وقوله في الكهف انهم ان يظهر واعليكم وقوله
تعالى في النجم واطهره الله انتهى ومن غرائبه ادخال ما في النجم

في ذلك

في ذلك ما تقدم ولفظ من ان اظهره صاعدا بمعنى اطلعه لا بمعنى
اظهره ولا بمعنى ظهره كما يدل عليه تعدي الالاءين بعل وتعدي الالاءين بغير
في المفعول الاول فتأمل قال ابن المصنف ظاهره مشترك بين هذا المعنى
وبين الذي بمعنى الاظهار الذي هو الخاف انتهى وبتدريج وتو
الظاهر ان الظاهر من مادة الظاهر لان الظاهر لان الظاهر
هو ان يقول الرجل لا مراءى انت على كظله احمى وقد جاء في موضع الاحزاب
وموضعين من المجازة محل بيان واختلف قرايتها كسب طعة فيها
ثم علم ان الظاهر والبطلان مادتهما متحدة مع الظاهر والبطلان في الحقيقة
بحسب اصل اللغة على احتمال ان اسمها هو البطلان منها لانها لا تارة
بينهما وجب على الشرح ان يتبعوه فيما بينهما ما يجب لفظي في سورة النسا
رجح كلاهما لفظي وهي اسم من اسماء جهنم او بطلقة من بطلانها في الفعل
فانذاركم نار تغطي اي تشتهب وتتوقد فنهنا يدل على ان اصل هذه
المادة بمعنى الاشتعال الذي هو من الصفة اللازمة للنار واساقطنا ابن
المصنف ومن تبعه عن الشرح ان اصله لزوم والاطاح يقال لظلمة
ان الزمته والاحتبه ومنه قوله قوله صلى الله عليه وسلم اظها بياض الجلود والكرام
اي الزموا انفسكم والحقوا بكثرة الدعاء بهما وسببت جهنم بالزوم
العباس على من يدخلها قال تعالى وما نعصمنا جبين منها اجارنا الله
وابعدنا عنها انتهى فخطا ظاهر لان مادة الظل والظلمة مختلفتان
اذ الاول معتل اللام والثاني مضاعف بل هو كلام واساقطنا المصنف الا

ان يكون من باب ما ابدل منه احد حرفي التضعيف يا نحو يتعق
 في قول من جعل الصلة متمطفاً غير مستقيم انه الصحيح في القاموس من ان
 اللفظ كالتعق والتراويل بينهما واظيت كرضى والتفت وتلفت لهما
 هذا في المعنى ونكر في الاجوف ان اللفظ العزوم والايح والظلال
 وروام انتهى فافتقر في المبني والمعنى فدا يصح وضع احديهما مكان الاخر
 واما مطه بمعنى مده وتقطط تمدد وكذا مطن بالقوم مد بهم في السير
 وتمطل نهرا وغيره امتد وطال كذا في القاموس ايضا فاذا امع وان اختلف
 معنى فصح ابدال احدي الظاهرين في نقص بمعنى نقصض فجاء الاول
 قائل واما شواظي في سورة الرحمن يرسل عليها شواظ من نار وهو لم ياب
 لا دخان معه وقيل معه دخان وقرأ النبي بكسر ثنيه واما ياب والكظم
 وهو اجتراع الغيظ وابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله وترك الموقنة
 بدفعه منه ستة الفاظ اولها ما في آل عمران والظاهر الغيظ واما
 باب الظلم وهو وضع الشيء في غير موضعه او التعدي في ملك غيره او على
 رقبه فوقع منه ما شان وشان وشان وشان موضع اوله في سورة البقرة
 فتكرار من الظالمين واما العظلة صند الرقعة وما تعرف منها فثمة عشرة
 موضع اولها ما في آل عمران غيظ القلب واما الظلم وهو ضد النور
 فوقع في مائة موضع كذا ذكره ابن المصنف وتبعه نكر في شجرة
 الروم والمصري في ستة وعشرين موضعاً وهو الصواب اولها انهم
 وتركهم في ظلمات لا يبهرون واما الظفر شتمين ويحذر اسكان الفاء

لغة

لغة وقربحها فليس في سورة الانعام كل ذي ظفر ولا فقد قري
 شاذ بالكون وهو لغة في القاموس قال ابن المصنف وابتاعه وكن
 ان ظلم القادر ضرورة بمعنى وقع في القرآن بضم الظاء وقال الروم ولم يقص
 ذكره في القرآن بعينه بل قصه الاشارة الى ذلك انتهى وبعده لا يفتي
 واما باب الانتظار وهو الارتقاب للشيء فاربعة عشر موضعاً اولها
 في الانعام قل انظروا انا منظرون واما الظلم وهو العطف فثمة
 احرف في آخر لاء لا يصيهم ظلمة وفي ظهرك واثم لا تنظم فيها
 وفي النور بحسب الظلماء ماء اعظم ظلم بالانصب حكاية كيف جاء
 بالقصر ضرورة وهو قيد للشاء اول قوله وعظ وهو يفتح وسكون وفي
 اصله فاعل وعظ بواو العطف وكسر العين على انه امر حاضر مضط
 الروم يفتحين على انه فعل ماضٍ سكن آخره ضرورة من العظلة
 والوعظ بمعنى التذكير والنبهة سوى بكسر السين ويجوز ضم مقصور
 ايضا وقسم ممدود وهو استثناء منقطع اي لكن عطفين بالفاء اما
 سيناء من باب المراد ظل النخل اي ظل طائر فيها زحرف بحرف
 العاطف اي وفي زحرف وفي السخنة بالانصب على الحكاية او على
 نزاع الحافض سواء بالقصر على لغة وقرارة حاله كونهما في السورتين
 مستويين وهو قوله تعالى ظل وجهه مسوداً في الصورين وجعل
 الروم زحرفاً انصباً على انه مفعول سوى بناء على ان زحرف بمعنى
 سادى اي لفظ ظل الواقع في سورة النخل ظل الواقع في الزحرف بمعنى ساو

في التلخيص بالظواهر ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبني والتعسف في
 المعنى والغريب انما في هذه المعنى العجب وهو ان سوا في المصراع الثاني
 بمعنى العدل ثم اعترض على ابن المصنف بقوله ولا حاجة الى حمل الشئ على الشئ
 ثم العذب عن قصوره بما فعل حمزة وحسنه في حالة الوقف اما الظفر فمن
 الظفر مفتحين بمعنى الفوز والفوز ليس في سورة الفتح من بعد ان انظر
 واما باب الظن بمعنى ترجيح احد الامرين او الشك ومنه قوله تعالى
 وظننتم ظن السوء وقد يطبق على اليقين ومنه قوله تعالى فظنوا أنهم
 مواقعها وهذا في معنى التهمة كما في المبتليين فكيف ورد ما فيها
 او مضارعا او وصفا او مصورا فهو بالظواهر واول ما جاء منه في البقرة
 الذين يظنون انهم ملائكة ربهم وعادة ابن المصنف موضع انه بمعنى التهمة
 وليس كذلك فان مصنا بعض العلم اليقيني لا بمعنى الحبان والتحسين فانه
 لا ينفع في امر الدين ثم علم ان اصلاح الفقهاء ان الظن هو العزدي
 امرين سواء استويا او ارجح احدهما على الآخر وما عند المتكلمين في ذلك
 بخلاف امرين لا مزية لاحدهما على الآخر والظن بخلاف امرين احدهما ار
 جح من الآخر والمزجوج هو الوهم ووقع منه في القرآن سبعة وستون
 موضعا واما باب الوعد بمعنى التحريض عن العذاب والتعذيب
 في الشواب فكل ما اعتبره جميع ما يتصرف منه بالظواهر تسعة مواضع
 كذا قيل والصواب خمسة وعشرون واول ما جاء منه في البقرة وموعظة
 المتقين لكن قوله تعالى في سورة الحجر الذي جعلوا القرآن عضنين

ليست فانه بالظواهر لا خلاف وهو جمع عطية على انه اصلها عطية
 ثم حذف الهاء الاصلية كما في شفاه بدليل انها تجمع على عطاه مثل
 شفاه واما عطوة ثم حذف الواو فعل الاول معناه الكذب والبهتان
 وعلى الشاء معناه الشقاق اي فرقوا فيه القول وقالوه شرا وكما
 وسخا ومتفرقين فيه فامضوا ببعضه وكفروا بباقيته وقال نوح عيسى
 جميع عطية بمعنى جزء من الشئ ومنه اعطى الامانة وقال ذكر يا بعض
 فرقه واما باب ظن اذا كان بمعنى راء وصار في في تسعة مواضع
 استوعبها المصنف في النحل ظل وجهه ومثد في الرخوف قال ابن المصنف
 والى المثلية ان يقولوا صدوا بالمد ففعل فيه كما فعل حمزة
 وحسنه في حالة الوقف يعني من صوت الهززة ويجوز ان لا يفرق
 قال اليمس اي سواء في كونها بالظواهر وعجزها بالظواهر لقوله تعالى وقالوا
 انه اضللت بمعنى غشا ومنه قالوا غشا ولا يفضل ربي ولا ينسى وكذا
 الضلالة بمعنى الهلاك لقوله تعالى ان الجرمين في ضلال وسم او
 بمعنى البسطة لقوله تعالى الذين ضل سعيهم واصل اعمالهم او بمعنى
 التحير لقوله تعالى ووجدك ضالا وقال خالده وكونها بمعنى غشا
 الى ذلك بقوله سواء اقول الصواب انما كان التركيب في المتقين
 مستويا بحسب المبني والمعنى فقال سواء والى صلي ان سوى الاول
 مقصود من اصله وسوى الشاء ممدود لكن قصه للوزن وقال الزركلي
 سواء اذا كان بمعنى غير كما في آخر المصراع الاول او بمعنى العدل كما في

في آخر المطرع الثاني يكون فيه ثلث لغات ان ضمنت السين او كسرت
 قصرت فيها جميعا وان فتحت مددت ولا بد ان يحمل مصها على لغم
 او على الكسرة فيها ليتعادل الحركات الصواب ان الاول مكسور
 او مقصور والثاني مفتوح الحريد به المصدر بمعنى التسوية او يقصد به
 الوصف اي مستو كقول تعالى سوا عليهم او اريد به الفعل اي منى كما
 اختاره الروي على ما سبق بل يترتب على مختاره ان يكتب سوي
 بالياء لا بخي على ارباب الرسم بالمبنى ولا بعده ان يقال المراد به
 سولو اريد بقل في الموضعين معنى راء وصار فانه بالفاء المثلثة
 لا محالة واسم قول ابن المص والنخل في البيت محفوف وزحرفا منصوبا
 وكلاهما على الحكاية فمعه محمول على ما عده من الرواية والافحور
 جرا النخل على الاضافة مع وجه الحكاية يحتاج الى تكلف في مقام الدرية
 رزق الله الهداية في البداية والنهاية وظلت ظلمت وبروم ظلموا
 كالجحش ظلت شعرا انقل باشباع الام وقصر حجرة شعرا يعني
 الثالث من ظلم بمعنى رام في سورة طه الى الهالك الذي ظلمت
 عاكفا والرابع في سورة الواقعة فظلمت تفكهمون واصلمهم
 ظلمت وظلمت باللامين في قوله منها تخفيفا والى مس في الروم
 لظلموا من بعده يكفرون والى مس في الحجر فظلموا فيه يعرجون واليه
 المص بقوله كالجحش والى مس في الشعرا فظلمت اعنا قهرهم والى مس فيها
 فظلم لها على كفاين والى مس في الزورى فيظلمون رواكده على ظهره واليه

ان الظلم

ان ريقوله يظلمون محظورا مع المحظور بكسر الفاء وكنت فظلا
 وجميع النظر يجوز في لفظ جميع انواع الاعراب والواظف فدر
 واما باب الخطر بعض المنع والحرقة في القرآن حرفان اولهما في السين
 واما كان عطاء ركب محظورا والثاني في القمر ككثير المحظور
 اي كالنبات اليابس المنكسر والمحظور صاحب الخطية اي كانوا
 ككثيرهم نحو صاحب الخطية وهي فعل العلم من اغصان شجر وركب
 بمنعها البرد والرجح ويمنعها من الخرج وقول عز وجل اوقل نخعة
 حظرة على زدي يمنع الداخل وما عداها من الضاء ولا من الحظ
 ضد الغيبة واما الفظة وصي الحفاء والغدا ففي القرآن
 موضع واحد في آل عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المص وليس
 قوله تعالى لا انقضوا من حوالك وقوله انقضوا اليها اي تقرقوا واما
 باب النظر بجميع انواع تفرقة وتماثل موضعها اولها قوله تعالى
 في البقرة وانتم تنظرون ولكن استغنى عنه ثلث مواضع قد يتوهم انها
 في باد النظر بقوله لا يبول صل واولى ناضرة اي الاقوال التي تفرق
 النعيم في سورة ذل البطريقين وقوله بسى بنه وليهم نظرة وسورا
 في سورة صل اتي على الانان وقوله وجوه يومئذ ناضرة الى ربها
 ناظرة في سورة القيمة فان هذه الثلاثة بالفاء ومن الضافة وهي
 الحسن والبهاجة ونظر ككرم وفرح ونظر بمعنى نعم والتشديد للنعدية
 اول التقدير وروى بها حديث فنظر الله امراسهم مقابل في قولها

فادرك المعنى وامانزل ذكرها فاحرة عليهم افاضنا را الى القصر
 بمعنى الحصري النقي مختصر فيهما مقتصر عليهم والحظ لا الحظ في الجرح
 فيهما ويجوز الرفع خصوصاً في ثانياً هما على الطعام اي وباب الحظ
 بمعنى النسب فبعضه الفاظ اولها في اول عمران يريد الله لا يجعل
 لهم حظاً في الآخرة ويشبهه في المبني ويجازي في المعنى ثلثة احرف
 لا تبيع لها الاول قوله تعالى ولا يحض على طعام المسكين في
 الحاقه والثاني قوله تعالى ولا تحاوضون على طعام المسكين على
 وجوه قرأت القدر في سورة البقرة والثالث ولا يحض على طعام المسكين
 في سورة الماعون فانها من الحضي بمعنى التحريض على فعل الشيء والعدم
 في الطعام الجفيس الشديد الى ما في القرآن تلويعاً او للمعوى على الضا
 الذي على طعام المسكين اذا اريد به ذكر ما في القرآن قصرهما والاول
 اظهر فصلاً فنه برهني تصنيف الخلف سمي بها ثبات الباء كقراءة
 ابن كثير في جوابي ووافي ولا يبعد ان يكون با شباع كقوله الميم بعد
 حذف شينيه اي وفي قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين
 في سورة التكاوير المكتوب في مصحف الامام بالصاد خروف القراء
 باعتبار القراءة مشهور شهرة حال مرتفع ظاهر في القراءات السبع المتوا
 نقلاً من كثير وابوعمر والحكا في القاء على انه فعل مفعول
 من ظننت فلانا اتهمته وعيلد رسم ابن مسعود رضيته وقراءته
 اي وما محذوم بمتهم فلما يوجب الله الله سبحانه اليقين تحريف

ودرك المعنى

فادركها كسمعتها واحترز بالاول عن الثانية وهو قوله تعالى
 ناظرة فانها بالطاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى الروية نحو انتم
 تنظرون وترىهم ينظرون اليك وهذا يبعد بال او بمعنى الفكر
 لكنه متعدد يعني تحذره او لم ينظره في ملكوت السموات فيقول ذكرها
 وجميع النظر بمعنى الروية فبعضه نظر والغيظ الالزعة وهو قاصرة
 اي وجميع مواد الغيظ وهو غضب كاشي للعجز واصل قوله ان حرارة
 القلب فوقع منه في القرآن احد عشر موضعاً اولها في آل عمران
 عضوا عليكم الانامل من الغيظ وبشبه هذا اللفظ في المبني لكنه
 مغاير له في المعنى حرفان احدهما في سورة صود وعيض الماء وثانيها
 في سورة الرعد وما نغيض الارحام وما تزداد فكلاهما بالصاد
 لان معناهما النقصان وهو لازم متعدد لامن الغيظ فاش
 باستثنائهما منقطعاً الالزعة وهو اي ليس الواقع فيهما
 من هذا الباب فان صادها قاصرة او حال كون صادها قاصرة لا ظاء
 مثلاً فالمن قصر الف فاما فصار صادها في تلفظهما واذ لك
 لان الصاد يخط الحوق لا بد لها من الف قصيرة دون الف الظاء
 فانها طويلة في الكتابة تفرقه بينهما في الكلمة المركبة واما يحط غيرهم
 على حسب العرف فالفرق بينهما بزيادة المكنز في الصاد وتركت في
 الظاء كالا يحض على يعرف تحقيق حروف الطهي واما ما ذكره الروي
 من ان النظم عبر عن معنى النقصان بالقصور فقصور عن درج المن

او تصيغ او تغيير زياذة ونقصان وهذا كيد لقوله تعالى
وما ينطق عن الهوى والبولق قد ابا الف ر على انه فعيل بمعنى فاعل
من يضمن بكسر ضارده وفتح بجمل وهو رسم الامام وسائر المصنف
العثمانية وعليه رسم ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة واما قول المصنف
وفي ايشار ان لم ذكر ظنيين بالظاء ايما ر على اختياره الظاهر على الضاء
في القراءة وهو اختيار الجعبري على ان نفى المحقق اولى من نفى المقدّر فحل
بحث ونظرا لمراد الترجيح في المعنى لا يغيره اسم المبني اي وما حده
صل الله عليه وسلم بجمل على النسخ في بيان الوحي من الله سبحانه وتعالى اليه
وهو تحقيق لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك الآية وان
تلا في اي الضاء والظاء البيان اي فالبيان لكل منهما لا
لاحدهما من الاخر كما قاله ذكرنا لان المراد بيان مخبر كل منهما ما وصفتها
لا انفصال احدهما عن الاخر عند نطقهما كما يروى كلامه حيث على
ايضا بقوله ان لا يخلط احدهما بالآخر فبطل صلوة لانهم اي
على القارى ومحتاج الى تقدير فضل البيان كما ذكرنا بل الظاهر مقدرة بناء
على ضرورة ضرورة كما في قوله من يفصل الحسنة الله يشكرها اي فالله
يجازيها والمعنى لازم بيان ترجمتها ووصفها ليعتد كل منهما ما ولا يجز
الادغام لبعدهم ترجمها قال خالد سواء بينهما فاصل اولاولا ولعله والافرق
بين المثالين في قوله انفق ظهر بعض الظالم فان المثال الثاني
بحسب الاصل بينهما فصل وهو لام التعريف الا انه لما ادغم

وضارضا

وصارضا راعية رة فيصدق عليه التلاقي بينهما حقيقة في اللفظ
حال الوصل وحكا في الاصل نظرا الى الفصل ومثل المثال الثاني بعض
الظالم قال اليمنى فلو قرأ تفه الصلوة يعني في انفق ظهر ك وقال
ابن المصنف تبعه الرومي ويختار من عدم بيانها فانه لو ابدل ضارضا بظلا
او بالعكس بطلت صلوة لفد المعنى وقال جبرق فلو ابدل ضارضا
بظلا عامدا بطلت صلوة على الاصح لفد المعنى وقال المصنف فلو ابدل
فلو ابدل ضارضا بظلا في الفتحة لم تنفع صلوة بتلك الكلمة اقول وفيه ضعف
طويل الذيل في هذه المبني وضارضا المرام ما ذكره ابن الهمام من ان
الفصل ان كان بلا مشقة كالظلام مع الصاد فقرأ الصالحات مع
الصالحات فقد وان كان بمشقة كالظلام مع الصاد والصاد مع ابي
والظلام مع الت قيل تفه واكثره لان نفسه انتهى وذكر صاحب
المنية انه اذا قرأ الظار مكان المعنيين او على القلب فقد صلوة
وعليه كثر الائمة وروى عن محمد بن سلمه لا تفه لان العجم لا يميزون بين
هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشافعي يقول لا حسن فيه
ان يقال ان جرى على انه ولم يكن مميزة او كان في زعمه انه اوسى
الكلمة على وجهها لا تفه صلوة وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن شيخ
الامام اسمعيل الرضا فقال الشافعي وهذه معنى ما ذكرنا في فتاوى النجدة
انه يغني في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العلوم بالجزا اقول
وهذا تفصيل حسن في هذه الباب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى قاضنا

في اولها
الحجج الاول الجوف
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

ثانيا
 راجع
 انشأ
 في القصة
 من اهل
 طراحي
 اظم
 من راجع
 لاجل
 لاجل
 لاجل

غير المغضوب بالظاء او الظاء في نفسه ولا الظاءين بالظاء المعجمة او اللام
 المهملة لا تقف ولو بالظاء المعجمة تنفرد وانظر مع وعظمت مع فطم
 بالاشباع ونحوه فطم اي وبيان الضار والظاء لازم اذا وقع قبل
 طه او تاء فطم اي وبيان الضار والظاء لازم اذا وقع قبل
 قول ذكر كذا ويلزم بيان الضار ومن الظاء في قوله فطم اضطر مع بيان الظاء
 من التاء اه في قوله اذا الاشتباه بين الضار وبين الظاء المهملة ولا
 بين الظاء والثاء والفاء في الفوقية حتى يسلك في سلك ما سبق من
 التمييز والبيان بين الضار والظاء المعجمين وقد اصاب الشيخ فاطم حيث
 قال صيرنا رجع النظم الى ما كان بصدره من الاحكام المتعلقة بالبحر
 وصف امر من النصفية اي خلاصها بالقصر ضرورة جباهاهم
 بالقصر صكاريه عليهم بالاشباع ونحوه اليهم والمعنى بين الهمزة
 اختها ومن الياء يسانها وتبديرت بينهما لان الهمزة حرف تنفي فينبغي الحذف
 على بيانها وكذا الحكم في قوله اهدنا الهكم واظهر الغنة من فنون ومن
 ميم اذا ما لشدوا واحضين بنون الحقيقة لتأكيد الامر بالاحضاف وما
 بعدوا زائدة والمعنى بالغ في اظهار الغنة الصادرة من فنون وميم ثنتين
 نحو ان ثم واما قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للون والهمزة
 بسكنت ظاهرتين واحضتين او مدعيتين الا انهما في السكن
 كل من التحرك وفي المخفي ازيد من المظهر وفي المدغم اذ في من المخفي
 وعرفت ان الغنة مخزنها الخشوع ثم كل من النون والهمزة المدعيتين

بنى

بسكن المدعيتين الواقعتين في كلمة او كلمتين وغير المدعيتين الى صليتين
 في كلمة فالنون المدعيتان في كلمة كالباء والناس وانا والمدعيتان في
 كلمتين نحو من ناصر بن ان نقول وانما جعلنا كلمة وان كانت
 في الاصل ان نافعنا لهما لئلا امتزاجهما وعدم قابلية انقطاع
 لا وصل ولا وقف فحدثت كلمة واحدة وكذا الكلام في النون والهمزة
 واما لهما واما النون المشددة بغير المدغم نحو ان المدغم الميم
 المدعيتان في كلمة نحو تم ميقات وهم قوم والمدعيتان في كلمتين نحو من
 فمعة وما لهم من الله واما الميم المشددة بغير الهمزة نحو ما وتتم
 وثمة وكذا اما بالفتح واما بالكسرة ففي بعض المواضع مدعيتان نحو ما
 ياتينكم اذا صلح ان الشطرية ادعت في ما المرادة للتأكيد
 وفي بعضها مشددة بغير الهمزة نحو قوله تعالى فاما منا بعد
 واما فدا فاعرف التفصيل وان وقع الجمال في كلام ابن المص
 ولعل هذا امر اذ لا حيث قال وفيه بحث يعرف بالتأمل ولا
 يبعد ان مراده ما فهمه لغير حيث وفيه بحث اذ التفتد من مستم
 الهمزة لكن غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الهمزة مستمرة
 للتشديد بخلاف عكس وبين ذلك الفرق بينهما بحسب بيانه هو
 الميم ان سكن بغنة لدى باه على المختار من اهل الاداء بالقم
 وقف والميم منصوب على انه مفعول لقوله اسبق احضين وتعلق
 به قوله بغنة وعلى المختار واما قوله لدى باه فظهر لقوله ان سكن

وارم باخفاء الميم اذا سكنت وابتدأ بها بعد ثباتها على القول الخبير
 من ان الهمزة اصل الاء فالخفاء محذوف لان المراد معروف وهذا القول
 هو القول وعند الميم هو عيب وهو من صلب ابن جني صد وغيره وبقول
 الداء واختاره النظم كما صرح به في كتاب التمهيد جيف قال وبالافتح
 افتح ثم قال قال من جني ابن الخدي وافتح في الميم الكسنة اذا
 اقربت باء والصحيح اخفاء مطلقا والى اظهاره ذهب المكي وابن
 المناري وتبعه يارحم الله السم فندى واستشهد عند العامة ان حروف
 بوف تظهر عند الباء ثم اعلم ان سكون الميم اعم من ان يكون اصلية
 فوام بظاهرة او عارضة السكون كقوله تعالى ومن يعتصم بالله
 ومنه قوله تعالى سبحانه وتعالى وما هم بمؤمنين فاتم بينهم ونقل
 زكريا ان قبل ما دعاهم الله اعلم واظهر فيها اى اظهر الميم البتة
 عند باقي الاحرف بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم من
 ادغام المثليين نحو ومنهم من واحذر لى واوقفا بالقصر لوزان ان
 تخفف بان المصدرية والضمير الميم ومحمد النجب على انه مفعول واحد
 فتدبر اى اظهر الميم الكسنة عند سائر الاحرف مع عدم الميم والباء
 الموحدة سوادا وقها في كنهة كذا نعمت او في كلمتين نحو مثلهم مثل
 ثم الام بالخبر عن اخفاء الميم قبل الواو والقاف مع ان حكمها علم ما قبل
 في ضمن باقي الاحرف فترى لدفع من توهم انها تحذف عند هاء كجنى
 عند الباء كى يفعل جهلة القراء انما نشأ ذلك من اتحاد حروفها

بالواو

بالواو وقربها بالفاء فيسبق اليك لذلك الى الاخفاء واما قوله
 يحرق لا اتحاد الحرف ولذا اظهرها بعض عند الباء ايضا فتعليل
 غير صحيح لان ترتيب الاظهار على اتحاد الحرف غير صحيح ثم اذا اظهر
 فليحفظ من اسكانها وليجوز عن تحريكها كى يفعل العامة
 في نحو عليهم ولا هم فيها واجتماعها في قوله تعالى الله يستعزى
 بهم ويمدهم في طغيانهم ثم اعلم ان الاخفاء حال بين الاظهار
 والادغام وهو عار عن التشديد بل يكفى الحروف كفا في
 المدغم الا انه يفرق بينهم ما بان المخفى مخفف والمدغم مشدد
 وانما يكون اذا لم يكن هناك قرب مخزج حتى يدغم ولا يعيد
 حتى يظهر ثم للاخفاء ايضا مراتب فكلما هو اقرب يكون الا
 ازيد وما قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك واظهر
 فاندت في تفاوت التشديد وتفاوت القنة ثم الاخفاء لا يكون
 بدون غنة فقول بغيته للايضاح بامر صا ولا اهتمام باظهارها
 ولدفع وهم تركها الوقوع في مقبل تغيبضها او اما قول الروي
 وبغنة متعلق بتكسب فوهم وموهم ان يكون للسكون فالصحيح
 ما قدمناه وكذا ان الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون
 قويا وغير قوى ولذا قال واحذر لى واو وانا ان تخفى فالصحيح
 انك اذا لم تظهر صاعدها كى ال اظهارها بخشى اخفاءها في
 اول مراتبها ثم قال بعضهم ان النون اصل في القنة من الميم

يقرب من الخشوم واما قول المصنف وانما لم يذكر التنوين لانه نون
 حقيقة في المخرج والصفة وانما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين
 في الوقف وفي صورة الخط فانه لا يكون زيدا على حجاب الكلمة فليس
 في محله اذا الكلام في النون المشدود والمدغم ولا يتصور ان في
 نون التنوين مع ان سبويه وابي عمير لم يذكر في حروف الغنة
 الا النون واليم وسبق بعد ذلك حكم التنوين عند الحروف المعجزة
 على سب اقسامها فقد قال سبويه في ذكر حروف النون بين الشدية
 والرضوة ومنها حرف يجرى معه الصوت فان ذلك الصوت غنة
 من الانف فانما خرج من انفتحت واللك لازم لموضع الحرف
 لانك لو امسكت بانفك لم يجر معه صوت وهذا النون وكذلك
 اليم ونصرتين على الشيرازي ومنها حرف الغنة وهي النون واليم
 سميتهما بذلك لان فيهما غنة يخرج من الحجاب ثم وهي الصوت المحصور
 فيها كاصوات الحام والقاري استهمى واما تقييد الشيرازي للتنوين
 والنون واليم مع الغنة حيث سكن ولا اظن ارباب بيان للحالة
 التي نصيب الغنة فيها لهذه الاحرف لان هذه الحروف ليست
 لازمة للغنة اذ لا تنطق عنها فلذلك قال شيرازي ان يكون
 سواكن وان مخفيا او مدغما الا في موضعين فصول على الادغام
 فيه غير غنة واختلف في ذلك على ما سبق بيان في احكام
 النون الساكنة والتنوين فان كن مظهرات او مخفيا فلا غنة

اي ظاهرة

اي ظاهرة لما سبق من انهما لا يخلو ان عنهما السكت في كل حالة
 فالعمل في النون للث في اليم للثفتين على ما تقدم فكان
 يجوز ان يشترط عدم الاظلم ان يكثر من ذلك ان يكن
 سواكن هذه اوقال الشيخ ابو عمرو في شرح هذه الغنة المستأ
 بالنون المخففات هذه النون ليست التي قد مر ذكرها فان تلك
 من الغم وهذه الخشوم ثم قال وشترط هذه ان يكون بعدها
 حرف من حروف الغم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف
 من حروف الخلق والكانت آخر الكلام وجب ان يكون الاولى
 فاذا قلت منك وعك المخرج هذه النون من الخشوم وليست
 تلك النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن آمن فهذه
 هي النون التي يخرجها من الغم وكذلك انما قلت امكن وزقن
 مما يكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون الاولى ايضا
 فافهم والله اعلم وحكم تنوين ونون اي ساكن يلقى بصيغة
 الجمل من الالف اي يوجه احداهما في الكلام مقدونا باحد حروف المعجزة
 اظها او ادغام وقلب اخفا اجزا متعددة لقوله حكم ان في
 بعضها بالاعالف وفي بعضها بغيره بما راى الجوزا واسماء اللها
 فيلحق صفة للتنوين ومفعولك لا مقدركا قد راونا اما اعرب
 الرد من بقوله يلقى في المبتدأ وانما يلقى فاعلم مفعول الاول ضمير
 الى الحكم ومفعول الثاني محذوف اي يوجه حكم التنوين والنون

على أربعة اقسام وقوله اظهر اظهر مبتدأ مخذوف تقديره الى الحكم
المذكور اظهاره اه فلا يخفى على اولى السهول انه تطويل خارج عن
تحقيق المبني وتدقيق المعنى وان كان ما حذره ظاهر عبارة ابن
المص لكن مراده بيان حله وما يراه اعرابه ان الحكم تنوين مبتدأ
ونكرة لانه مضاف الى النكرة وكل مضاف الى النكرة نكرة وانما يرفع
كونه مبتدأ بوصفه بالجملة ثم قوله اظهر اذعام الفاعل قيم الوزن
بنقل الحركة الهامة الى التنوين كى في قاعدة ورش ثم الفرق بين التنوين
الى التنوين لانه ساكنة زائدة لغير توكيد بلحق آخر الاسم لفظا في قول
لا وقفها ولا خطا وان التنوين الـ كنه تثبت لفظا وخطا ووصلا
ووقفها وتكون في الاسم والفعل والحرف متوسطة ومنقطفة
ثم انواع التنوين ثمانية اربعة منها اربعة جاءت في التنزيل
مختصة بالاسماء وهي تنوين السكون وهو ما يدل على إمكانية
الاسم لكونه منصرفا من كل حركات الاعراب فيه لفظا او تقديرا
تحواسم الله وهى للمتيقنين وتنوين المقابلة نحو مسلم مؤمن
فان التنوين فيها مقابل التنوين في مسلمين ومؤمنين وتنوين
العووض نحو من فوهمهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذورة
ومنه وانتم جئتم فان تنوين عوض عن الجملة المحذوفة اى وانتم حين
انما بلغت الى المخلصوم وانما حركت الدال لالتقاء الساكنين
ومنه تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه اى كلهم وتنوين التثنية

فلا خلاف

فلا خلاف واغلا لا فانه حرف سلاسل عند بعض القراء المناسبة اغلا
قال خالده فان قلت قد اخل الفاعل بقيد السكون في قوله لئن قد
هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين لان الاشتراك في الحكم
يقضى التسوية في الوصف غاية ومن المعلوم ان التنوين
واجب السكون انتهى ويقيد قوله غايبا خارج ما يدعى جوبه
بدون عدم التسوية بينهما في كثير من الاوصاف على ما بيناه
واذا عرفت مجمل ان احكامها اربعة فاعلمها مفصلة فعند
حرف الحلقى بالاضافة الجنسية اى عند اللووف الحلقية اظهر
اى التنوين والمعنى فاعلمها عند هذا اذ علم بتشديد الدال
وهو من باب الاقتعال لغيره في تحقيقه من باب الافعال واما
ما ضبط في بعض النسخ بعظمهم اظهر وهم الدال في غير ظاهر وان
ذهب اليه ابن المص وتبعه الرومي وذكره المحرر ووجهه
بان ناعب الفاعل في اللام والراء جلف الشيخ ولم يرافنا في فقر
على ما اختلناه ويؤيده عطف قوله وادغم بغنة عديم المعنى
وادغمهما في اللام والراء بالقصر للوزن لا بغنة لزوم قال خالده اى
ادغما لا زما بغنة وفي بعض النسخ ائتم مكان لزوم معين ادغما
ناعما مستكلا للثنية وهذا التقدير يندفع ما توهمه ابن المص حيث
جعل لزوم صفة بغنة انتهى والمعنى انه نعت لصدره مخذوف والظن
ان التقدير لا تدغم ادغما معقونا بغنة وان قوله لزوم جملة

مستأنفة مبنية ان الحكم السابق من الادغام فيها المرجع
 افرادها من غير استثناء عنهما بخلاف قوله وانما نحن بغنة في يومن
 الابلية كذا يقولون وفي نسخة صنونا وهو اول لورود الصل
 في التنزيل من قوله تعالى صنونا وغير صنونا بخلاف جميع العتوان
 على ما سيجيء لمن الربا ثم قوله وادعنى بالنون الخفيفة المؤكدة
 ومفعوله مقدار النونين وبقره يومن باسباع النون ولا يكتب
 بالواو وفي آخره كافي بعض النسخ ولا يهف يومن بل يهف بالابل
 لتقبل الواو في اصل الكلمة والسبق حكم الهزة والنون في الابل يمتد
 ثم الاستثناء من حروف يومن اى الا الواقع منها بكتابة كذا يومن
 ولم ينجي غيرها منها في كلمة واحدة من اليم والنون والافكان القياس
 كذلك فيهما لودجها الاثر والعلية بينهما واما قوله الردي من ان
 الاستثناء من ادعنى فلا يصح بظاهره الا ان يكلف بل ينصرف
 واما قوله ذكر الابل ان يكون الحذف بكلمة فصيح المعنى الا انه غير
 صريح في اصل المبنى والاصل ان التام رحمه الله امر بظلم النونى عند
 حروف الستة المتقدمة في الخارج وهي الهمة والها والعين
 والياء والغين والظاء بحسب ترتيبها في خارجها الثلاثة من الاقص
 والاولى والادنى وجميعها او على قولك احن هنا لعل علما
 حازه غير خاسر وهو ليجبها مرتبة في المبنى مع قطع النظر عن المعنى
 احسن مواقعها من قول الابل رحمه الله الا خارج حكم علم حالية

خلفا

غفل قال المصري وجمعت في بيت ايضا وهو قوله فمهمزوها ثم
 جاء وعينها وخاء وعين يا احنى تاملت تاملنا فوجدنا ان
 حقا الترتيب ان يقول فمهمزوها ثم عين وحاء وطاء فغفل وحاء
 ثم كى متداخلا والاشنة ينشون من اثنى عاد وانما يثنى في تلك الان
 الغير من ينقل وينسبون من هاجران امرؤ هالف وانعم من علم
 حقيق على واخر من حاد ونا حامية فيسبغضون من غل ماء
 غير اسن والمختصة ان خضم يوشة خاشعة وجه الاظفار عاية غا
 بعد الخرج مع تنوع الحاق من ادناه واوسطه واقتضاه قال في التمهيد
 وقد ذكر بعض القراء في كتبهم ان الغنة باقية فيها وذكر شيخ الدان فارس
 ابن احمد في مصنف له ان الغنة ساقطة منها اذا اظهر وهو من باب
 النخلة وببرهم حوا في كتبهم وبقرات على كل شيوخ ما عدا قرعة يزيه الميب
 انتمى واقول يحكى ان يكون النزاع لفظيا لان قال يبقاها اراد
 في الجملة لعدم انفكاك اصل الغنة عن النون ومن قال بسقوطها
 اراد عدم ظهورها ثم اعلم ان القاء السبعة اجمعوا على اظلم النونين
 عند حروف الحاق جميعها وانما روى ابو جعفر اخفاء لهما عند الحاء والغين
 من طريق الطيبة الا في ثلث كل تنوع المختصة بالائمة استثناهما بعض
 اصل الاء وان يكن غنيا بالفاء فيسبغضون بالاسراء ثم راجع
 وجه تقدم الاظهار فانه الاصل وشئ بالادغام لانه ضد الاظلم المقدر
 والاشن يحمل على حده كى يحمل على تقيده اذا الضد اقرب حظوا بالابل

دلها وانه لا ايضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب لانه نوع من الادغام
 وحرف واحد قريب الى القبط ثم ذكر الالف حفظا للاختصاص ولانه حالة
 بين الالف والادغام فيتوقف على تحققهما والله اعلم ثم ام بارغام
 لكل من النونين في الالف والراء من غير اظهار غنة نحو من ربهم وبشر اولاد
 وان لو وصدي المتقين ووجه ادغامهما فيهما انهما قد سبقا فيهما في غير
 وانما ردهما عند جمع ثم نفى الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لان في النفا
 نقل ما قال الرومي ولا تباع الصفوة الموصوف او لتزكياها لانه المنة
 منزلة المشدين النجى وحدها من باب الالكز وفيه ان الغنة باقية في حقيقة
 المشدين من اليمين والنونين فلا وجه لنقلها فيهما بغير منزلة فيهما
 قال ابن الصرد ان عدم الغنة اشراق بقوله لا بغنة لزم اي لا بغنة لازمة
 بل منفية عنها في سبقي من التي لا من استاء الوهم الى ابن النظم منى على
 عدم الغنة ثم ذكر زكريا ان في نسخة اتم فيفيد الجواز ادغامهما في ذلك
 بغنة وبغيرها جماعة لكن المشهور الاول وعليه العمل انتم هي والظاهر
 ان لا يجعل اتم صفة لغنة لتلاوته في قولها في قراءة او روية على قمر
 انك ظن من الانفاك بقوله وكلهم التسوين والنون ادغموا بغنة في النون
 والراء لتجمل بل يجعل صفة لا ادغام مقدر في سبقي في لزم او قريب لشد
 محذوف وهو هو وهو افضل تفضيل اي وذلك الادغام اتم او الحكم اتم
 وهو الملايم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شدة ان
 اكلوا ثم ما يوجد فيه الغنة اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم امر ان ظم

بارغام

بارغامها مقرونا بغنة يومن وهي اربعة احرف الياء والواو
 والميم والنون نحو ان يروا من فشة ينصرونه ومن وال ايمان
 وعلى وعن من سبلة مائة جنة وان نحن ملكا نقابل ثم اعلم ان روه
 حمزة من القراءة السبعة يدغم في الواو والياء بلا غنة في طلاق المص
 بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على ان الغنة مع الواو والياء غنة
 المدغم مع النون غنة المدغم فيه واختلفوا مع الميم فذهب ابن بك
 النحوي وابن مجاهد المقرئ ونحوهم الى انها غنة النون تغليب للواو
 وذهب الجمهور الى انها غنة الميم كالنون في انه غنة المدغم فيه وهو
 اختيار الدلائل والمحققين وهو الصحيح لان الاول قد ذهب بالقلب
 فله فرق بين من ومن ومن ام من اقول ولا يبعد ان يقال غنتهما
 الم في الواو والياء فانه لا غنة فيهما بالاصالة وانما تزجر فيهما عند
 المقارنة فيفيد ان الغنة في النون والميم أقوى من الغنة في الواو والياء
 ولذا وقع حذف الخلف فيهما وجاء التأكيد باظهار غنة النون والميم
 المدغمين على ما سبق بيانهما ولا بد ان يكون الغنة في النونين ظم
 من غيرهما ثم وجه الادغام في النون هو التقابل في الميم النجى نزل الغنة
 والجره والافتتاح والاستغفار وبعض الشدة وفي الواو والياء هو
 النجى تنس في الافتتاح والاستغفار والجره ومشابهة الغنة المد
 ومن ثم اعرب بالنون في الافعال الخمسة كاعرب بوجود المدة في الاسماء
 الستة اما اذا اجتمعت النون ال كثة مع الواو والياء في كلمة نحو الدنيا

فيكون من فعل فاعله فاعله
 واما بعد فاعله فاعله فاعله
 واما على كذا فاعله فاعله

وبنيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه الاربعة ظهرت للمعاني
 بالمصنف اذا وقعت وهو ما يكرر احواله نحو صنوان ووديانا ذكره
 المعص وفيه ان المراد بالمصنف هو المصنف المشهور وهو ما اخذ
 عين الفعل ولا منه من حروف اصوله كمدوا حدة فيصير وزن صنوان
 فعلان ليكون مصنف عفا لا فعلا فانه يصير باقية على كونه اجوف ووزن
 رياء فعلا ومع هذا فقد يقال انه الخفيف لكن في الجملة لا يتخلوا عن الشبهة وله
 قال الشافعي في مناهج السالكين المصنف ثقيل واما قول الرومي وقوله
 فانه اذا دغم يصير عتونا فيصير عتونا فخطا فاعله اذا عتونا الاشك
 انه مصنف وعونه على حاله اجوف غاية انه انتقل من باب فاعله
 الى باب التفعيل فاعل في حروف الاصيل اعلم ان حكم اللام والراء اذا
 كانتا مع النونين في كلمة كذلك اذا كان بحسب اظهارهما معهما
 لتلاشيتهما بعضا عطفها الا انه لما لم يقع شيء منه في القرآن في كلمة
 لم يجمع الى استثنائه واما في كلمتين وهو قوله من راق فالجزم به على
 ادغامه وانما كانت حذفت حالة الوصل على نونه وكذا على لام بل وان
 حذفت الاستثناء بالمصنف حيث يصير مراق وبران فيستعمل ان يكون
 الاول بمبالغة ما راق والثاني تشبيها له والمراد بالمصنف مصنف
 معناه المعنوي دون الاصطلاحي فقد برز سجي وجهه كسنة على غيره
 في باب الوقف ان شاء الله تعالى ثم اعلم انه لم يثبت للناسم
 انما ياتي بمشال الوالون القرآن فاق بلطفه عنوان من عنوان الكتاب

بسم العيون

بسم العيون ويكره وهو ظاهر في الدال على ما في طبره لا قبل الظاهر
 عنوان الباطن وما احسن ملائمة هذا المعنى بخصوص هذا المعنى من
 الانتقال منه الى المدعى قال ابن الصمد وهو من تعين الكتاب
 وقال الرومي من عنوان الكتاب فاعله او الظاهر ما قال صاحب القاموس
 عن الكتاب وعنه وعونه وعنه كتب عنوانه انتهى ولا يخفى ان
 اصل الكلمة مصنف فاعله فاعله من الفاعلة ان في تصويرها اشارة الى
 ان الواو اعم من ان يكون اصلية او زائدة ثم اعلم ان القراء تختلفوا
 في نون يس والقرآن ونون والقلم حال الوصل كما بينه الشافعي بقوله
 ويس اظهر عن في تفعيله ونون وفيه الخاف عن درسهم خفا وكذا
 في نون طسم عن الميم فاعله حمزة وون غيره والقلب عنده الباء
 بقصصها للوزن بغنة كذا اي وقلب النونين مبالغة في حال
 كونها مقرونة بغنة كما هو شأن الميم المصحح عند اب ومن هنا
 عراها ليرها مع الغنة كما سبق من اجلاء ارباب القراءة في حقها
 وهم برهانكم نحو انهم وان بوارك وعليم بذات الصدور
 ووجه القلب على الالبان بالغنة في النون والتنوين مع
 اظهرها ثم اطلق الشافعي لاصل الباء وبعدها فاعله
 نوع الخنج وقلة التناسب فتعين الاختفاء وينتقل اليه بالفتح
 بالقلب مبالغة في ارجع اليه وجها والون غنة وقال سيبويه
 في تعليل ذلك اي في وجه تخصيص قلبها بما يحاكي سائر حروف

لانهم يقبلون النون مما في قولهم العنبر ومن بدل الاء فثا وقع
 مع الباء الحروف الذي يعرفون اليمن النون لم يفروه وجعلوه بمتلة
 النون اذا كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون بباء بعد هاء المخرج من الباء
 ولا نهايتها بغير غنة اي في الباء ولكنهم ابدلوا مكانها من ايم
 الحروف بالنون وهي الميم ثم قولوا كذا من متعلقات المعراج الا في
 وكذا لك بغنة لا تخالدي باقي الحروف اخذوا بصفة المجهول
 والفاء لا تطلق والتقدير اخذ به اي بالاحفاء ولا يبعد ان
 يقال اخذ بهما اي بالقلب والاحفاء او بما ذكر من مجموع ما تقدم
 اي عمل بها والله اعلم ولا يبعد ان يكون الالف للتثنية والغير
 راجع الى الحكيم من القلب والاحفاء في هذا البيت وقد ابعدوا
 حيث قالوا اخذوا بعض الالف للتثنية اخذوا بفاء فاعلموا راجع
 الى النونين ثم قال ويجوز ان يكون مقربا ويكون الالف لا تطلق
 ونائب فاعلموا راجع الى النون فيمكن اللام في القلب عوضا عن
 النون ان كتبت فقط وعدم التعرض بحال التنوين لما ذكرته للنون
 في الحكم المذكور انتم هي وهي في غاية من التكلف ونهايتي
 التعسف مع ان الاسناد خير صحيح لا يقدر مصنف ويقال
 اخفاءهما فاعلم فانه موضع زلل ثم قول النظم لا خفاء بقدر الحق
 ضرورة ينقل الى اللام والاكثار بها عن همة الوصل لغوة وقررة
 كما سبق تحقيقه في الاضراس والتقدير اخفاءهما لا الاضراس

كما ذكره زكريا

كما ذكره زكريا والحاصل ان النون اخبر ان النون الالف والتنوين كالقلب
 مما عدا الباء وواخفاء بغنة كذا الذي اخذوا خفاء صا بغنة عند باقي الحروف
 الحرف غنة وهي ما عدا الحروف الالف كذا حكم الله وقدرها
 بعض الفضلاء في اوائل هذه الكلمات فصحت زينب فابدت ثيابا
 تركتني سكران دون شراب ملو فتشني ظلماء قد نزلت صرعتني جفونا
 كاس صاب واعلم ان الجيم من جفونا مكررة لاقامة الوزن ولذا
 لم تميز بغير صا بالاحفاء فلو كانا قال الشطبي وربت مكان كسر الموحدة
 لا عاقص والامر ليس مما نزل والامثلة منضو من ضعف عذابهم
 صنعها وبزل فان زلتم نفس زكية وينفق فان فاد وقرعة
 ومنشور لمن ثقلت ازواجك لانه وكنت ان تبتم جنات تجري وما
 تنسج ان سيكون درجلا سما وعنده ومن دخل عملا دون
 ذلك وينش من شهد شي شهيد وما ينطق فان طين صعيد
 طيبا وانظر ان ظنا ظلا قليلا وينقلب وان قيل يتابع قبلتهم
 وليست من والذى ظلا ذي ثلاث وتنجيم وان صبحوا لكل
 جعلنا وانكالا من كان زرعنا كلفنا وينصرهم ومن صبر على
 صالحا ووجه الاخفاء تراعى باقي حروف الهاء عن متلكة الالف
 ومباينتها حروف الاظفار فاختفت فان الاخفاء حال بين الالف
 والادغام الذي لا يشبهه معه وان اخفاء الحرف نفس عنه غيره
 لا في غيره بخلاف الادغام قال اليميني وحقيقة الاخفاء ان يذهب

ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الروي المراد
 صحتها اختفاء الحروف لا اختفاء الحركة ثم كل ذكر من اول هذه الباب
 الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام في الوصل والوقف وان كانا
 من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله اعلم فان قد ورد
 الغنة مع الادغام في الواو والياء يمنع ان يكون الادغام في
 ان يكون اختفاء كما صرح به السجاني حيث قال واعلم ان حقيقة
 ذلك اختفاء الادغام وانما يقولون له ادغام ما مجازا ولا فهو
 في الحقيقة اختفاء على مذهب من سبق الغنة ويمنع تنحوص الادغام
 لكن لا بد من تشديد ليس فيها قال وهو قول الكاثير حيث قالوا لا
 خفاء ما بقيت معه الغنة اوجب بان الادغام مع الغنة في
 الواو والياء غير كامل من اجل الغنة الباقية معه وهو غنة من اوجب
 الغنة ادغام كامل ويصح ذلك ما قاله الناطق في النسخة فان قلت
 الصحيح من اقوال الائمة انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة المجرى
 معه فهو بمنزلة صوت الاطباق المجرى مع الادغام في احطت حقيقة
 والدليل على ان ذلك ادغام وجوه الشبهة ان الغنة لا يمنع
 الاختفاء قلت قال الحافظ ابو عمرو فمن ابقى غنة النون والنون
 مع الادغام لم يكن ذلك ادغاماً صحيحاً في هذه الصيغة لان حقيقة
 باب الادغام الصحيح ان لا يسبق فيمن الحروف المدغم اثر اذا كان اللفظ
 ينقلب الى لفظ المدغم فيه ويصير محذوفاً من محذوف بل هو في الحقيقة

كلام اختفاء

كلام اختفاء الذي يمنع فيه الحرف من القلب لظهور صوته المدغم وهو الغنة
 الا ترى ان من ادغم النون والنون ولم يبق غنتها قلبها هو
 خاص من جنس ما يدعيان فيه فعدمت الغنة بذلك راس في مدح
 او غير ممكن ان يكون منفردة في غير حرف ام تحاطة بحرف الغنة
 فيه لانها مما يختص به النون والياء لا غير انتهى فان قيل هذا
 ادغم النون اليك كنه فيهما بغنة اذا كانت في كلمة يحصل الفرق
 بينهما وبين المصنف اوجب بانها لما كانت فارقة حرفاً خفياً
 لم يدركه العامة لم يكن الفرق معتبراً فنع الادغام من الالبس
 فلهذا هذا وقد قال بعض المحققين في احكام النون اليك كنه
 والنون التحقيق انهما ثمة اظها وادغام محض وغيره وبقية
 واختار مع قلب وروى قال المصنف في النشر فلا فرق بين ان يكون
 ومن يعتصم بالله الا انه لم يختلف في اختفاء اليم المقطوعة عند
 ما ذكره لاني اظها الغنة في ذلك بخلاف اليم الكسرة كما تقدم ثم قال
 وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة من حكاية الخط في ذلك
 فهوهم ولعل انعكس عليهم من اليم اليك كنه عند ذهاب العلة ان شاع
 اربوزة ابن بدي في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني وانما حكى
 الداني ذلك في اليم اليك كنه لا المقطوعة واختار مع ذلك الاختفاء
 انتهى كلامه والمد لا زوم ووجب الى وجازة هو ان لا يفرق
 بالف التثنية اي ثبت كلامها في الكلام اي في المد الجائز والمد

لغة الزيادة واصطلاح اصطلاح الصوت بحرف مهي من حروف
 العلة والقصر لغة المبرص اصطلاح صائر المدة وهو الاصل اذا لم يلد له
 وجود سبب ينفع عليه وقال الجعبري المد طول زمان صوت الحروف
 واللين اقله والقصر هو مهيما وقدم النظم المد على القصر مع ان القصر
 هو الاصل لانه هو المقصود بالذكر لانه يبحث فيه القراء وما قول المعنى
 ان لا فائدة في ذكر حكم القصر فخرج عن الحد اذ فيه القواعد ايضا من غير
 الحصر مع ان الاشياء انما يتبين باضدادها ثم اعلم ان حرف المد ثلثة
 الالف ولا تكون الساكنة ولا تنجز حركته ما قبلها الا من جنسها
 وهو الفتح والياء والالف اذا كان قبلها كسرة والواو والفتحة اذا وقع
 صرمة اما اذا كان قبل الواو والياء ال كسرتين فتحة فتسميان حروف اللين
 واذا كانتا متحركتين فاختصتا بحروف العلة واليصل ان العلة
 اعم من المد واللين وعدم صدق احدهما على الآخر في التبيين لكن
 من المحققين من جعل بينهما عموم وخصوصا مطلقا مع تورية للثلاث
 الفرق ال بقا فاعلم بصحة حروف اللين على حروف المد من غير
 عكس ثم المد نوعان اصل وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك
 عنه بل ليس له وجود بعدهما لابتداء بنيتها عليهما وليس مبدأ
 ذاتيا وطبعيا وامتداده قدر الف واجتمعت الثلاثة في كلمة او اثنين
 فاحروف الثلثة شرط لمطلق المد وقرئ وهو ما يكون فيه سبب
 للزيادة على المقدار الاصل والممد بالقصر هو كسرة

الزيادة

تلك الزيادة لا تترك اصل المد لا تقدم فاضم ثم السبب للزيادة
 المد اما صرمة او سكون والهزة اما يوجب حرف المد في كلمة او اثنين
 والكون اما لازم او عارض فالاقدم الربعة لازم ودوجب
 وجائز وعارض وسبب تعريف كل في محله مع ما يتعلق بحكمه
 قال ابن المص والاربعة اشرف في البيت قلت المص ما ذكر
 سابقا في مقام الاجمال الالفة واما في ما سيأتي من بيان
 التفصيل فذكر الاربعة وكانه ادرج هذا العارض في ضمن الجائز
 لاشترائهما في حكم جواز المد والقصر الجملة او بالنسبة الى اختلاف
 اصل القراءة فلما لم ان جاء بعد حرف مد يشبه
 ال يوقف عليه بالكون كما في قوله تب وج وحقها
 ويخفف للموزن كحاليين وبالطول بمد الهيزاد حرف
 والممد بال طول قد رثا الف على حرف في رعب المد الاصل
 معها او بدونه فلما لم يشبهه بمقدار في المد لازم وقوله
 سكون حاليين فاعل جاء هو بالاضافة الى ساكن في حال
 الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يحول عن السكون والموت
 واحد والمعنى متحد واما العارض الذي يقابل فهو ان يكون
 سكونه عارضا لاصل وقف او ادغام كسبب في واليصل
 ان الف لتفصيل ما اجل او لا فاضد بيان كل نوع من النوع
 المد مفصلا فاضر ان المد اللازم هو الذي جاء بعده الحروف

حرف ساكن لازم يكون في الحالين لا يختلف حاله باعتبار اشتراط
 الوصل والوقف فلا يصح كون سكوتها عارضا عند الاعلان بخواتمة
 فانها في الاصل كانت ذاتية على وزن فاعلة فكنت الياء
 الاولى فادغمت في الثانية فلا يسمى سكوتها عارضا عند القرء ثم
 السكون اما بعد غم نحو والفاضلين وانما جوق وهذا ان عند
 شد ونهضهما والذكرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا
 لازم كلي ويسمى لازما مشددا واما غير غم كما في فواتح العزم
 صديق ونحوها وهذا لازم حرفي باعتبار اصل كل يسمى لازما متخفا
 ويختص به نحو الا ان في موضع يونس وكذا واللاوي ويحيى في قراءة من
 اسكن يا ايها الملائكة اعتبر فيه اللفظ اعتبارا بالاعتداد بالعارضات وتختلف
 في الم فاختار البقرة وكذا في فاختار آل عمران وقف هذا لازم كونه
 مشددا اكثر او مديما لازما في محل الوقف اظهر الوجه على الثاني على
 ما طرح به الجعبري ثم اعلم ان القرء اجمعوا على عدم اللازم بقسميه
 مديما متخفا او اواحد من غير الا فقد قال الناقم في النسخة لا اعلم
 جيتهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلافا لاما ذكره الاستاذ الخا
 فاني ابو الفري في كتابه حلية القراء انصا لا عن ابي بكر بن مهران
 حيث قال والقرء يستحقون في مقداره فالمتحقق من منهم علم انه
 الاشباع والاكثر من على اطلاق تملكين المدينية ثم اختلفوا ايضا
 ايضا في تفاوت بعض ذلك على بعض فذهب كثير الى ان المدينية

منه انهم

منه اشبع تملكين من المظهر من جمل الادغام مثل راية بالنسبة
 الى محياي عندهن اسكن وينقص عندهم عونا وهما هاء والقرآن
 وفي الذكر ونون والقلم ويس والقرآن عندهم من اظهر باللامين
 ادغم وذهب بعضهم الى ان ذلك وهو ان مدينية المدغم فوق المدغم
 وقال لان المدينية تحصل ويتقوى بالهم في المدغم فيه كونه مكان الحركة في
 المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان الادغام في
 الحرف وذهب الجميع هو الى النسوية بين مدينية والمدغم والمظهر في ذلك كله اذا
 الوجوب للمدغم هو التقاء الساكنين والتقاءهما فهو يورث كل واحد حاشا
 لا تفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه ويصرح ابو عمرو
 الثاني واما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره هنا من نوع الجائز في الادغام
 نحو الرحيم ملك وفيه عدي كما هو قراءة ابن عمر برواية السوسي وكذا
 ولا تسموا ولا تها ولا تها على رواية البرقي عن ابن كثير فانه في هذا كلام
 المصنف على حسب مراده انما هو في ساكن حالين والامثلة المذكورة
 ليست كذلك اذ لا ادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منها فها
 ان يذكر في المدينية الجائز لجوارحه وقررها كما اختلف القراء فيها اوفي
 المد العارض لان العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل
 وكذا الم الم في الوصل عند الكل والم احب عند الكل وهو ورس
 مطلق ومحمزة وقفا من المدينية الجائز والعارض لان اعتبار فيه اللفظ اعتبارا
 بالاعتداد بالعارض جري فيه وجوه يكون الوقف من الطول والتمتع والافق

لكن حرقوا بان التوسعة ضعيف العمل هذا وجهه انقصوا ذكرها على ما عده وان
 اعتبر الاصل وعدم الاعتداد بالعروض وهو الاكثر فالاشباع واغرب المصري
 حيث جعل نحو والفتاى مصحف بالادغام عند حمزة وتوكلوا استنبطهم
 ولا يسمون اسم المد العارض وقال ضارفا لبعضهم حيث جعلوا في القسم الياء
 والمعتمد الاول وهذا لئلا يخطئ في انه يخطئ فان ذهب الى ما مر صوابا كان ذلك
 فهو المعقول ثم اعلم ان اصل الاداء ان تقفوا على شئ المد لك ان اللازم
 في فواتح السور التي وجد فيها حرف المد والكون ولذا قال انك بطي حمر الله
 عليه وفي خطه القصر ليس ساكن وما في الف من حرف مد فيمطلاها
 واختاره في قدره في الفوخ ففسهم من مة قدر الفين كالقوة وهو ضيق
 ان ظم واليه اث يقولوا بالطول يمد كذا ذكره ابن المصري وينبغي ان
 يكون كلامه محمولا على ان المراد بقدر الفين زيادة على المد الاصل ليصح الظن
 الطول عليه فان اقل الطول ثلاث الحركات والتوسط قدر الفين ليقف
 قدر الف للقصر ثم قال ومنهم من مة قدر الف واختاره الاصولي
 والسخاوي في قوله والمد قبل الساكن دون ما قبله مد الهزات
 باستفال اقول ومن المعلوم ان اقل مد الهزات ثلاثة اجماعا
 فزاده بقدر الف غير ما في حرف المد الطبيعي ثم وجه المد لازم
 انه نقرر في علم التنوين في الارجح في الوصل بين الساكنين فادنى الكلام
 اليه حرك او حذف او زبد في المد يقدح محكما وهو موضع الزيادة
 رة ولذا قال المحافى في مدد ان الساكنين تلا قيا فصار
 كتحريك كذا قال ذو الخبر وهذا وبسبب مد العدل ايضا

لانه يعدل

لانه يعدل حركة اوى التساوى القر في قدر مده
 قال ابن المصري يسمي مد الحنج ايضا لانه فعل بين السنان
 وجعله خالدا في شرحه مد الحنج كقوله تعالى اندرهم
 وانما يسمي بذلك لدخول الالف بين الهزتين حليزة
 بينهما ومبعدة احديهما عن الآخر وهذا عند بعض القراء
 ممن يدخل الالف بين الهزتين كراهة تواليهما وتخفيف
 سواء كانتا متفقتين او مختلفتين ثم اعلم ان لفظ
 عيين في فاتحة سورة مريم والشورى لما كان ياؤه لينية
 غير مديدة وان كان ساكن النون لازمية اختلاف
 القر في مقدار مددها فقال ابن المصري فيه الاشباع
 والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون من شيوخ الشافعية
 طيبة على جواز القص ايضا كما اشار اليه الشافعي
 بقوله ومد له عند الفوخ مشبعا وفي بيان الوجوه
 والطول فضلا لان الوجوه بين وقعا مبهماين يحتمل القصر
 والتوسط ويحتمل الطول مع احدهما فتحصل جوا
 ز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع انه قيل من جهم
 في الفعل بين الساكنين وهو اعلم من اعتبار حرف اللين
 والمد مع ما فيه من المناسبة لما جاوره من المد وكما
 في مريم وسين في الشورى ووجه التوسط هو الشفقة بين

ما يكون حركة ما قبله من حروفين ما لا يكون لتوجه منزلة الحرف
 على اللين ووجه القدم ان المد من حروف المد ينتفي بانتفاعه مع ان القصر
 هو الاصل وهذه الثلاثة او جرح النظم بها في طيبة فقال وتخرجين
 فالشدة لهم ثبوت الاوجه من العلم بقبيل فدايعا يقول محالها النائم
 اعلم ان حيث قبل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها عن المد الاصل الذي لا يقصر
 ذات الحرف الا بد ولا يتوقف على وجود سبب مده فالخروج عن محط على
 لانه لا يتوصل اليه الا بالسفلا حروف من القرآن وواجب ان جاء
 قبل همزة بالاشباع متصلا او جمعا بكلمة المشهور على ما في
 نسخ المحررة والاصول المعتمدة بكسرة همزة ان على الزنا للثقل قال البصري
 والاولى ان يكون بفتح الهمزة ويكون الباء مقصورة قلت لم يخرج
 وجه الاول مع ان النسبة الاولى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة الى التقوية
 في المبني ثم قال وفي بعض النسخ ان جمعا فيكون تعديلا للاتصال
 قلت ان صحت اذ ولم تصحفا لان في ينبغي ان يكون للظانية
 ان لم يستحسن تقديم التعليبية اى والمد واجب ان جاء حرف المد قبل
 الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا في كلمة واحدة كما ذكر
 ان ظن بقوله مصرع كبح ونحوه وشاء اتصاله ومنه قوله اهاضاي
 لا هو لاء فثبتته لهذه الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال الا ان
 لا بالاتصال المكتبي ولا بالاتصال الرسم ومنه النبي عند من همز
 ويسمى هذا المد المتصل لما ذكره والمحل اتفاق ومحل اختلاف

اما الاول

اما الاول فانفق القراء جميعهم السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار
 راء الهمزة اذا كان بعد حرف اللين بخلاف اذا كان الهمزة
 قبل حرف المد كما من واو من وايمان والاختلاف فانه من مختصات
 رولية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر يسمى بمد البدل
 وكذا يجوز الوجهان في كل شئ وسواء مما يقع الهمزة بعد احد حرفي
 اللين وصلا ويجوز الاوجه الثلاثة له ولغيره وفقا ولم يتعرض النائم لها
 لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق عليه لا ما اختلف
 فيها لانها صوغه للبتدئين على ان مد البدل اقصر على قصره
 ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين كما
 الجعبري من ان حرف المد الذي وقع بعده همزة متصلة محققة
 او محققة بالابدال او قسمه بل والنقل الجائز مقصور لكل
 القراء وجرما واحدا الا ان ورش من طريق الازرق وروشه ثلاث
 طرق القصر وهو مد ذهب ابن غلبون والتوسط وهو مد ذهب
 ابي عمرو الذي ومكي والظول وهو مد ذهب الرهزلي في عارواه
 عن نسخة ابي عمرو وضبطه بالاشباع المفطر وذهب الجهمودر
 الى الاشباع من غير اخر الا وهو قد رثث القاص ومن روى
 الثلاثة السعدي في اعلانه والظاهر في قصيدة واما الثاني
 وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد الذي نقله السخاوي عن شيخه
 الامام الشافعي ان كان يري في هذه النسخ مرتبتين طويل واورش

وحجة ووسئل المبشرين قال بن المبر وكان النظم لا يحد به اذا قرأه في طريق
 الك طيبة اقول وفي الطولي خلقت جعل صوم هذا جزم الفأ او اربع وكذا في
 الواسط جعل صوم هذا اربع او ثلاث ومنشء الخلف او حال المد الصلي
 فيه وتركه فالنوع افضل لا تخفى قال ابن المنصور اذا اعتبرت مراتب
 في الترتيل والنوسلا والحمد تلتحق منها اربع مراتب فيكون الطويل في هذا الله
 النوع حمزة وورث ثم عاصم ثم ابن عامر والمكان ثم ابو عمرو
 وابن كثير وقالون اقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزري في بيتين
 واطولاهم مداهما جود وفاضل ورونها نور وودود م كلا و فم
 من هذين حاشية بحره بخلفها والقمر لا تعد مطلقا لكن قوله
 بخلفها انما اراد في المد المنفصل لها وقد اوضح المراتب بعضهم بقوله
 يمد بقدر الخنج وودود وصل والاربع بهم والثلاث رضى كلا والاثنان
 بر ارم ثم حامد وذا مراتب مد جاء في المهر سجلا ثم تفصيل ما ذكره المصنف
 في التقريب حيث قال فالمستعمل في تقويمهم هو القراء على مده قدر الوجود
 مشبعان غير الخفاش وزهوب آخرون الى تفاصيل مراتبهم كى تقدم
 وهذه طريق صاحب التيسير وغيره وبقوات على عامة مشا
 بنى وبعضهم لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار ابى بكر ابن مجا
 هود وصاحب العنوان والثالثى وبه كان يقرى وبه أخذ غالب
 وقال ايضا في التقريب بعد ذكر اختلاف مراتب القراء في المد
 المنفصل على ما سبق بيانه وهذا بنا على ما عليه اكثر اهل الاداء

من ذلك اذ

من ان راقا المعاربة وزهوب الآخرون الى ان ورا القصر
 مرتبتين طولى حمزة والاذراق ووسئل لمن بقى كصوم اختياره على
 ومن معنى المتصل وبه اخذ اختصارا انتهى واما الملازم ثم جزم
 فكلهم يقرؤن على السجج واحد على المختار هكذا نقل عن الجزري
 مطلقا والله اعلم واما ما نقله ابو شامة عن جواز فخر المتصل
 نقلنا عن الطبري فمردود بما صرح به الناظم في الشرح قال
 هذا شئ لم يقله المهرزلى فلذا ذكره العارفي وانا ذكره العارفي القفا
 وت في مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم أجده في قرأته سجج
 ولا شارة بل رايت النص بده عن ابن مسعود رضي الله عنه البقي
 ان ابن مسعود كان يقرأ رجلا فقرا الرجل انما الصدقات للفقراء
 والمساكين مرسل فقال ابن مسعود ما هكذا اقرأنيها رسول الله
 عم فقال كيف اقرأها يا ابا عبد الرحمن قال اقرأنيها انما الصدقات
 للفقراء والمساكين فمدى فقال ان ظم وهذا حديث جليل حمزة ونسخ
 في هذا الباب ورجال اسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير
 ثم اعلم ان القراء اختلفوا في مقدار هذه المراتب عذ من يقول بانها نقل
 اول المراتب الف وربع قال زكريا وهذا عند ابى عمر وقالون وفي
 كثير ثم الف ونصف ثم الف وثلاثة ارباع ثم الف وقيل اولها
 الف ونصف ثم الفان ثم الفان ونصف ثم ثلاث الف وهذا
 هو الذي اختاره الجعدي وقيل اولها الف ثم الفان ثم ثلاث

ثم اربع قال الرومي وهذا من حيث ظهور ولا يخفى عليك ان المراد بالالف
 ماعدا الالف الذي هو المراد الاصل للاجماع على ذلك واما معرفة
 مقدر المرات المقدرة بالالف فان لقول امرئة او مرتين او ثلثا
 دة او مدمصونك بقدر قولك الف الف او كذا بشما او بقدر بقدر
 اصابعك في امتداد صوتها وهذا كله قريب لا تحذفه لان
 لا يضبطه الا المشافهة والادمان ثم وجه الدان حرف المد الضعيف
 حفي الهمزة قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية الضعيف عند
 مجاورته القوي وقبله ليكن من التاخذ بالظهور على حقه من
 شدة تها وجهرها ثم لا يخفى ان المد ليس حرفا ولا كية بل زيادة على
 كية حرف الالف عارض لا تقم الالف كانه عليه او سجي زيادة
 بيان لها وجائز ان لا تنفصل اى والمد جائز ان لا تنفصل
 قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة بان اجتماعي كلمتين
 وهو ان يكون حرف المد في آخر الكلمة الماشية والهمزة في اول الكلمة
 الآتية وقد جمع الشاخص افعلة في قوله مفرج ومفصول في امها امه
 الى منبسط على ان المعبر في حرف المد ان يكون مدفوقا لان يجر كونه
 ومن اللطافة ما اشار في العبارة من حصول الجمع بين المثالين
 تولد منه ما مثال ثالث وهو وقوع حرف الالف قبل الهمزة فاعمل
 فانه عليه المعول وانما سمى هذا المد جائزا لاختلاف القرينة
 فابن كثير والسوسي يقصرا انه ويمدانه والباقيون يمدونه

بظهر

بلا خلافه فتفاوت هذا المد المنفصل في الزيادة كقواتهم فيما كان في المد
 المنفصل وقد يقال سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين
 في القراءة واما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مداما لا يخفى
 وقيل سمي جائزا لانه زوال سببه فجوز مده حينئذ كما بيناه واما
 قول المصري فاجزا لما كان مده جائزا عند جميع القرأة والعبارة
 الاولى اولى فلا يخفى ان كليهما لا يصح عند رباب المبني وصحة
 المعنى لما سبق من ان المد المنفصل يجب وقوعه عند بعض فلا يجوز
 مده عند ضم ويجب مده عند احزين فلا يجوز مده عند ضم وانما
 جاز الوصلان عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على احد
 نوعيه وهو المد العارض لكن اطلاقه في مقام الفرق بين الوصل
 واللازم خطأ مع ان مؤدى العبارة بين في كلامه حتى قلناه
 في الواقع عبارة رتبا شتى وحسبك واحد وكل ذلك الجمان غير
 فالرجس كى طب ليل لا يقيق ما وقع في يده من حصول نيل فوجه المد
 اعتبار انصافهما لفظا في الوصل واعتبار العارض كاللازم وطارقه
 انه سئل اسر عن قراءة النبي دم فقال كان يمد صوت مده وهذا الخبر
 عام في المتصل والمنفصل وغيرهما من انواع المد كما ذكره ابن الله
 لكن ينبغي ان يفصل ويحمل كل موضع من محال المد على مقدره الذي
 به حتى يشمل المد الاصل والفتى والاتفاقات والاختلاف واما
 الحق فهو الفاء اشتر الهمزة لعدم لزومها باعتبار حال وقفه

فان العارض بمنزلة للعدم واسما نقل ابو علي الالهة
 عن الطول والهاشمي كلاهما عن القدر عن ابن كثير في جميع ما كان
 من كلمتين تجوز اليه ^{وهو حذف} الالف والواو والياء فقال لا يجوز
 الا في هذا مكره فيجب لا يعمل عليه ولا يؤخذ به اذ هو من لا يجوز
 بوجه ولا تحل القراءة قال ولعلمهم اراوا حذف الزيادة لو لم
 المد واسقاطا فغيره واعني ذلك بحذف حرف المد واسقاطه مجازا
 او اعرض السكون وقفا مسجدا او للتنبؤ بالمتروك عطفه
 لما بعد صاعلي قوله ان اي والمدح ان اي ايضا اذ اعرض السكون حال
 كون السكون زائفا او موقفا عليه ومعنى مسجدا مطلقا بان يكون
 الوقف بالاسكان سواء يكن مع الاسماء ام لا بخلاف ما اذا كان
 الوقف بالروم فانه حكم حكم الوصل وسبق بيان الروم والا
 شام في محلهما مع اختلاف محالهما واما عطف الشيخ ذكرها وقفا
 على قوله وادعا ما اي صاحب ادعاه فلا دلالة عليه في كلامه
 المصنوع الا ان كان مستدرك عليه وورده فصلا ويعذر عن المص
 بانه انما جعل هذه المقدمة لما اتفق عليه الامة او ذهب اليه
 اكثر الائمة ثم الامثلة في الوقف العارض نحو الرقيم ونسعين
 والعراق فيجوز في كل منهما لكل القراءة ثلثة الطول والتوسط
 والقصر فترجى الطول محله على الا لازم بجمع الالف ووجه التوسط
 اعتبار السكون الوقف العارض مع محله عن كون اللازم

او التعادل

او التعادل بين الخالين رعاية للجائين ووجه القصر مع ما ذكر
 في ما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء الكين مطلقا فاستغنى
 عن المد اقول وهذه الواجهة الثلثة يجوز في السكون العارض
 عند الجميع ايضا ولو كان بعد حرف اللين نحو لا تحذف ولا ضمير
 الا ان الطول افضل ثم التوسط وهذا في حرف المد واما في حرف اللين
 فالقصر اولى ثم التوسط وقال ذكرنا في نحو الرقيم ملك في قراءة عمر
 اي بروية السوسى نحو ولا تسموا في قراءة البري يجوز ثلثة وجه
 اقول فكأنهم قالوا العارض في الوصل على العارض في الوقف فاعطى الحكم
 فالشرط ان لا يقع على الكلمة الاولى سواء وقف على الاخرى او وصل بها
 بعد صا فان قلت انما يفهم من قول ان ظم وجاز ان المدح ان يكون
 قصر بحكم مفسرهم او ما باعتبار ان احد الجائين مد والآخر منهما
 قصر فالوسط امر زائد لا يؤخذ منه ولا يشتر اليه ما قبل عليه فالجواب
 ان المراد بالمد هو المد الزائد على القصر وهو اعلم من ان يكون طولا او
 ولهذا ارضى المص على الاول في المتصل بقوله وبالطول يمد لتلاوته
 المطلق المد الثالث له والغيره او تأخذ من عموم القصر الذي هو تقيض
 المد ما يكون قصر حقيقيا او اضافيا كما يستفاد من ضيق الظن في
 قوله بطول وقصر وصل ورش ووقف فان الاجماع على ان مراده بقصر
 هو التوسط لكن لو قال بدله ووسطا كان صريحا على المقصود ثم
 اعلم ان هذا دقيقة وهي ان ادخال الالف بين المهمتين على

هذه المقررة عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بموجب لزادة
 الامتداد وان وقع بعده سبب من حصر تحقيق او سهل كروايتي حشام
 عن اصحاب السهم في نحو انتم تجلب ابدال الهمزة الثانية الفاجت
 بولمعه مد اللازم والفرق بين ان اصل هذه الالف موجود في بيته
 الكلمة بخلاف الاولى فانه ليس بثبوت في الرسم اصلا وبما يشبه
 ان صورة الالف انما هي الحرة الثانية وان الاول هي الالف فخطها
 لمن خالف هذه القاعدة ثم اعلم ان الالف مركب من فحتين والياء
 من كسرتين والواو من ضمتين فاذا اشبع الفتح يتولد منها الف
 واذا اشبع الكسرة يتولد منها ياء واذا اشبع الضمة يتولد منها
 واو وكذا ذكره الشارح اليمن وفيه ايماء الى ان هذه الحركات هي
 هذه الحروف ومختار الشارح ان القضية منعك حجت قال او
 اعلمها واو وياء ويؤيد ما ذكره من ان الحرف ذات والحركة عرض
 مجتمعا ثم اعلم ان الفرق المذكور بين اللازم والواجب اصلها في اما
 باعتبار المعنى اللغوي وكذا الفرق في فخر بينهما فانه لا يجوز قصر
 عند جميع القراء فلو قرأ بالقصر يكون لحن جليسا وخطا فاحش بخلاف
 لما ثبت عن علي بن ابي حمزة وسلم بالطرق المتواترة وكذا اذا زاد بالمد الاصلا
 والطبيعي على حدة الفرق من قدر الف بان جعله قدر العين او اكثر كما
 يفعله اكثر الاثمة من الشافعية والحنفية في الحرمين الشريفين
 في الحرم المحرم فانه فيجوز محرم الاسماء وقد يفيدى بهم بعض الجملة فيجوز

ما صدر عنهم من القراءة واما اذا قصر المنفصل جاز لكن ينبغي ان لا يقع كبر
 وتلفيق في قراءة بان يمد في موضع ويقصر في موضع فانه مكره واما اذا
 كانا في نفس احد فهو اشبه كمره ثم اعلم ان الزيادة على مقدار الوارد
 في المد ايضا محسنة فمن ذهب الى ظهور ان قدر المد الاطول ثلثا وقدر
 المد الاطول اربع الفات وقدر المد المتوسط ثلثا وقدر المد فوق القصر الفان
 ومن ذهب الى ان قدر المد الاطول اربع الفات ثم ينقص النصف
 في كل مرتبة حتى تنتهي الى مرتبة القصر وهي الف واحد ومنه يصح
 ان المد الاطول الفان ثم ينقص في كل مرتبة ربع الف لكن الجمهور
 والمذهب الاول في المتصل والمنفصل معا حيث قال ولا تحيل لمن
 قال غايتهما تمتة للخروج عن الحد واختار المذهب الثاني حيث قال
 وهذا عدل وبه قرأت اقول والا ولى ان يقال مراد الجمهور بان
 بناء على ادخال المد الاصل ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فاختار
 افضل لا حقيقة والحاصل انه لا يجوز الزيادة على مقدار الفات
 فاني بعد بعض الاثمة واكثر المدونين في اقيس البدعة والاشكر الهمة
 واما تقدير الهلولى الطولى بست الفاذ ذلك في كامل لورث
 فيما رواه الحداد وابن يعقش وابن سفيان وابن غديون فنبه
 في ذلك الى الوهم كما قال المصنف في شفه والله اعلم بما عرفت
 ان الهمزة اول كون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمد
 معارضه داودا ان ليس بعد الفهما الا لياء والواو المتحركان

وهذا ليس من اسباب الله وامامنا ذكره مخالف من ان افهم المد
اربعة عشر وكذا غيره تسعة وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكرنا
وانما اختلف باختلاف الاسماء فكل القيد في جوف القراء كماروي بن
سيد الرواس هذا وقد اطلق الشاطبي في الفروض المد واداء به حرف
كقولهم وفي ما ذروا المد واستعمل القصر فيه ايضا واداء به حرف
حرفه كقوله في لا يبين القصر ثم اعلم بان الشرح المصريح ان ذكرنا
العارض بقية للقراءة فيه ثلاثة هذا ذهب الاول الاشباع كالألف
لا اجتماع الـ كـين اعتادوا بالعارض وهو اخيرا ان الشاطبي لجميع القراء
فقد اقبلت عليهم منه ان من طريق الشاطبية ليس لكل القراء الا المد
وليس كذلك لقوله في الشاطبية وعن كلهم بالمد ما قبل كان
من السكون اللازم لمقابله بقوله وعند سكون الوقف وجهان
اصلا مع ما فيه من الاشارة الى ان الوجهين اصلان وهما المد والقصر
ووجه فرع يتفرع عليهما من عند اعتبارهما هو السطو فيما بينهما
ليعتدل الامر بالخط عن درجته الاولى وبالرفع عن درجته الاخرى
ثم اعلم ان اسباب المد منها لفظي كالتقدم ومنها معنوي وهو قصد
المبالغة في النقي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان كان اضعف
من السبب اللفظي عند القراء ومنه مد التعظيم في تحل المد الله
ولله الا انت وهو قد ردد عن اصحاب القصر في المنفصل
لهذا المعنى كما نص على ذلك ابو عيشة الطبراني وابو القاسم

مطلوع
ثم اعلم ان اسباب
المد
الح

الهداني وابن مهران وانما سمى المد المبالغة لانه طلب للمبالغة
في لقي الاولوية عن سوي الله سبحانه وتعالى قال وهذا من ذهب
معروف عند العرب لانها تمد عند الدعاء وعند الاستغفار وكفر حتى
العلل والمحققون مد الصوت بلا الله الا الله الشارح بما ذكرنا
ومحمد بن علي ثلاث ماري في الحديث عن ابن عمر فروة عالى البنية
عم من قال لا اله الا الله وعبدها صوت السبح الله والحمد لله والار
سمى بها فقه فقال ذو الجلال والاكرام وروى في النظر الى وجهه
وفي الحديث عن انس من قال لا اله الا الله ومعهها هدمت
اربعة الاف ذنب قال ان ظم في النسخة وكذا الحديث في ضيق
الا انهم على ما في فضائل الاقوال اقول وعلى تقدير صحته وجوب
العمل به وايضا ليرفع الاقوية المذهب القائل بمد المنفصل ولا
يلزم منه ان يكون مددها لمن يجوز قصر المنفصل ولهذا ساعدني
عليه الشاطبي وجهه والقراء وانما هو من طريق المص وكذا ما جاء
من مد المبالغة للقي في تحولا ريب فيه النسخة عن حمزة فانه
لا يصح من طريق الشاطبية وعامة اهل القراء بل هو رواية
عند اهل الدراية وبعد تجديده للحروف بالاشباع والى بعد
معرفة تحديق الحروف مفردة ومركبة وموصولة وموصوفة
وتعنيما اولى من تحديق المهرى لها بحروف الجاء واخرها
على ابن المص في تفسيره اياها بالكلية بانه عدول من الظاهر

مطلوع
وقد استحب
العلماء المحققون
مد الصوت
بلا اله الا الله
الح
فردف الناظم

لابد من معرفة الوقوف اي لابد لك من معرفة اما سكن الوقوف
 والابتداء وهي تقسم الى محذف حمزة ال وسكون لامة للاتقاء
 وسكون هاء وهي الرجعة الى الوقوف وتقسم بصيغة الجمل
 محققة في نسخة ضبط بكسر هاء وهي وسكون ياء وتقسم بثلاثة
 والظاهر ان غير موزون الابقصر لابتداء تام وقاف وحسن تقصلا
 بعضهم لصاد تمييزا واختاره الرومي وبفتحها جملة مستأنفة كى اشار اليه
 ابن المص بقوله اي يبين تقسيم الوقوف فالله للاطلاق وحقق ميم تام
 ضرورة وفي نسخة وهي تقسم الى ثلثة تام وقاف وحسن فحقنا ان
 اى ح فهو ظرف التقسيم كى خرج به الرومي وقال الشيخ ذكرىا وتبعه المصري
 زبدة وفيه ان اذا الزبدة لا تكون منونة ونصب ثلاثة على المفعولية
 من تقسيم وحذف لدلالة الحال عليه قوله وتام محققا جزم بتدوير
 وصحى وقاف بكسر هاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة قال
 قاضى مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هي اصل الشيخ ذكرىا
 وخالفه لا زهرى قال ابن المص الوقوف جمع وقف وجمعها باعتبار تنوع
 بعين في محل واحد من الاسكان والروم والاشام ووجدنا لابتداء لا غير تنوع
 اى كذا لك والظاهر ان الوقوف مصدر لالابتداء فحقى القاموس وقف يقف
 وقوف تام قائما والموقف محل الوقوف ولا يبعد ان يقدر مضاف فيقال
 معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء فاعلم معرفة المواضع المبدا
 او يراهما المعنى المصدرى اى معرفة كيفية الوقوف والابتداء ثم قال

الى المص

ابن المص والوقف عن الشيء ترك الاتيان به ولهذه السبعة ال
 اصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة اى تركها وفيه ان هذا الخبر
 جامع لانه يشمل الكلمة التي يكون احصاها من اصلها كالم يملك
 وان وقف نحو صا فالاول ان يقال لانه وقف على الكلمة ولم يتعد
 وهي لما تم فان لم يوجد بالاشباع تعلق او كان معنى فابتدى وهذه
 الموقف المذكورة انما يكون لما تم معناه لا ما كل مبتداء والحاصل
 ان هذه الوقوف الغفلة الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من
 المسند والمسند اليه ثم يقسم ذلك التام الى ما فقصه في مقام
 الملام بقوله فالم يوجد لما تم من الكلام تعلق بما بعده لاميني
 ولا معنى او يوجد له تعلق به معنى لاميني فابتداء انت بناء
 في القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله في الصنفين
 المطورين فقولنا ابتداء عطف على مقدراى ح على ما تم فابتداء
 بما بعده قال الرومي وهي امر حذف الهمزة من آخره ثم اشبع
 الدال للورن وفيه انه لا وجه لحدفها فحقنا فالصواب انه ابتداء
 الهمزة الكسبية على قاعدة حمزة وهاء وقفا فيبقى ان
 يكتب بالياء بعد الدال ليكون دالا على الاعلال فالتام فاما
 لكافى ولقفا فامنعن الالؤرس الاى يجوز فالحسن الفاء
 الاولى للتفصيل او للتفريع وما بعدهما للترتيب في التسوية
 وفيه لف وشر مرتب في الصيغ وتقدر الكلام وقل اما الوقف

على الاول منها فالتام وسمى به لتام المبني وانقطاع ما بعده عن
 في المعنى واما الوقف على الثاني فالكاقي وسمى به للاكتفاء في الوقف
 عليه لا ابتداء بما بعده كالتمام ولفظا عطف على معنى في البيت الثاني
 اي وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يبرز من اللفظ تعلق
 المعنى بخلاف عكس المبني كما سيجي في تحقيق التعلق وقوله فاجتنب
 بالنون الكلمة المحققة دخلت على الامر للتأكيد والفاء لانه جواب
 للشبهة المقدرة والمعنى فاجتنب الابتداء بما بعده بل ابتداء بما قبله
 الا ورسلا الى التي فيها التعلق للفظ فجوزا لا ابتداء بما بعده هو
 الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولان ورسلا الى
 بمنزلة فواصل الشجع في النثر وفي مرتبة القوافي بالشعر من حيث
 انها محال الوقف وقوله فالحسن بالفاء بناء على انه جواب ان
 المقدرة اي ان كان التعلق لفظا فوقفة الحسن او قاسم وقفة الحسن
 فانه عرفت ذلك فاعلم ان الوقف على ما فيه التعلق اللفظي مطلقا
 سمي الحسن الحسن الوقف عليه وان كان تفصيل في الابتداء بما بعده
 فقول له الحمد مثلا لفظ غير تام فلا يفضل تحت النوع الوقوف
 المستحسنة واما الحمد لله فوقفة حسن لكن لا يحسن الابتداء بما
 فلا بد ان يعيد ما قبله او بعينه واما رب العالمين فوقفة حسن
 ايضا لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من ورسلا الى عطف
 في ان الوقف على مثل اولي او وصل بما بعده من اصله اعلى وجوب

تحقيقه

تحقيقه وكذا الكلام على الرحيم واما الوقف على ما لم يسم
 الدين فكاف وكذا على مستعين فلا خلاف في الوقف عليهم
 هو الاول قال ابن المصنف الوقف والتام عند تمام القصص
 واكثر ما يكون موجوبا في القوافي وروى عن ابي كعبه تعالى وان
 هو المفلحون والاشج ذكر يا اياك نستعين وفيه بحث والله
 هو المعين وقد يوجب قبل انقضاء الفاصلة كقول تعالى وجعلوا
 اعزاة اصلها اذلة قال ابن المصنف هذا الوقف تام لانه انقضاء
 كلام بالقيس وهو ليس رأس اية انتهى يعني قوله تعالى وكذا
 لك يفعلون ابتداء كلام من القرش اداة على ما ذكرته وفيه انه
 له تعلق معنوي فلا يكون وقفة تاما بل كافيا وقال بعض المفسرين
 ان قوله وكذا لك يفعلون ايضا من كلامهم تأكيد لما قبله فالتام
 على اذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف ايضا لان
 ما بعده من جملة مقوله فلا تعلق معنوي بما قبله ثم قال وقد يوجب
 بعد انقضاء الفاصلة بكلمة قوله تعالى وانكم لترون عليهم مصبحين
 وبالليل لانه معطوف على المعنى اي بالصبح والليل يعني فيهما وفيه
 البحث السابق انه من جملة التعلق المعنوي قوله فلا تفعلون فهو
 وقف تام وما قبله كاف ثم قال واما التعلق من جهة المعنى
 اللفظ فقول تعالى حرمت عليكم امهاتكم امهاتكم والابنة
 بما بعد ذلك في الآية كلها وفيه ان الظاهر ان ما بين المعطوف

والمعطوف عليه تعلق لفظل فهو من قبيل الوقف الحسن ثم قال
وكذلك القطع على الفواصل في سورة الحين والمدة والتكوير
والانقطاع والانشقاق وما أشبههن وفيه ان رؤس اى هذه
السور مختلفة الصور فبعضها تام وبعضها مكاف وبعضها من له
المقام بالمائة العربية والمعاني التفسيرية خصوصاً في فواصل سورة الحين
فان ارباب الوقوف جعلوا الخذف في جواز وقفه بناء على كسر
بعد الواو فيه وتعيين الوصل على فتحهم ثم قال وكذلك مثل الوقف
على ريب فيه وفيه ان وقوع اختلاف ارباب الوقوف بناء فيه
فبعضهم وقف على ريب بناء على ان خبر لا تحذف فوقفه كثيراً
شكل وان قوله تعالى فيه خبر مقدم لقوله تعالى هدى المتقين
اى هداية وباعثة عناية المؤمنين وبعضهم وقف على فيه
بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدأ في حرف تقديم هو هدى
بمعنى هاد او هداية او سمى بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب
يسمى عند ارباب الوقوف معانقة او مراقبة بمعنى ان اذا وقف
على الاول يصل في الثاني وبالعكس فلا يجوز وقفها ولا وصلها وانما
ذلك في القرآن مواضع جملها بعضهم ثم اعلم ان الوقف على
رؤس الاى سنة لما ذكره ابن المصنف بروايته عن ابيه سنة المتصل
الى ام سلمة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرأ قطع اية اية
يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب

العالمين ثم يقف ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال وهذا الحديث
طرق كثيرة وهو اصل في هذا الباب اقول فظاهر هذا الحديث ان رؤس
الاي يستحب الوقوف عليها سواء وجه تعلق لفظ ام لا وهو الذي
اشاره اليه سيدي وقال ابو عمرو وهو صواب الى لكنه يخفى ما ذهب
اليه ارباب الوقوف كالسجاء وندي وصاحب المحدث وغيرهما
من رؤس الاى وغيره في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله او
تعلقه ولذا جعلوا دمع لا يحذفه فوق الفواصل كما كتبوا فوق غيرهما مع
اتفاقهم على جواز الابتداء بعد رؤس الاى بخذف ما سواها مما لا يكون
عليه علامة الوقوف فوقها وجملة الحديث الواردة على بيان الجواز
وعلى تعليم الفواصل فان من باب التوقيف لعدم اطلاع غيره على الله
عليه وسلم عليها بل فرقوا في رؤس الاى بحسب اختلاف القراءات فيص
لاختلاف الاعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا في سورة البرهم
على قوله تعالى العزيز المجيد اذا قرأوا النع والثامى برفع ما بعده
ووصلوا على قراءة غيرهما بخبره وامثال ذلك كثيرة في القرآن يعرفها
ارباب الوقوف من الاعيان وقد اختلفت قراء العجم بهذا الشأن
واهل امره قراء العرب في هذا الزمان حتى ذكر مولانا ابو الدين عبد
الرحمن الجامي قدس سره الس في بطريق اللطافة ان قراءه معروك
تركوا مراعاة وقوف الكلام فكان قفاهم لما ضيعوا اوقاف كل مكان
رفعوا ارباب وقوف القرآن وهذا والتعلق باللفظ هو ان يكون ما

متعلق بما قبله من جهة الاعراب كان يكون صفة او مفعول فالحق ان شرط
ان يكون ما قبله كلاما تاما واما المتعلق المعنوي فهو ان يكون متعلقا بجملة
المعنى فقط دون شئ من تعلقات الاعراب كالجناس والحوال والمؤ
منين في اول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم انما
للكافرين يتم عند قوله ولهم عذاب عظيم ثم تمام احوال المؤمنين عند
قوله والله على كل شئ قدير حيث لم يبق لما بعد متعلق بما قبله الا انقطاع
ولا معنا وقد اعتنى ابو عمرو والذيل برسالة مستقلة مستوعبة لاناواع الوقف
من التام والكافي والحسن في جميع السور وما قول الازهرى والمختار ان
اتم والكافي حسن والحسن جائز وكذا حكم الابداء خروج عن المصطلح القراء
وتحقيق العلماء ومبني على عدم التميز بين مراتب الوقف والابداء
وغير ما تم قبحه وله الوقف مصطرا وابداء قبله يده ابيضغة الجمل
وسكن همزة ضرورية ثم ابدال الفاقال اليمنى الهمزة في يده او كسح
على نية الوقف كافي رولية قبل السبا وضطرار ومي بصفة الفاعل
قال وابداء القاري لكنه خلاف الظاهر لا جناس الى القول بخلاف الفاعل
ولوبقرينة المقام مع ما يفوت من المناسبة بين يده ووقف على ما قبله
من نظام المرام وفي اصل ذكره الوقف مضطرا بفتح همزة ال لا يبداء
وقال التقدير للقاري الوقف على ذلك وفي نسخة الوقف اي ولا اجل
قبح الوقف على ذلك الوقف عليه مضطرا واه وانت تعلم ان نسخة
المضارع احسن من المصدر وهو كذلك في النسخ باعتبار الاكثر ومعنى

البيت مجمل ان غير ما تم من الكلام قبح الوقف عليه عند القراء ان تمام
حال الاختيار دون وقت الاختيار والانتظار او الاضطرار
فالمراد لا مضطرا اعم من الحقيقي والحكمي في الاعراب رولية مضطرا
حال من الوقف بناء على نسخة الوقف ومن الوقف على نسخة الوقف
ولا يبعد ان يجعل المضطرا مصدرا للعللة والاظهر انه صفة مصدر محذوف
اي يوقف وقف مضطرا على وجهه وغيرهما لكن في يده ابيض قبل موضع
الموضع من الكلمة التي وقف عليها ويان نقيله بحسب تشبيه ان الوقف
على الحمد قبح وكذا على بسم قبح كما مر في باب المص واما ما سبق من القول
ان الوقف على بسم الله وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فخط قبح
منه فان الوقف على كل من البداءة والرحمن حسن لانه متعلق من الفعل
او الاسم المقدر وكلام تام كما ورد في احاديثه وممن لا اكتفاء على بسم الله
في ابداء الطعام وخبره من المواضع الكرام وانما قبح الوقف على بسم الله
لا يعلم منه الى اى شئ احسنه وكذلك الوقف على المضاف دون
المضاف اليه والصفة دون الموصوف والرفع دون المرفوع والنسبة
دون المنصوب والمنصوب دون المنصب ولا على المعطوف
دون ما عطفته عليه ولا على ان واو اتها دون اسمها ولا على
اسماء دون خبرها ولا على كان واو اتها دون اسمها ولا على اسمها
دون خبرها ولا على فلتت واو اتها دون منصوباتها ولا على صيا
الحال دونها ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفعول المقتدر

ولا على الذي وما ومن دون صلواتهم ولا على صلواتهم دون
 معهم ولا تمن ولا على الفعل دون المصدر ولا على صدره دون آتية
 ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عند ولا على حرف المشقة
 دون المشقة ولا على المشقة دون الجواز ولا على الامر دون جوابه
 الا ان يكون القاري معطوفاً خبر يجوز الوقف حال منظر اراه كلفظ
 نف وخفه لحي اذا وقف ببتداء من الكلمة التي وقف عليها يعني
 اذا حسن الابتداء بها كذا ذكره ابن المص ولعله ينشئ على ان التمام عنده
 ما حسن السكوت عليه من الكلام واما على الظاهر المتعارفين من كلام النما
 وتقييم النوع المتعلق فعلى التام استيفاء الكلام للمنه والمنه ليه
 ثم يرد على ابن المص في الطلاق امثلة اذا وقع شيء منها من رؤس الا
 فادليس الوقف عليها بغير اجماع وانما اختلفوا في الوجه الاول وكذا يرد
 على قوله ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه ان الوقف
 على قوله حقت عليكم امها يتكلم هو الكافي ويمكن دفعه بان ادخل
 المفرد كقوله والله ورسوله حق وكذا يرد على قوله ولا على الموصوف دون
 الصفه ما تقدم من حسن الوقف على بسم الله وكذا على طرقة ثم قال
 اعلم ان من الوقف القبيح على غير غير المعصوب عليه من على الامن
 الى الناس كى يفعله بهذه القرء ويستدلون برقم السجادة على ما قيل
 هذه الكلمات لا لا وقف فليت شوى صلها عن الوقف
 عن لاسن الاية التي هو سنة وامر بالوقف على المضاف دون

ما عطف

ما اضيف له من غيره والمعنى وتعالى لغة السنة وادمة الوقوف في القرءة
 فتقف تارة بعد تمام الاية وتارة قبلها لمكون كناية لا على رأس الاية
 وانما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدرية ان الوقف
 على النعت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وامثال ذلك فلهذا نقل ما نقل
 وليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكر بعض من ان الوقف على الساميات
 الرجوع مبطل للصوة وكفر في خارجها بعد ثمن اقيح الروايات لانه لا يخفى
 لا جماع ارباب القراءات وقواعدهم الى ضرورة من الاصول العربية لا سيما
 وقدره والاحاديث النبوية بخصوص رؤس الاية القرآنية ثم قال
 وارقح من هذا الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قالوا لقد كفر
 الذين قالوا وقاتل اليس هو وقاتل النصارى وقاعدون وقالوا
 ومن افكهم ليقولون وهم يهودون وما الى ومن يقل منهم ومن الخابرين
 فبعث الا ان قالوا ابعث والابتداء بقوله تعالى ان الفقير وان
 الله هو المسيح ابن مريم ويد الله مغلوله والمسيح ابن الله واتخذوا واوله
 الله ولا عبد الذي فطرنى واولى الدين دونه والله عزابا والله بشر الا
 ان المعنى يختل بل استحصيل بفضل ذلك عما قبله قلت اما الابتداء في الثاني
 الاخيرين فانما يشبهه العوام حيث لا يميزون بين المعصوب والمرفوع
 في حكم الكلام ونظام المرام واما في سائر الامثلة فالوقف ليس فيه
 فضلا عما ان يكون اقيح وانما القبيح في غاية القبيح هو الابتداء بها
 بعده لما يفرع على الابتداء من توهم الانشء وسبب في تحقيق اس

ذلك البناء ومن هذا القبيل الوقف على نحو قولنا يا ايها الكافرون
لا اولا ابتداء بقوله اعبدوا ما تعبدون ثم قال ومثلني ليقع الوقف على قوله
فبعلت الذي كفر والله ولان لا يؤمنون بالافرة مثل سوء
والله وان الله لا يستحي وان الله لا يهدي ولا يبعث الله من يشاء
لان المعنى يفصل ذلك عما بعده اقول وانما قال ومثله
عما قبل لان الوقف على هذا الموضع فيجهد لما يترتب عليه من
فصل العطف او ترك المفعول واما لا ابتداء بما بعده فلا يفسد
بغلاف الامثلة التي قبله فقول ومن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه
ان يرجع الى ما قبله ويصل الكلام بعبارة بعض فان لم يفعل ثم واما
يستقيم في الامثلة الاولى وفي واما في الامثلة الثانية فينبغي ان يعود فالعود
الحمد ثم قال وكان ذلك اى الابتداء في القسم الاول والوقف في الثاني
من الخطا العظيم الذي لو تقدمه متوطر جاز ذلك عن دين الاسلام لكون
اعتقاد ذلك اقرا على الله عز وجل وجملا به سبحانه اقول واما
قولنا فيضاح من علماء الحقيقة في فتاواه وان غير المعنى تغيرا فاف
بان قراءاتنا بحسب الله ممن جادوا العلماء برفع الهمزة ونصب العلم
او قراءاتنا الله يرى من الشك في ورسوله بلام الرسول واما مثله
ما بعده فيكون انشاء خطأ فدت صدقة في قوله المقدين
فسهو صدر عنه من الغفلة من المعرفة فالتا املنا في قوله
القواعد العربية اذا نصب العلماء روى عن ابي حنيفة امام الفقهاء

ووجد بان بحسبى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فان الحشية تنوف مقرون
بالتعظيم وجب كسر راء المحقرة في الشا اذ ايضا بان واو للمقسم
وجرة الجوارى ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل غير
موضعه او فصل في غير موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاف
بان وقف على الشا طو ابتداء بالجاء فقرا ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات ووقف ثم ابتداء بالواو مع ضم خير البرية او فصل
بين الصفة والموصوف نحو ان قرأه كان عبدا ووقف ثم ابتداء بنون
شكورا مثل هذا لا يحسن ولا يفصل صدقة لانه موضع الوصل والفصل
لا يعرف الا بالعلل وان تغير المعنى تغيرا فاف نحو ان يقرأ الله
لا اله الا الله ثم يستدعى بقوله لا اله الا هو او قرا وقالت اليهود وبنو
ثم يستدعى بقوله عزير بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء لا نفس
صدقة وقال بعضهم نفس انتهى وفي الخلاصة لو وقف على قوله وقالت
اليهود ثم ابتداء بقوله عزير بن الله لا نفس صدقة بالاجماع اقول
ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبارك وابي جعفر الكبير
البحارى ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان عدم فاره لما فيه من ضرورة
فبى الله ثم قال في الخلاصة ولم يقف عند قوله انهم اصحاب
النار بل وصل بقوله الذين يعملون العرش لانفس لكن في جميع النسخ
ولا يخفى ان ارباب الوقوف جعلوا الهمز الذي هو علامة الوقف
اللازم على قوله اصحاب النار لان في وصله ايهام ان يكون ما

صفة لما قبله وهو تغيير المعنى تغيراً فاحشاً لأن قصد ذلك المعنى يكون كلفاً
 وبهذا التقدير وما سبق به من التغير بين معنى قول الناظم التوبة وليس
 في القرآن من وقف وجوب وفي نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة للمعنى
 في النفي يجوز وصل الكلمة من أولها إلى آخرها في القرآن العظيم ولا يكون فاعله
 تاركاً لواجب عليه بمعنى التوبة ثم بترك الوقف لديه وإنما ينبغي له بالوجه
 الاصطلاحي ويستحب لزوم المعنى مراعاة وقوف القرآن لما ورد أن
 علياً كرم الله وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً فقال الترتيل
 تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أن قال
 لقد شئت بركة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتي الإيمان قبل القرآن وتترل
 السورة على النبي ثم فتعلم صلاتها وحرامها وأمرها وزجرها وما ينبغي أن يوجب
 عنده منها قال إن ظلم في كلام على رضيته دليل على وجوب تعلمه ومعرفة
 وفي كلام ابن عمر رضيته برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة وصح
 بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن
 ثم اشتراط كثير من أئمة الخلف على المجهز أن لا يجبر أحد إلا بعد معرفة
 الوقوف والابتداء وقال الامام أبو بكر بن الوقوف في الصدر الأول
 من الصحابة والتابعين وسائر العلماء مرغوب فيه من مشايخ القرآن
 والأئمة الفضلاء مطلوب فيما سلف من الاعتناء واورقة به
 الاجابة الثالثة والاثارة الصحيحة ففي الصحيحين أن أم سلمة قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحمد لله رب العالمين ثم يقف ثم يقول

وروى أن رجلاً من أتينا النبي صلى الله عليه وسلم فشهد أحدنا وقال من يقطع
 الله ورسوله فقد ارتد ومن يعصهما وقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يعصهما
 انقلب انت قال بعضهم إنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك القبح لفظه وكان
 قد ان يقف على راسه أو على غوي أو يصل الجميع فانظر كيف كان صلى الله عليه وسلم
 قبح لفظه وإن كان مراده التحية لا الشراسته ولا ينبغي أن قوله
 وما ينبغي أن يقف عنده منها لا يبعد أن يراد بها الآيات
 المتشابهة في معناها فلا في الحديث الثاني نص على الوقوف المصطلح
 عليه ولا حرام غير ما له سبب يجوز رفع حرام على أنه موقوف
 على محل من وقف لأنه اسم ليس وجوه الموقوف على لفظه كما قرأ
 بالوجهين في قوله تعالى صل من خالف غير الله وقوله سبحانه ما لكم من
 الدين لكن الجهد بالرفع وما عطف البيت فتابع حرام في إعرابه وجوز
 نصبه حالاً لا يمكن نصبه على الاستثناء أيضاً وحاصل معنى البيت كما
 أنه ليس في القرآن وقف واجب يأثم القاري بتركه ولا وقف
 حرام يأثم بوقفه لأنهما لا يبدلان على معنى يقتضيهما إلا أن
 يكون لذلك سبب يستلزم تحريمه وموجب يقتضي تأثمه
 كان يقصد على ما من الله وإن كبرت وتحرر كما سبق من ضرورة
 أنه لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه وإن لم يقصد فلا حرج
 عليه لا الوصول ولا الوقف في مبناه وما خيرا للموقفين على معناه
 ففي الأمر سعة عليهم إذ لا يتصور التقصير لديهم لكن الحسن

مع عدم القصد ان يحتجب الوقف على مثل ذلك مطلقا لا يهاجم على
 خلاف المرام لاسباب اذ كان متع في ذلك المقام ثم اعلم ان المتأخرين
 من علمائنا اتفقوا على ان الخطأ ان كان في الاطراب لا يفسد الصلوة
 مطلقا وان كان مما اعتقده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين
 وجوه الاعراب قال قاضيان وعاقلة المتأخرون اوسع وما قفا
 المتقدمون احوط لانه لو تعده يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون
 من القرآن قال ابن همام فيكون متكلمها بكلام النكاح الكفار
 وهو كف كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا ما ليس بكفر فكيف
 وهو كفر قال شيخ الشريعة ولا يقاس على ذلك القاري بعضهما
 ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او المتأخرين على بعض مما هو مذكور
 لا يعلم كاس في اللغة والعربية والعاقبة وتو ذلك مما يحتاج اليه
 التفسير ليعلم ما اعتقده كفر وما هو بعيد فاحث او غير فاحث ثم قال
 واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول المولى
 فقال ال فانقطع وقف او نسي الباقي ثم تذكر فقال المولى اوم تذكرا
 فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس
 الائمة المحمدي يفتي بالفساد في مثل ذلك وغاية المشايخ قالوا لا
 لعدم البدوي في انقطاع النفس والسيان اقول فيه بحث لان مثل
 المذكور لا يصلح ان يكون لقطع بعض الكلمة عن بعض على وجه
 الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن الكمال امتراسها

بذلكها

بذلكها تعككة واحدة ولا تحسن قطعها عما بعد صاكنة افضل ما بعد
 عنها لا تعككها رسم اقل المثال للابق بما نحن فيه ان يقول الخم ولله بان
 يقف على اليم وابته بالاذن اقل في تحقيق تصور المثال قال واما
 الوقف في غير موضع والابتداء في غير موضع فلا يوجب ذلك ف
 لا الصلوة ايضا لعدم البدوي بانقطاع النفس حصول النسيان
 وعدم معرفته المعنى في حق العوام وانتفاء القصد المذموم بالنسبة
 الى الخواص عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفه ان تغير المعنى
 تغير فاحث نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقف وابته بقوله لا اله الا الله
 مثال الوقف او قرا ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فقفوا
 وابته بقوله واياكم ان اتعوا الله او قرا يحجبون الرسول وابته
 بقوله واياكم ان تؤمنوا بالله ويحكم وامثال ذلك مما تقدم فاح
 الصحيح عدم الف في ذلك والله اعلم ثم قال ولو وصل من فامن آخر
 كلمة بكلمة اخرى بان قرى اياك تعبد واياك تستعين بوصف كان
 اياك بالنون او قرا انا اعطيتك كالكوثر وما اشبه ذلك فان
 صلوة لا تقف على قول العائنة من العلماء قال قاضيان وان تعده
 ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لامن ضرورة وصل
 الكلمة بالكلمة اتصال آخر لا ولي باول الثانية قال في فتاوى
 الحجة المصطفى اذا وصل في الفاتحة اياك تعبد واياك تستعين
 لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول تعبد بل الاول والصح

ان يصل الياء ونحوه وايضا ثلثين قال صاحب المنية وعلى
قول بعض المشايخ تقف صلوة والظاهر ان مراد هذا القول انها
عند السكت على ايا ونحوها ولا ينبغي لاحقا ان يتوجه فيه الف
فصل عن العالم هذا وبعض النسخ فصلوا وقالوا ان علم القاري ان النظر
كيف هو على علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية الا انه
جري على انه هذا الوصل لا تقف صلوة وان كان في اعتقاده ان
القرآن كذلك اي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية تقف صلوة
لان ما وقع ليس بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح قول العاقبة لان
هذه كلها تنكها بآخرة وان في اللفظ فلا عبرة بالآخرة اقول
وما اشتمر على انه بعض الجملة من القراء ان في سورة الفاتحة
كذا من الاسماء في مثل هذا التركيب من البناء فخطا في حشر الطلوق
فبعث ثم سكت ثم نحو ذلك وكاف ايات وامثالها غلط صرح ثم
اعلم ان الوقف هو قطع الصوت عند آخر الكلمة مقدرا زمن التنفس
والسكت قطع الصوت زمانا اقصر من زمن التنفس ثم الوقف
اختيارى وهو ان يقصد لانه من غير عرض سبب في جهالة

واضطرابى وهو ما يرضى بسبب حذر وعجز نسيان لما بعده
من كلامه واختيارى وهو ما يمتنع الاستاذ بقوله كيف تقف
على هذا اللفظ بعينه ليعلم مهارته في وجوه قرآنه واختيارى وهو
ان يقف على كلمة ليعطف عليه غير صاحبين جمعا لا خلاف روايات

ثم اعلم ان الوقف قد يكون كافيا على اعراب وتغير وغير كاف على اخر
نحو قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله فانه كاف على ان ما بعده
مستأنف وهو قوله عيسى وعارضة ابن مسعود وغيرهم من
ابى حنيفة واكثر اصل العلم ونصب الفراء والاختصاص ابو حاتم وغيرهم
قال عروة والرسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون اننا
به وعندهم الوقف كاف على والرسخون في العلم فانه عندهم معطوف عليه
وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحبيب ومن تبعه والمعلم
هو الاول وعنده باب الوقوف هو المعول ولذا مرزوق في حفظ الحديث
حرف اليم بالحركة للايماء الى ان الوصل موضع معنى فيه خلل من حيث
الاعتقاد وما جعل المصري الوقف على الحديث تام فغير تام لان ما به
لا تعلق معنوي بما قبله بل عند المحققين من ارباب التفسير اثبت
تعلق المعنى في جميع الآيات ولو ما بين القصص وبين السور من
سائر الكلمات الحاصل ان النظم جعل الوقوف على ثلثة مراتب
تبعها الا في عمر الداني واما السجادة وكذا من تبعه لم يفرق بين
التام والكاف لكنه جعلهما على مراتب من وقف مطلقا مرزوق
حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وصله والاولى وقفه
ومرزه الجيم ومن وقف مجوز وصله اولى ومرزه الزاى وجعل
لطول الكلام وقفا ساء مرخصا ومرزه الصاد وجعل بعض
النوع المطلق وقفا لازما ومرزه اليم وذلك لما كان في قوله

حصول خلاف في المعنى بخلاف قول تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله
 فان حال الوصل في بنوهم ان قوله يخادعون الله يعني يكون وصفه وصلا
 والصواب انه استئناف بخلافه سبحانه ويجوز ان يكون قوله ان العزة لله
 وانا نعلم ما يبررون فان وصل بهم ان المقول هو ما بعده
 وليس كذلك بل المقول مقدمه اى فينا اوفيت اوفى كنا بنائهم الجنة
 استبينة معللة لنفي الحزن وتسليته صلى الله تعالى عليه وسلم
 وتمهيد لهم وقد يكون الاختلاف باختلاف القراءة فتحذف قوله تعالى
 بحسبكم به الله وقف كاف على قراءة من رفع يغفر ويعذب وقوف
 حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع في القرآن مثله وقطعة
 سئل عن بعض الفضلاء اليمن في الفرق بين قوله تعالى والى عاد
 اخاصم صعدا وبين قوله سبحانه والى ثمود اخاصم صالما جرحا
 رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثاني لازما مع ان ما بعدهما
 قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من الغيره بلا تفاوت في الموضعين
 فقلت لان الاول علم بما يليح ان ما بعده وصح قوله قال يا قوم
 اعبدوا الله ما لكم من الغيره وصف له بخلاف الثاني فانه علم شق
 وقع في صورة النكرة فقد يتوهم ان ما بعده نعت له ومن تحقيق
 ارباب هذا الفن وتدقيق نظرهم في التعبير وكى لصدقاتهم في علم
 التفسير ان السجاء يندى جعل رمز الوقف على قوله تعالى حكايته
 عن موسى وم قال رب السوءت والارض وما بينهنما لازما مع انما

ما بعدهما

ما بعدهما بقوله ان كنتم مؤمنين وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل
 رمزا مطلقا من غير فرق بينهما بل اعترض على من يميز بينهما
 واقول الصواب هو الاول لان الوصل في الآية الاولى ليس هو
 في المعنى بخلاف الآية الثانية لان ما قبلها في خطاب للنبي ثم جرت
 قال تعالى انا كنا هم سلبين رحمة منى ربك فلو وصل لربنا يتوهم
 ان الخطاب في كنتم لصلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم اوله من ولاته
 على جهة التغليب وقد عرفت هذه الدقيقة على ما تبيح في المزمع
 الشريفين اعني شيخ القرية بالمدينة الكريمة مولانا المعفور بالله
 المدني وشيخ القرية بمكة الامينة استاذنا المبرور سراج الدين
 عمر الشافعي اليمني فاستحسن ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق
 لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم بربا له مختصة في وقف اللازم
 والعوام يحسبون انه واجب ووصل حرام ويغفلون انه قيد
 بما ذكره ان ظم من سبب قصد لحالف المرام وقد منصف كتب
 في الوقوف القراني بعضها مدلل بيان اعراب المباني واعراب
 المعاني والمصاحف المصححة المقررة في الجمع مرموزة في بعضها
 الثاني فان قلت ما وجه ارباب الوقوف انهم يكتبون الا في بعض المواضع
 ولم يستحسنوا بعدم كتابة رمز الدال على الوقوف اكثرها قلت
 لان تلك المواضع كانت مظنة انها محل وقف وانقطاع لها
 عما بعدها فكتبوا على خلاف ما يتوهم من قولهم هذا وقد وقع خلاف

اختلاف بين المعرفي والبصري في بعض رؤس الآي فجعل رمزاً إلى
 لب وعلمة تسميهم الهاء وعشرهم رأسم العين او حرف الباء ورمز
 اية البصري نب وحمم خمب وعشر ع ب فقولهم بسم الله الرحمن الرحيم
 في الفاتحة اية للمعروف وانعمت عليهم اية للبصري مع الاجماع على ان
 سورة الفاتحة سبع آيات واما البسطة في سائر السور فليست
 بآية التقافا وكذا الم البقرة اية عند المعرفي خلاف البصري وقبوله اليك
 يطول ويضرب المملول والعافل بحقيقه الاشارة ثم اعلم انه قد يقع القوم
 كافي على اعراب وحسن على حركته قوله تعالى هدى للمتقين فانه جمعت
 الموصول بعده نعتا له فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا ومنصوبا على الفاعل
 او مبتدأ فوقفه كاف وببرهانه هذه المدحطات في اعراب الآيات
 وسائر الكلمات يحصل الفهم والدرية وينضج منهاج الهداية ومعراج الروية
 فليست به الندوة على وجه الغاية والنهاية واما اذا لم يلاحظ الاعراب
 والمعنى فقد يقع الوقوف في خطأ المبين كما اذا وقف على قوله وان كانت
 واحدة فلها النصف والابوية وكذا الوقوف على لا تقر بها المصولة وكذا
 على قول للمصلتين وان كان رأ اية ولا يقاس هذا على نحو سائر العالين
 لما بينهما من الفرق لطول المعنوي واما قول المعرفي الوقف على ضم الله
 حسن الا انه سبداً بما قبله والابتداء بختم حسن من الابداء بالجلالة ثم
 قوله وقد يكون الوقف فيها والابتداء به جيداً بخبر قوله تعالى من بعثنا من امر
 قدنا فان الوقف على هذا قبيح لفصل بين المبتدأ والخبر ولانه يؤهم

ان الاشارة الى مرقدا وليس كذلك عند ائمة التفسير فقيه تبيين
 حسن الا ان الاصح منه وصل مرقدا فان وقفه عند ارباب الوقف لازم
 لما سبق وان وصل هذا بما بعده لحصول توهم ما تقدم واخرا خفض
 عن عالم الكس على مرقدا وهو وقفه لطيفة من غير تنفس لحصول
 هذا المعنى ورفع توهم ذلك المبني ولان هذا وما بعده ومع قبله
 داخلان في اجزاء مقولهم فلما يحسن القطع بالكلية بين مقولهم فاعلم
 فانه موضع تحقيق وحمل تدقيق كما اختار الكس ايضا على قوله
 في سورة الكهف ولم يجعل له عوجا وبغيره جعل وقفه طلاقا وان
 من رؤس الآي ويستبين لك وجه سكتة وسبب العدول الى وقفه
 بما صكه بعضهم من ان السمع يحتاج الى التذكير فيما من قوله تعالى
 ولم يجعل له عوجا فيما صفة العوجا قال فقلت له يا هذا كيف
 يكون العوج فيما وترجمت على من وقف من القراء على الف السكون
 في عوجا وقفه لطيفة دفعا له من العوجا وما حال اما من اسم
 محذوف هو دعاء ملى اتر له فيما واما من الكتاب وجملة النفي
 معطوفة على الاول ومعتزضة على الثاني على ما ذكره المعنى
 واعرف لمقطع وموصول وتا اي كن عارفا بها وعلمها
 بمواضع اختلافها وادم المقطوع لانه الاصل المرصوع في صحف
 في مصحف الامام فيما قد افق والمزاد بانك رداً وانك انيت
 الذي كتب بالك المجردة وحققا على القياس ان تكتب بانك

المربوطة فالجهد ويقفون عليها باناء متابعة للرسم
العثماني وبعضهم يقفون بالبارك فصدقات طوبى بنا على
قواعد كتابه العربية فخرج بما قررنا نحو قالت والمؤمنات
فانه لا خلاف فيهما رسا وقفا عند جميع القراء والمراد بمصحف
الامام هو مصحف امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
الذي اتخذ لنفسه يقرأ فيه كما قال الشيخ زكريا وليس بخطه
كما توهمه بعضهم على ما ذكره الشيخ خاله واهله اذ انا الفيل
اليمني هو حيث قال المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه
امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه على الخصوص انتهى وهو وهم
اذ هو امر زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بان يكتبوا
المصاحف المتعددة وارسلها الى مواضع مختلفة واختار
واحد لنفسه ولاهل المدينة وما بقي منها شي والظاهر
ان المراد بمصحف الامام جزءه الذي ملأه اتخذته لنفسه
في المدينة ولما ارسله الى مكة والنام والكوفة والبرقة
وغيرها ولا لمقطع زيد لنا كيد التعدية والتقوية
وقصرنا كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثل فيما قبله
وقد ابعده الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف
نادي التائين اه وكذا قول المصري انه يحتمل ان يكون
بمعنى على والتقدير واعرف الوقف على المقطوع والموصول

ليس

ليس في محله لان المراد هنا معرفة المقطوع والموصول رسا ونحو
يترتب عليه علم الوقف والموصول فرعا وامر ابن المص وتابعه
الرومي انها بمعنى في كفة له تعالى ونضع الموازين القسط
اليوم القيمة فليس في محله ولذا قال المصري ولا معنى لقول القائل
واعرف في مقطوع لكنني اقول يمكن ان يقال التقدير
واعرف المرسوم في مقطوع وموصول وتا كاشنة في محله
الامام فيما قد وصل رسمه اليها من طريق علمائنا الاعلام
والخاصل انه لا عبرة بكتابه مصاحف العوام ثم اعلم ان
الناظم من جملة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المنفع
لابي عمر الداني ونظمه الشاطبي في الراية وصح مشروحه
بمسئلة انما احضار هذه المواضع المذكورة لما يترتب
عليه من المنافع المستورة اما في المقطوع فانه يجوز الوقف
على الكلمة الاولى وكذا الابتداء بالثانية بخلاف الموصول
فانه لا يجوز فيه كلاهما وامانة التائين فلما تقدم والله
اعلم وما يجب التنبيه عليه انه سئل مالك رحمه الله هل يكتب
المصاحف على ما احسنه الناس من الهجاء فقال لا الا على
الكتابة الاولى قال ابو عمر الداني ولا مخالف له في ذلك
من علماء الامة وهذا معنى قول الشاطبي في الراية وقال
مالك القرآن يكتب بالكتابة الاولى لاستحسانها

فاقطع بعشر كلمات ان لا ضبط بتسعين كلمة واصنافها
 والثاني يحتاج الى تقدير اي اقطع ان في عشرة كلمات ان والاول
 اسس في المبني واحسن في المعن فان لا مفعول اقطع او
 مبتدأ محذوف تقديره صهي ان لا حال كونها مقارنته مع مجيء
 ولا اله الا قالوا ولول قوله تعالى في التوبة ان مجيء من الله الا اليه
 والثاني قوله تعالى في هود ان لا اله الا هو وفتح مجيء على الحكاية
 ويجوز جزمه منوناً على الاعراب او للضرورة وفي نسخة مجيء وان
 لا اله الا هو اول ما لا يخفى قال ابن المعنى انفق المصاحف
 العثمانية على قطع نون ان الناصبة للفعل او الناصبة عن لاء
 النافية في عشرة مواضع انتهى وتبعه الشيخ زكريا والرومي ايضا
 والظاهر ان يقال نون ان المفتوحة المنخفضة عن النافية الرفع
 على الاسم كيقدم والناصبه الراضة على الفعل كما في قوله ونعبد
 يس ثانياً صود لا اي وان نعبد والشیطان الواقعة
 في يس فصب يس على الظرفية وكان حقه ان يقول وثاني
 هود بالنصب فحذف العاطف وسكن الياء ضرورة والمرد
 بقوله تعالى ان لا تعبد والا اله واحترز بنينا بنينا لمن اولها
 فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة بقوله يشرك
 يدخلن تعلموا على اي ان يشركن بالله شيئاً في الممتحنة وان
 لا تشركن بي شيئاً في الحج وان لا يدخلنكم اليوم في نون وحذف

نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل بما رسماً ضرورة
 الوزن وان لا تعلموا على الله في الرضان وبقيده على بالالف حترز
 مما في سورة النمل الا تعلموا على بنسري الياء ان لا يقولوا الا قوله
 ان ما اي ان لا يقولوا على الله الحق في الاعراف على ضلوف
 في الخطاب والغيبة وان القول على النداء الحق فيها ايضا في
 اول سورة واخر الضرورة ولا قوله عطف على لا يقولوا
 بحذف العاطف لان ان حرف ضرورة كما نعلم المقصود وقال
 الرومي قوله ان لا يقولوا عطف على ما سبق وكرر ان ههنا
 لطول المهمل وقوله لا قوله عطف على ان لا يقولوا بحذف
 فتقديره ان لا قوله وانما فرك لا وحذف ان للوزن لكن
 يجعل لا قوله منصوباً باليد على تقدير ان انتهى ولا يخفى
 ان لا معنى لطول العهد اصلا في ذكر ان لافانه على اصله
 وفصول الصواب ما قدمناه من ان قوله عطف على لا يقولوا
 كما هو صحيح المبني فلا يحتاج عطفه على لا يقولوا بحذف المعنى
 وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الخط ان كلما جاء
 ان لامن غيرهما تكون موصولة اتفاقاً لا يربيع اليهم
 قولاً ولا تشدوا زارة الاسما في سورة الانبياء من قوله تعالى
 ان لا اله الا انت فانهم اختلفوا في قطعها وصلها او يكتن
 ارجحها تحت عموم قوله سبحانه ولا اله الا او يقال لعل تحتها شيء آخر

وقد عيب الشيخ ذكرنا في ظاهر كلام المصنف قال وما عدا العشرة
موصول نعم قال اللبيب والوصل اشهر فالقطع هو الاولى فانه الموصول
من انفصال احدى الكلمتين مع الاخرى ووجه الوصل هو التقوية
وقصد المتراج وتزليل منزلة المحذوف لان النون لما اوغمت بلغة
فكانها ذهبت بالكلمة لفظا فقطت رسميا فيجوز عليها حكم
نون جنة المدغمه من انها لم ترسم فانها لكمال اتصالها عدت كلمة
واحدة واعتبرت تلك الحالة نعم المراد بالوصل وصل اعتدي وهو
ان يوصل هاء حذف حرف لا وصل صوري لا اتصال الهمزة بالواو
في الكتاب ثم قال ان ما بالعدد والمفتوح صل وعن ماوى وكذا انقطع
ايضا في قطع ان الشريطة عن ما هو كونه في قوله تعالى وان
ما نرينك بعض الذي نعدهم بالرد والتقصو على وصل بهم
ام بما الاسمية حيث جاءت نحو اما اشتملت بالانعام وما
يشكون واما ان كنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة النظم قاصرة
عن ذلك لعدم تقدم ام ههنا لك واما قول ابن المص في هذه
الامثلة انهم اتقصوا على ان المفتوحة بما الاسمية فوهم
لذكرهم هذه الامثلة في مقابلة ان المكسورة مع ما والتخفيف
ما قد منافع احترد بغيره المفسد للخص من غير ما جاء في
السور من قوله تعالى فاما يا ايها الذين آمنوا فمضى في البقرة
واما تخافن بالا فقال فاما تترين بمرهم واما تترينك

بيونس

بيونس وغا في قوله والمفتوح المهر ولو كان اصله ام ما
لان ما واما ذكره بعده استطراد او لما بينهما من نسبة اللفظ
اشتبهما ذكر المصنف انه قال في المقنع وقوله اما اشتملت محي
في المصنف حرف واحد ومعناها ام الذي قلت واطلق النام
الحكم فيه ولم يقيد بموضع وهو الصواب لا اتفاق المصنف عليه
فافهم كلام المقنع بغيره بما اشتملت وليس كذلك اقول
التخطئة خطأ فاحش على امم الكل في هذا الفن واما
نشأ هذا من قصور فهم القائل لان قوله اما اشتملت اول
ما وقع في القرآن وقد بينته بتعليده الثاني له ولغيره حيث
قال معناه ام شئ فكل الصيد في جوف لقا فافهم بلا اقرار
واقفقت المصاحف ايضا على قطع عن ما الموصولة في قوله
تعالى فلما عتوا عن ما نهوا عنه في الاعراف واليه ان يقول
نهوا اقطعوا من ما ملك وروم الب فني غير الاعراف
يكون موصولة كما في قوله تعالى عما يعملون ولئن ينهى
عما يقولون وبجانه وتعالى عما يشكون وعما يتسائلون
وعما قيل هذا وقد ضبط وروم بالرفع والنصب وهو
الاولى ليكون نصبه على نزع الخافض ويؤيده ما في نسخة
صحيحة وهي اصل الشيخ ذكرنا نهوا اقطعوا ما روم والنسب
والمعنى ان المصنف اتفق على قطع من الجارة عن ما هو

نحو ما ملك ايمانكم من شركائ الرومي من قنباكم بالنساء
 وقدم الروم لاجل الوزن والخط في اقطعوا للقرى والكتبة
 المصنف ومفعول عما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله
 بحذف العاطف خلف المنفصلين ام من استا بالف الاطراف
 معروفا ومجهولا كما قرأها في السبعة والاكثري على الالف وقوله خلف
 ضبط بالرفع اي خلف ما في المنفصلين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا
 وبالنصب على انه ظرف لاقطعوا يتقدم مضاف الى مع خلف
 المنفصلين والمعنى اختلف المصنف في قطعوا وتقوا مازفناكم
 في المنفصلين بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا
 نحو مازفناكم يتفقون ومما نزل على عبدنا وما قوله من مال
 الله ومن ماء ميهن وشبهه فمقطع ولعله قيده بقوله ملك
 لهذا وكذا لا خلاف في نحو ممن منع وممن افترى ونحو ذلك في ان
 من موصولة بمن الموصولة ثم قوله ام من استا معطوف على مفعول
 اقطعوا بحذف العاطف والجملة ما بينهما معترضة والمعنى
 انهم اتفقوا على قطع امهم من الاستقامية في ام من استا
 بنينا في التوبة وام من ثاني امانا في فصلت وام من يكون
 عليهم وكيد بالنساء وام من خلقنا في الذبح بك الزلال وهو
 الصافات لقوله تعالى فيها وفيها بذبح عظيم كما قال
 فصلت النب وزجج حيث ما وقطرت ضرورة وكذا

سورة الصافات

حذف العاطف

حذف العاطف فيها وقد اعراب المعري حيث قال ابعدا المص في الدلالة
 بقوله وزجج ولو قال فصلت النبء خلقنا حينما كان اقرب
 كعادته ولعدم نظيره انتهى وعزابه تغييره لا يخفى واما قول
 الرومي ان النبء عطف على فصلت بحسب المعنى فلا معنى
 له انه يصح من حيث المبني والتفقوا على وصل ما عدا الاربعة
 نحو امن يهدي وامن خلق السموات والارض وامن يجيب
 المضطر اذا رعاه فوجه الفصل كونه الاصل ووجه الوصل التقوية
 ووجه الخلف الجمع ثم قوله وحيث ما معطوف المحل على مفعول اقطعوا
 والمعنى انهم اتفقوا على قطع حيث عن ما في موضع البقرة ولم
 غيرها وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فتولوا وجوهكم شطط
 لئلا وقد دل اطلاق الناطم على ارادة شمولها وفاقا للشيخ
 في الراية وقد نص المقنع على موضع البقرة وان لم المقنوع
 كانه انما ينصب المقنوع على انه مفعول تقديري واقطعوا
 ان لم المقنوع همزة وهي ان المصدرية عن لم الجارزة اين
 ما وقع لاطلا حكمه نحو قوله تعالى ذلك ان لم يكن ربك
 في الانعام اوجب ان لم يره احد في البلد وقيد بالمقنوع
 احترازا عن المكور فان بعضه مقطوع وبعضه موصول
 كما سيأتي وكس ان ما منصوب ايضا على المفعولية اي
 اقطعوا ان المكورة عن الموصولة بالانعام فقط نحو

ان ما توعدون لات ولهذا قال لانعام والمفتوح يدعون
 معا واعلاد الانعام بقى في الاصل وهو منصوب على نزع
 الخافض والمفتوح منصوب اي اقطعوا ما المفتوح محمدية
 من قوله تعالى وان ما توعدون من رونه وهو الباطل في الجوان ما يجره
 من رونه الباطل في القمان على خلاف في خطابهما ونجيهما وهذا معنى قوله
 معا اي في المؤمنين جميعا وحذف تنوينه وحقا وخالف الان قال
 بالنقل وخلوقها بالف الاطلاق نظرا الى افراد لفظ الخلف او بالف
 التشبيه نظرا الى وقوع الخلف في السورتين والتقدير وخلف ما فيها
 وقع في رسوم المصاحف وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه في
 لغا وشرا مشعرا من ان المكسور والمفتوح مع ما والاصل انهم
 اختلفوا في وصل ان ما المكسورة وقطعه في قوله تعالى انما عند الله
 هو خير لكم في النحل والوصل اثبت كما في الرائية والباقي موصول اتفاق
 نحو انما صنعوا كيد بحرا انما توعدون الصادق انما توعدون لواقع
 انما الله واحد انما انت منذر وانما انما بشرا مثلكم وكذا اختلفوا
 في وصل انما المفتوح وقطعه في قوله تعالى واعلموا انما علمتم من شيع
 بالانقال والوصل اثبت كما في الرائية والقصوا على وصل ما عدا
 نحو يوحى الى انما الله حكم له واحد ان يوحى الى الانما انما نذير
 مبين واعلموا انما على رسولك البلاغ المبين ثم اعلم ان في
 كلامه ما لا يخفى مع الابهام والابهام في انه او هم ان كلا منهما

مفتوح

مفتوحة وابهام المسدرة مع ان في النحل ثمانية مواضع غير هذه المكسورة
 قال بحرق وانما تثبت لكونها اسمية وما عداها فعلية انما يبدل لم الله
 انما ساطع انما قولك في انتمى وخطفه ما لا يخفى لان كلاما من
 المنان لمن الاخرين اسمية ولا يقيد ووقع الجملة الفعلية بعدها
 من قوله تعالى انما اردناه ومن قوله تعالى يتولونه الاشتكاف
 لا يخلو من تعسف في الجملة لوقال وما عداها صاحفية لكان منه
 تفرقة خفية وكل ما بالتموه واختلاف بكل على الحكاية
 والافيه منصوب على المفعولية اي اقطعوا الفضل عن ما في كل
 س التمه في سورة ابراهيم اختلف ارباب الرسم في غيره فوقع
 الاختلاف في كل ما رتوا كذا قل عس ما والوصل صف فكل
 ما رتوا الى الفتنة بالف مختلف في وصله وقطعه وكذا وقع
 الاختلاف في كل ما دخلت امة في الاعراف وكل ما جاء امة
 بالمؤمنين وكل ما التقى بالملك فانص ابو عمر والذاني في المع
 المقنع على الخلاف في هذه الثلاثة ففي هذه قصور من النظم
 للكلام عن مقام المرام حتى قال ابن المصعب عبارة النظم لا يفهم
 الخلاف في هذه واما قول الرزقي ولعله سكت عنها اكتفاء بذا
 واحد منها والاشتهار ما عداه عندهم فعذر باراد وعي حظور الفهم
 شارد فقطعت فقلت بيت وجاء امة والفقير صلت
 في وصلها وقطعها فاختلعت فاعدا الحمة انقصوا على وصله

نحو انكلما جاءكم رسول كلما انجحت ببلدكم كلما اوقدوا نار الحز
 هذا ومن المعام ان حطين لا يقاس خطا لم وضى وخط
 المصحف وانما يتبع الرسم بعدا وتبركا واقتداء بالصحابة الكرام
 وقراءة وفدنه الرقاعي عن ان كلما ان كانت ظرفا كتبت موصولة او كانت
 غير طابت مقطوعة فهي ان لم تحمل الظرفية كقوله تعالى وانكم من كل
 ما سالتوه فمقطوعة اي قطعها وان احتملتها واعدتها كالموضع
 المذكورة انفا فليسها خلاف وان تعينت للظرفية فموصولة قلت
 فكانه اخذ هذه القاعدة المذكورة من ضمن رسوم كلما المسطورة وما
 ما عداها نحو كلما اضاء لهم مشا فيه فموصولة ثم قال وكذا قل يس
 ما اي يس ما يا مكرم به ايمانكم بالبقرة مختلفا ايضا في قصد
 وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف خلفته واشتروا فيما افطما
 اي صف الوصل في يسما خلفته من بعدى بالا عراف وبنما
 اشتروا به انفسهم بالبقرة اتفاقا ومفهوما كلامه ان ما عده
 الثلاثة مقطوع بدلا خلاف وهو جزم ما وقع يسما مقرونا باللام
 وهي حرة وليس سائر ما به انفسهم بالبقرة ليس ما كانوا يعملون
 ليس ما كانوا يصنعون يسما كانوا يعملون يسما ما قدمت لهم
 انفسهم بالبقرة ومقرونا بالفاء وهي موضعان يسما ما يشترون
 في موضعين ال عمران فالجميع لاسنة كما توهم المصري ثم قوله فيما
 اقطعنا ابتداء كلامه واصلا اقطع عن قبل النون المخففة

الفاضل الوقف

الفاضل الوقف لا ضرورة الوزن كما ذكره اليميني وفيما مضى مقدم
 والمعنى اقطع في عن ما الموصولة في عشرة مواضع كما بينها بقوله او
 او في افضته واشتبهت بيلومعا ثانيا فعلن وقعت روم كلا
 تنزير شعر او غيرهما صلا اي صلت امر بالوصل موكد بالنون المخففة
 المبدلة الفاضل الوقف ارد قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي تحميا
 بالانعام وفيما افضته فيه بالنون وفيما اشتبهت انفسهم بالانبياء
 ولكن ليسلوكم فيما اتاكم بالمائدة ليسلوكم فيما اتاكم اخر الانعام
 واليهما ث ريقوله معا وفيما فعلن في انفسهم بالمعروف ناك البقرة
 واليهما ث ريقوله ثانيا فعلن احذر لاسن اوله وهو قوله تعالى فيما
 فعلن في انفسهم بالمعروف وتنشعكم فيما لا تعلمون بالواقعة
 وحل لكم من ما ملكت ايما نكم من شركاء فيما رزقناكم الرزق
 ويحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون انت تحكم بين عبادك فيما
 كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر واليهما ث ريقوله كلا تنزير
 وقوله تعالى اتاكمون فيما هم بها امنين بالشعر ثم الصغير
 في قوله وغيرهما صلا رجع الى سورة الشعر لكونها اقرب مذكورة
 ولانه المطابقة لكتب الرسم والمواقف لما اخرج به الثاني في قوله
 وفي سوي الشعر بالوصل بعضهم في نسخة وغير ذي صلا وفي اخرى
 وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعر والمعنى فاعدا النكر
 صلا ايضا لاختلاف وقع فيه بخلاف الشعر فانه لا اختلاف في قطعه

وبخلاف ما عدا المذكورات فانه لا خلاف في وصله سواء كان ما مضى
او انتهى امية نحو فيما فعلت في انفسهم بالمعروف في اول البقرة كما فهم
ايضا من قيد ثاني البقرة ونحو فيكم كنتم وفيما انت وقوله ليحكم بينهم
يوم القيمة فيما كانوا فيه يختلفون فتحصل ان ما في سورة الشعر
هو الحرف المتفق على قطعه كما صرح به ابن المص و سائر المذكورات
قد اختلفوا في وصلها وقطعها وانما حكم عليها بالقطع ولا
ثم جواز وصلها احرا اشعارا بان القطع هو الاولى لانه الاصل
في رسم المبني فقول خالد الازهي واما ان تكون فيما هي منها
امين في الشعر فهو من المختلف فيه فذكره مع المتفق عليه سمي
وخطا فاحسن صدر عنه حيث عكس القضية واما قول ابن المص
اي وغير هذه الاحد عشر موضعها صل بلا خلاف وليس كذلك لما
تقدم ولما صرح ايضا من ان قطع في غير ما الموصولة في عشرة مواضع
بخلاف وفي موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناطم
لانه لم يذكره صريحا ولا اشارة انتهى فتبين لك ان ضمير غير
راجع الى جميع المذكورات خطأ وظاهر ويترتب عليه فساد باهر
وقد غفل عنه ابن المص ايضا واما قول الرضي وقد جزم الناطم
في جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف في العشرة الاولى منها
والجزم في الحادي عشر فقط اللهم الا ان يترجح عنه جاب القطع
فيها ايضا فغلط منه وكان ينبغي خالدا في نقله وقد بين المص

في راجع

في راجع ضمير غير صا واما الشيخ ذكرنا فقد استخرج في هذا المقام ما يقتضي
تجصيل المرام حيث قال وهذه الاحد عشرة فيما اختلف الاخير متفق
على قطعه لكنه غفل عن موضع ذكرنا قال وغيره في المواضع الاحد
عشر قد برغم قوله صلا اي صلها غير صحيح لان مفعول صل غيرها
وقد تبين لك الاضطراب كلام الشيخ ذكرنا في هذه المحل وقد
وقع في الوصل من جهة المحل ولهذا اعترضه من المص عليه بقوله انه جرى
الخلاف في التي في الشعر وجزم بالقطع في العشرة وهو مخالف
لما في المقع انتهى ولا يخفى انه ليس بخالف المقع لاي اعتبار اول
كلامه ولا بالنسبة الى آخره فانه فاعل فانه موضع ذلك والله
سبحانه هو الملهم بالصواب واليالم جمع والماب فانيما كالحل
صل ومختلف في الشعر الا حزاب والناس وصف بصيغة
المجمل واي وصف الاختلاف في الصور الشدا قال اليميني وفي
الشيخ انصف والمعنى واحد اقول وفيه ان المبني مختلف
لان الفعل اللازم لا ينبغي مجمله ولا ثم قوله مختلف اسم فاعل والفق
مختلف رسمه او الرسم مختلف وقوله وصف جملة استنافه واغرب
بحرق حيث قال ومختلف حال اي وصف لان مختلفا وقطر الشعر
او الناف ضرورة وفي نسخة بدل الشعر الظلة وهي اصل الشيخ ذكرنا
لما جاء في السورة عذاب يوم الظلة اي انقضى المصنف
على وصل قوله تعالى فانيما تولوا فثم وجه الله بالبقرة

على المؤمنين حج وكي لا يكون دولة بالحشر وكي لا يعلم بعد
علم شيبا بالحل فوجه القطع الاصل وجه الوصل التقوية مع
تحقق عدم الحج وهذا معنى قوله حج عليك حج وقطعهم
عن من يشاء من نقول يومهم وثالثها موضع حج اي ما
وقع في سورة الحج والرابع الذي بعده عليك حج كما سبق
ثم قوله وقطعهم مستلزام مقطوع ارباب السهم وانفا
قهم على قطع من من الموصولة في الموضعين وهما قوله فيص
بمن يشاء ويصرفه عن من يشاء بالنور فاعرض وعرض
نقوى عن ذكرنا بالجمع وليس ثم غيرها كما نبه عليه ابن المصنف
الا زعم وقد قال في الموضع وليس في القرآن غيرها قال الجعفي
اي لا مفصول ولا موصول واما قوله الشيخ زكريا وتبعه الروي
بان ما عدلها موصول فوجه منهما وكذا اتفقت المصنف على
قطع يومهم ثم حجهم لرفع المحل وحده في موضعين يومهم
بارزون بغافر يومهم على ان يفتنون في الذراريات واتفقت
على وصل يومهم بهم المجزوءة المحل نحو من يومهم الذي يوعده
حتى لا يلاقوا يومهم الذي فيه يصعدون فوجه المطع انهم
مرفوع بالا ابتداء منفصل فناسبه الفضل مع كونه هو الاصل
وجه الوصل انهم المحجور متصل حكما فلا يعمه الوصل وقد خرج
اليمينى حيث قال وقطع لغدهم الكنى الميم وقفا ووصلا

ثابت ايضا

ثابت ايضا في السورين قال واما قيدنا بالكنى الميم احتراز
من يومهم الذي فاء موصول انتهى ووجه غزاية ان هذا في
عامى لفظ لاحكم خاتمة حقيقى موان ميم الاولين ليس ساكن
في الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم واما في الوقف فلا
اصلا وما لهذا والذين هو لاء اي وثبت قطعهم او
قطعهم لام الجرج مجزوءة في اربعة مواضع مال هذا الكتاب
في الكهف ومال هذا الرسول في الفقان فالمراد بهذا جند
هذا الواقع بعد مال قال الذين كفروا بالمعاجز قال هؤلاء
القوم بالنساء وعلى وصل لام الجرج مجزوءة فاما عدلها نحو
فالكم ومالك لا تامنا وما لاحد عنده فوجه قطع لام الجرج
هو التنبيه على انها كلمة برأسها وصلها بما بعد ها فتقوية
لانها على حرف واحد ولانها غير مستقلة ولانها تكتب مجزوءة
بما دخلت عليها كما هو قاعدة كتابة العربية ثم ما في هذه
الاربعة للاستفهام فالجربور يفتنون اختبارا او اضطرارا
لاختبارا على اللام اتباعا للرسم والوجع يقف في هذه اللغة
على ما والكسائي يقف على ما في رواية وعلى اللام في رواية اخرى
وفي نسخة بعد ها ولا فها من تنمة المسئلة الباقية ولا متعلقة
بالقضية اللاحقة وهي قوله تخين في الامام صل وقيل لا باء الظرف
وبهم واو وشدها مكسورا اي ضعف وعطف قائم ونسب

الى الوهم والوهم ناقله في اكثر النسخ وقيل لانما اقتصر عليه الروي
واختاره الازهرى اى وقيل لا وصل او المعنى لا تصل بل قطع
النساء عن حين لكن تعبيرة بقيل مشعشعة وهو خلاف
ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ ذكره وعليه
فتكتب النساء مفصلة من الحار على هذه الصورة لا حين
مناس الا على هذه الكيفية لا حين واعلم ان ابا عبيد قال
رسم في الامام يعني مصحف عثمان وضمه الخاص به لا حين
نصر على ان النساء متصلة بحين وفي رسم المصاحف الجارية
والمنية والعراقية النساء منفصلة عن حين خطأ ومتصل
بلحكما وذلك لان لا في قول الاكثرين هي لا الثانية دخلت
عليها النساء علامة لتأنيث الكلمة كما دخلت على رب وشم ذلك
فقبل ربه وثمة فهي زائدة متعاقبة بما قبلها لا ما بعدها والحق
ليست تلك المدة حين القرار واختلاف القرأ فكأنما يقف
بالهاء لا صلاتها والباقيون يقفون بالنساء تبعاً لرسماً فاجعلوا
على انه لا يجوز الوقف على لا ولا الابتداء بحين وبهذا
يظهر صحة نسخة وهذا وانما اخالفهم ابو عبيد حيث قال
الوقف عندى على لا ولا ابتداء بقوله بحين فيكون قرأه شأ
لانها مخالفة لقواعد العربية في المبني والمعنى وان وجه قرأه
بقوله لاى نظره في الامام فوجدنا بحين قال وهذه النساء

ثانيه بحين

ثانيه في حين فيقال هذا حين كان كذا وانشد شمس العاطفون بحين
ما من عاطف والمطعمون زمان ابن المطعم قال انما في النشر
انى رايتهم مكتوبة في المصحف الذي يقال للامام مصحف
عثمان بن عفان لا مقطوعة والناس موصولة ورايت به اثره
وتنبعت فيه ما ذكره ابو عبيد فرائسته كذلك وهذا المصحف
هو اليوم بالمدريسة الفاضلية بالقاهرة المحرسة انتهى
وقال القطلاني الاكثر من على خلاف ذلك وحملوا ملحقاً
ابو عبيد على انه مارج في حصة المصحف عن القائل او اما
قول المصنف فحيث صحح النقل عن ابى عبيد انه وجد ذلك
كذلك في مصحف الامام فيكون كافياً في حكم المرسوم
فيكون حكمه حكم غيره ان لا فرق في شيوخ بان الفرق هو مخالفة
الجمهور مع مخالفة لاسم المصحف فغايبته ان وصله شاذ
حيث لم يثبت التواتر في نقله او زعمهم بالاشباع
وكالوهم صل بالاشباع اى كتب الرسوم واذا كالوهم او
ووزنهم موصولين اى حكماً لانهم لم يكتبوا بعد الوو والفا
فعدم الالف يدل على ان الوو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف
قوله تعالى وانما غضبواهم يغفرون في سورة الشورى فان
الالف تكتب بعد الوو فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء
بقوله هم قال ابن الانباري قال ابو عمر وعلمه على يعني

الكاف واللامش اي من الاربعة عشرة كالوهم حرف واحد اي
 حكا ولاصل كالوهم فخذفت اللام على حدة كمثل طعما فخذفت
 اللام ووقع الفصل على هم فصار حرفا واحدا لان الضمير المتصل
 مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى ابن عمر ويقول كالوهم
 او وزنوهم كلمتان اي كل منهما وكان يقف على كالواو وزنو
 وجيداء والمعنى انه يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم
 لانه كان يفعل اختيارا بخلاف القراب جمع فانهم يجوزون
 الوقف على الواو اصلا ولهذا قال ابو عبيد والاختيار الاول
 اي فان المختار الجهور هو للعول ثم اعلم ان في معنى وزنوهم نحن
 ررناهم واعطيناك وانزلناه وانزلهمكموها او ررناهم
 وامثال ذلك كذا من ال وهما وبافصل بالاشباع اي
 لا تفصل مدخول لام التعريف من ال ولو قرأه لاكتابة
 ولا قرأة وكذا ما دخل هاء التثنية وباء النداء وان كانت كلمتان
 مستقلة لشدة الامتزاج بينهما في الصورة نحو الحمد لله والحق
 والآخر ونحو يا ربنا ويا دم وبنينا ونحو هانت وهؤلاء
 وامثال ذلك فلا يوقف على ال ويا وهما ولا يبتدأ أحمد
 وحق وارض واخرج وادم وبنى وانتم واولا في الامثلة المذكورة
 وامثالها كما يفعل كثير من جهلة القراء وقفا عليهم ببدائيا
 بعدها هذا وقد خطأ الرومي حيث قال في اعراب البيت

واضافة الباء

واضافة الباء الى الضمير المجرى الى المناسبات بينهم في التثنية فان الصواب
 ان نضع عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضممة الهنق وفي نسخة
 بالهمزة وهي الاولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كالاخفى وايضا
 من في البيت ليست زنة كما قرأه خلاف الرومي ثم قول الناظم
 كذا محمول على التشبيه المعنوي بين قول اصل ولا تفصل لان مؤادها
 والحد وان كان بين الهم والنهي خلاف صوري ومما يجب التنبيه
 عليه ان نغوا ومما ويرى ما هو موصول في جميع المصنفات وقال الانباري
 صنفنا ضاف قال قال الكافي نغوا حرفا اي كلمتان لان مضى
 نغوا شئ وكتبنا بالوصل اي كلمة واحدة ثم قال ابن الانباري عن
 الكافي ومن قطع لم يخطئ اي في اللفظ بناء على الاصل وان خطا
 من حيث انه حاله الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد متصلة اما اول
 واما اخر بخلاف واو العاطفة نحو بالة والرسول وكلمة رب وحينئذ
 وبوعند موصولة ومن كل موصول وانزلهمكموها كذلك وان
 بل هو مفضل وكتبنا ابن ام في سورة الاعراف مقصود لا صورة
 يبتدئ بطة حرف النداء موصول بالباء وكتبنا صورة الحمرة واو
 متصلة بالنون ومن المعلوم ان في المنفصلين يجوز الوقف
 على اخر كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا في اخر الكلمة
 وبكان الله وبكان في موضع القصص يوصل فيها الباء بالكاف
 كما قاله الداية في مقنعه والثاني طبع في عقيدته لكن وقف ابو

على الكاف والحاء على الباء والجيم على الحزيم على وفق رسمها
ومعناه تنلهم وتنبه على الخطا فاما يا عبادي الذين امنوا
ان ارضي والسعة ويا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم فباء
الاضافة غابته فيها اتفاقا كما اتفقوا على حذفها في يا عباد الذين
امنوا اتفقوا ربكم في الزموا واختلفوا في قوله سبحانه يا عباد لا
عليكم ولا انتم في الزموا وحذف ياء الاضافة ايضا بعدنون
الوقاية كثيرا نحو قوله تعالى فارهبون ولا تكفرون وان يردن
الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله متاب وماكب ومحل
بسطها كتب الرسم ومنها وحشون فهي محذوفة بالمائدة في
في الاولى وهي التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهي قوله
وحشون ولا تم اجماعا فيها كتابة وقرنة واما الثانية في المائة
وهي التي بعدها ولا تشدوا فمحذوفة رسما وبشدها ابو عمرو وصلا
ومن المحذوفات ما يكون من اصل الكلمة نحو قوله وسوف يوت
الله المؤمنين ويقض الحق على قرارة الضاد المعجمة ونجح للمؤمنين
بيونس وبالاول المقلدس وواد النمل الا ان الكاف يقف فيه
بالباء ورواد العن بالروم الا ان حزمة والكاف يقفان بالياء
وصال الجيم في تغني النذ والجوار المنشد الجوار المنشد وقوله
ومن اياته الجوار فخذ وقفة الباء ايضا لكن انبته بانافه ولو
عمرو وصلا وبن كثير في الحالين ثم قوله ذوالايد وكذوالسما

بنيناها

بنيناها باية فصيح للاخر لا وزن فعل فغنى الابد القوة بخلاف والى الابد
لا تجميع ياء صلا يدي اوجع ايدوا ما هار ووال وابق وواق محذوف الباء
الا ان ابن كثير يثبتها وحشا والمتهدي بالاعراف ثابته وفي غير محذوف
لكن فيه الخطا كما سبق في من اياته الجوار واصل هذا كثير محذوف
الضمي من جهته الرسم والكبرى من جهته اختلاف القراء وقد حذفت
الواو من لام الفعل من غير جازم في اربعة مواضع يدع الالف ان يات
ويج الله الباطل ويوم يدع الله وسند الربانية ويسمى وقيل لعبارة
يقول النبي في بعض مصاحف العوام في خطا عظيم في هذا المقام
واما صالح المؤمنين فبالحذف اتفاقا على حذف في كونها اجماعا ومغرد
اريد به الجرس على علم انه كان مكى يقول في نحو يقض الحق وياه لا ينبغي
المقارن ان يقف عليه لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف
على الاصل خالف الرسم قال الخ فله ابو عمرو الذي وكان ابو حاتم كمال
بن محمد وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الا بدو ما حشد
وهو القياس في العربية قال علي ان الائمة على خلاف ذلك والقرء
سنة متبعية انتهى وفيه بحث لا يخفى انه لم يثبت القراءة بالوقف
عن الصيغة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما ثبت
على خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكي جاز لا ريب
في العدول عنه الدراية من غير ثبوت الرواية قال المعري فان قلت
كيف يوقف على نحو يحيى الا ان قلت يوقف على ذلك بر الباء

لانها تحذف من الكلمة لكونها من صورتيين متعاضيتين كتحذف
 بالكمزة التي قبلها وما تحذف لذلك لم تحذف في الوقف بل يرد
 ما تحذف والله اعلم قلت يرد عليه ان هذا اختلاف ما اتهم عليه القراء
 وكانوا اثنان بعض الخاء في هذا الاختلاف على ان عروض الصح في الهمزة لا يفتح
 حكم كسوا قبلها والهمزة الخاء ايضا اجتماع الهمزة ج حيث لم يفتح والباء
 ورتقت الزحرف بالنازلة بره برقع رتقت ونفها اي رسم عثمان رضية
 او كت اهل الرسم بالنازلة والهمزة لفظ رتقت في سورة الزحرف وكذا في
 الاعراف روم وهم وكاف البقرة تحذف المعالف في الكل للوزن وبالنقل
 وبالاكتفاء جركمة الامم عن صخرة الموصل في الاعراف وخطبهم وكاف
 بالفتح لانها الساسونيين واما قول الرومي واصفاه الاعراف الروم
 والكاف الى البقرة لفظ لا ر في المداينة فمحل على عدم المداينة لما قد
 من حسن المقابلة ثم اعلم ان هذا التانيث في المصحف الحكميم ينقسم
 الى مدارس بالباء وهو المسبب بالنازلة المربوطة والى مدارس بالنازلة وهو المسبب
 بالنازلة والهمزة في ما مدارس بالباء فان الوقف عليه بالباء مما اتفق
 عليه القراء وهو الموافق لقاعدة الكتابة العربية واما مدارس بالنازلة
 مما اختلف في الوقف عليه فابن كثير وابو عمرو والكل يفتقون
 بالحاء كثر الياءات الدخلة على الاسماء من نحو فاطمة وقائمة اجراء لها
 التانيث على سبيل واحد وهي لغة قريش وينزب عليه ايضا ما لا
 الك في وكذا يجوز الروم والاشام وعدمها للكل والباقي لا يفتقون

بان تغليب الجانب الرسم وهي لغة على فلان القاري من معرفة مدارس
 بالنازلة والباء يتحرى في جميعها الصواب في الازدراء وقد خالفنا كل مدارس من
 ذلك بالنازلة لقدمه ويعرف ما عداها بكثرته وجميع ما ذكره من رتقت
 لانها في الزحرف موضعان احدهم بقول رتقت رتقت ورتقت
 خير مما يجمعون والعموم يفهم من اطلاق ان ظم ومن الاضافة اليه
 وفي الاعراف ان رتقت الله قريب من المحبين وفي الروم فانظر الى
 انكار رتقت الله وفي نحو رتقت الله وبركاته وفي صريح ذكر رتقت رتقت
 وفي البقرة او تلك برجون رتقت الله وما عدا هذه السبعة بالباء
 نحو قوله تعالى لا تقنطروا من رحمة الله نعمته ثلث تحمل ابراهيم
 بفتح الراء والباء بلا الف لغة في ابراهيم كمرح به صاحب القاصد
 فلما يحتاج الى قول برهان الدين الحلي في شرحه المقدمة حذفته
 الالف والياء لانه اسم عجمي والعرب ان اعربتة تحالف بين الف والظ
 للتحفة وينضم الى ذلك ضرورة الوزن انتهى وفي حمله مع النظر
 لا يخفى والمراد به سورته وثلث بالرفع عطف على نعمته بحجة العطف
 والمضمر من كلام الشيخ زكريا انهما منصوبان حيث قال وزمر
 بالنازلة ايضا نعمتهما ولا يصح قول الرومي ان نصب على الظرفية الزم
 في الكلام ما يصح ان يكون ظرفا له وحمله ظرفا لقوله نعمتهما على المعنى
 لان ضمير نعمتهما راجع الى البقرة والاصل ان افعلت رسم بالنازلة في رتقت
 موضعها في البقرة وارتدت الله عليكم وما انزل عليكم وفي النحل

ثلث مواضع ونعمت الله بهم كبرون ويعرفون نعم الله وانكروا نعمته
 وفي ابراهيم موضعان يزلون نعم الله كبروان تعدوا نعم الله لا تحصى
 واليهما اشار بقوله معا اجرات لعقود الثمان نعم ضبط اجرات بالنصب
 على الحال من جموع ثلث نخل وموضع ابراهيم احمر ازاع او اعلى النخل واول
 ابراهيم بالرفع على انه خبر مبتدأ يخبر عن اي هجن اجرات وقال ابن الص
 اجرات صفة لثلاث النخل وموضع ابراهيم الا خبرين انتهى ولا يخفى ان الا
 خبرين في قوله ليس في محله واحمر زاع في النخل وان تعدوا نعمته الله لا تحصى
 وعما في اول ابراهيم اذكره وانعم الله عليهم ثم ضبط قوله لعقود الثمان
 بضم الدال وفتحها والضم هو الائم على انه عطف على ثلث والمراد بالعقود
 سورة المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا هو الثاني المذكور
 بهم يتشبه باليهما كمل وقفها اي بقوله نعم يعني في قوله تعالى واذكروا
 نعمت الله عليكم اذ هم قوم واماني نسخة بدل هم ثم بفتح المثلثة اي
 هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للبني وتحريف للبني واغرب من هذا
 ما ذكره البيني من ان في بعض النسخ ثم بضم الله اي لقمان ثم لقمان ثم
 فاطر كالطور بفتح لقمان وواظروا في نسخة بن جيبها على عنوان ما سبق
 في عقوله ولعل وجه النصب على نسخ الى انفس او على انه مفعول زكريا
 تقدم وكل قوله عمران لعنت بها والطور الا ما قوله لعنت مبتدأ
 منقطع عما قبله والطور مجرى وعطف على الغير المحذوف في بها الرجوع الى
 عمران المراد بسورة من غير تأكيد بالانفصال على مذهب البعض من الكوفيين

مطلقا المراد بالعقود سورة المائدة

وجمع من البعيرين وفتح را المتأخرين من القرأ والمفسرين كما تفقنا
 في حاشية السماة بالجاءين الجاء اللين عند قوله تعالى يتساءلون به
 والارحام حيث قرأ حمزة بالجاء وصل انه في لقمان قوله تعالى في الخبر
 الله وفي فاطمة نعمت الله عليكم هكل من خالفه وفي الطور فاما انت نعمت ربك
 وفي آل عمران واذكروا نعمت الله عليكم اذ كنتم اعداء مكتوب بالياء
 المحذورة ولم يترتب بين السور المحذورة وما عداها من المواضع المذكورة
 فكل نعمت بالياء مسطورة بخلاف قوله تعالى واما بنعم ربك فحدث ثم خبر
 ان اخطا لعنت مرسوم بالياء في موضعين في آل عمران فجعل لعنت الله
 على الكافرين وفي النور والي مرة ان لعنت الله عليه هذا وعبارة التلم
 في صرة عن المراد بها في سورة آل عمران حيث اصلها ولم يقيد بالغير
 المقصود منها اذ جاء فيها ايضا او تلك جزاؤه ان عليهم لعنة الله
 وهو بالياء المربوطة قلب المراد عموم ما فيها كما سبق في رحمت الرحمن
 مع ان المتبادر من الظاهر فرحم الله الش طبع حيث تفضل لها وفيها
 في الرائية بقوله فجعل لعنت ابتداء مع الاشارة بانه هو المواقف في اولها
 ثم ما عدا هذين فبالياء كقوله تعالى اولئك عليهم لعنة الله وامر
 يوسف عمران الققص بتسوين امرأة على انه مبتدأ وينصب
 وعمران على الظرفية اي الكاشنة فيها وكذا الققص وسكن بالفتح
 والمضمر من من شرح الشيخ زكريا ان امرأت منصوبة بمضادة حيث
 قدره زكريا برو قال البيني مرفوع بالابتداء وخبره مخذوف تقديره

ومنها امرأتى ومن العلماء المرسومة بالها وكلتا امرأتى وقوله يوسف
 مبتدأ ايضا خبره مخزوف اى تحذف السورة يوسف وقوله عمران القصص
 معطوفان على يوسف وحرف العطف مخزوف للموزان واعرب الرومى
 حيث جعل امرأتى مضافا الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو
 الى القصص بناء على ان الاضافة لا تدنى الملازمة انتهى ووجه
 الغراب لا يخفى على ذوالنهي ويستفاد عدم موضع يوسف مما قد عرفت
 الزحرف فذكر تحريره معصيت بقدر سمع يخص فتوهم منصوب ايضا
 على الظرفية او على المفعولية والمراد به سورة التحريم ومعصيت منون
 لكونها مبتدأ وجوز جزمه حكايته لانها وردت في القرآن مجزوة ويخص
 بصيغة المجهول ويجوز تركيزه باعتبار لفظ قد سمع وتاثيره باعتبار
 سورة والمعنى ان امرأتى العزيز تزادوا امرأتى الان كلاهما بيوسف
 وانما قالت امرأتى عمران فى آل عمران وقالت امرأتى عمران
 فى القصص وامراتى نوح وامراتى لوط وامراتى فرعون فى التحريم
 وعاصها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرأة المذكورة مع زوجها
 مرسومة بالباء والمجزوة ويجزها بخلافها كما فى قوله تعالى وان امرأة
 خافت ثم اجبر ان لفظا معصيت محصور بموضع قد سمع ويتبين
 بالانتم والعدوان ومعصيت الرسول فلا تثنى جوابا بالانتم والعدوان
 ومعصيت الرسول ولا ثالث لها ويستفاد العموم من اطلاقها
 شجرة الدخان سنت فاطر بجزاله فان على الاضافة بمعنى فى

ويجوز

ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض والسكناء سنت ضرورة
 وهي مضافة الى السورة فاطر كلا والافعال واخرى غافر بقوله كلا
 حال من سنت الواقعة فى فاطر والافعال بالنقل عطف على فاطر واخرى
 اى وسنت اخرى هي فى غافر فاطرى فى محل جزم غافر بل وفى بعض الاماكن
 وحرف غافر بالجزم مضافا والمعنى وكذلك قول ان شجرة الرقوم فى سورة
 الدخان مرسومة بالباء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة الرقوم
 فى سورة الدخان مرسومة بالباء بخلاف غيرها كقوله تعالى ام شجرة
 الرقوم امها شجرة وكذلك كانت فى ثمة مواضع مرسومة بالباء ثمة فى
 فاطر الا سنت الاولين فلن تجد لت الله تبديلا ولن تجد لت
 الله تحولا والى هذه الثلاثة اشار بقوله كلا فى الافعال معصيت
 سنت الاولين وفى غافر سنت القدا التى قد ضلت فى عباده وحضرنا
 لك الكافرون وهي آخر السورة لكن قول ابن المنص اخرى غافر
 اى اخرها غير مستقيم للفرق بين الاخر والاخرى كى لا يخفى على ذى
 النهى ومع هذا صوبيان لمحلة لا احترار عجز اوله واخره لعدم
 تحقق تعدده ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء كقوله تعالى سنة من قد
 ارسلت ثم كان حقه ان يذكر سنت اول الكونيين من الالفاظ المكررة
 ثم يذكر شجرة الدخان فانهما من الكلام المفردة والاعتذار عنه ارتكبا
 الغزوة فرت عين جنت فى وقعت اى وكذلك رسم بان
 قوله تعالى حكايه منع امرأة فزعون قرعة عين لى ذلك فى القصص

وبما ضافته الى العطف عيّن حترز مع المضاف الى عيّن في قوله تعالى قرء
 عيّن في الفرقان ومن قوة عيّن في السجدة وريحان وجبة النعيم
 في سورة الواقعة التي اولها اذا وقعت بخلاف غيرها نحو جنة الخلد
 فطرت بقرينة يسكون التاء فيها وابنت بالتثنية وكلت
 ولو قال مع كلت كان اكثر سلاسة اى وكذا رسم بالتاء فطرت الله
 في الروم وبقيت الله خير لكم في شعور ولعله اكتفى باللفظ مع القيد
 بعدم التثنية او لوجودها كذلك في شعور فخرج بقية البقية المنونة
 في قوله تعالى وبقيته مما ترزق الاموال والو ببقية ومريم ابنت عمران
 في التحريم ولم يقع غير هذا وتمت كلت ربتك الحسن في الاعراف
 لقوله وسط الاعراف بالنصب على الظرفية وغير هذا بالي ونحو قوله
 تعالى وجعل كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا لكن كلت
 التي في الانعام بالتاء ايضا الا انه مندرج في ضمن قوله وكل اختلاف
 جمعا وفردا فيه بالتاء عرف بصيغة الجمع فيها فبهذه قاعدة كلية
 تختصها افراد جزئية وهي كل اختلاف القراء في افرادهم وجموعهم
 فانه يكون في رسم القرآن بالتاء كتابة للمفراد مفردة ايضا بالتاء
 اذا خلاص في ان الجمع الموعظ السالم يكون بالتاء سواء فيه الرسوم
 القرآنية وقواعد كناية العربية ولذا اجمع القراء في الوقف عليها بالتاء
 وما اختلفوا في مفرداتها وجموعها اثنا عشر موضعا وذلك قوله تعالى
 وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا في الانعام قرءها بالتوحيد عاصم

وحزرة والك في ذلك لك حقت كلمت ربك على الذين فسقوا اول
 يونس قرءها بالافراد غير نافع وابن عامر اختلاف المصنف في ثاني
 يونس ان الذين حقت عليهم كلمت ربك لا يؤمنون وكذلك حقت
 كلمة ربك على الذين كفروا في الطول والقبص فيها التاء اذا قرءها
 غير نافع وابن عامر بالتوحيد وايدى السالكين في سورة يونس قرءها
 ابن كثير بالافراد والقوة في غيبة الحب وان يجعلوه في غيبة
 الحب كلاهما في يونس ايضا قرءها غير نافع بالتوحيد ولولا انزل
 عليه آيت من ربه في العنكبوت قرءها بالافراد ابن كثير وابو عمر
 وحفص وحزرة وما يخرج من ثمرات من اكمامها في فصلت قرءها
 بالتوحيد ابن كثير وابو عمرو وابو بكر وحزرة والك في جمالت صفر
 قرءها بالافراد اى صورة والافهم جمع حقيقة وحفص وحزرة والك
 ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموصولة في الوصل والهاء الموصولة في
 الوقف ايتهما الاصل لاخرى فذهب سيبويه الى ان التاء هي الاصل
 مستدلين بجريان الاعراب عليهما دون الهاء وبان الاصل هو
 والوقف عارض قالوا وانما ابدلت هاء في الوقف فرقا بينهما وبين
 التاء التي في عفريت وصلحت وقال ابن كثير ان بل فرقا بينهما
 وبين تاء التائيت اللاحقه للفعل نحو خربت وخربت وذهب
 اخرون الى ان الهاء هي الاصل ولهذا سميت هاء التائيت لانها
 التائيت وانما جعلوها تاء في الوصل لانها في يتعاقب الحركات

قرءها بالافراد ابن كثير وابو بكر وحزرة
 والك في وهم في العنكبوت في
 سب قرءها بالتوحيد حزرة فهم عاين
 منتهى فاطر

والها صيغة بشرية حروف العلة لخصايتها فقلبهما الى حرف يناسبها
مع كونه اقوى منها وهو اللين وهو ما يجب التنبيه عليه ان قوله يا ابت
مرسوم بالياء والياء من يفتحها ويقفها عليها بالياء وواقعة ابن
كثير وكذلك هي مرسومات مرسومة بالياء وقوف عليها البزى والكلى
بالياء وكذا مرسومات ولات ولات ولات وقوف عليها الكسائي
بالياء وقد تضمنت في بيت فقلت واللات مع لات كذا مرسومات ويا ابت
ولات مع هيبتا وابتدأ بهمة الوصل من فعل بضم مع حم الهزلي
لامطلق فيجوز الاحوال بل كما قال ان كان ثالث من الفعل يضم
بصفة الجهد لم يكن اي مضموها علم ان الهزة في اول الكلمة اما هزة
قطع وصح التي ثبتت ومصدرا واما هزة وصل وصح التي ثبتت في الالف
وتسقط في الدرج قال ابن المصنف ووقع هزة القطع في الكلام اكثر
من وقع هزة الوصل فذلك لضعف موضع هزة الوصل يعلم
بذلك ان ساعدتها هزة قطع استهوى وفيه بحث لا يخفى اذا نظر
ان هزة الوصل اكثر وجودا من هزة القطع في الكلام الا ان الضمة
في هزة الوصل اقرب واظهر فذلك اختار بيانها ومن المعلوم
ان الابداء لا يمكن الا بمتحرك فاول الكلمة ان كان متحركا فظهر
وان كان ساكنا فاحتاج الى هزة الوصل وسببت هزة وصل لانها
يتوصل بها الى النطق بالسكون ولذا ستمها الخليل سلم لان
ثم هزة الوصل توجد في الاسماء والافعال والحروف ومن شأنها

انها لا تكون في مضارع مطلق ولا في ماضى ثلثي كامر او رابع ككرم
بل في الخامس كاتطلق والسادس كاستخرج وصحكا في الماضي المرفوع ككرم
لا غير واعني الجمهور فلا يكون الا مضموها واما الام الحرف فصفة فصيل كما
ذكره الناطق وقدم حكم الافعال لان هزة الوصل في الافعال بالاضمة
وامر لا ابتداء بهمة الوصل مضموها من فعل الاعراب كان ثالثة مضموها
ضما لازمية لا عارضا كما سبقت في نحو انظر واعبد واتماعدل ع الكفر
الى الغنة مع ان الاولى هي الاولى لكونها الاكثر في هزات الوصل لئلا
يلزم الخروج من الكثرة الى الضمة والحال ان لا عبرة بالساكن بينهما حيث
انه ليس بمجاوز ولنا سبب عين الفعل واما ان كان ثالثة مسكورا
كسر لازما اي اصلها او مفتوحا كما تبدى بها مسكورة على اصلها
نحو احرب واذهب واعلم وان الى ذلك بقوله واكره
حال الكسر والفتح وفي اي واكره المحض حال كسر ثالث الفعل فتحة
اما وجه كسره في مسكوره فهذا السبب بينهما كما ضمير مع مضموها واما وجه
كسره في مفتوحه فالحمل له على مسكوره كظهيره في اعراب المثني والجمع
كذا ذكره الشيخ وكمره والاظهر لدفع الاشتباه في بعض الصور باعتبار
بعض الضميمة ولان هزة القطع غالباً تكون مفتوحة فلا بد
من ظهور المغايرة واما ان كان ثالث الفعل مضموها غير لازم
بان يكون عارضا لا عدول كسرة ايضا مخا مشوا فان اصله
امشوا نقلت ضمة الباء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان

فخذت الياء فصار اسمها وكذا قول تعالى اشتوتون وقد ذهب
 ابن المصنف وتبعه الشراح اما حصر تصويرو الامثلة محتقبا بالاول من الالف
 المحركة وعليهم غفلوا من ان كذا الالف حكم الامر مطلقا والى من الالف المزملة
 ما عدا باب الافعال فانهم زعموا مطلقا وطلعية سواء كان ذلك
 الفعل الماشي معلوما او مجهولا نحو اجتمعت واجتثت واستكبروا
 وتغننوا واستهزئوا ونحو ذلك فاعلموا انهم سخطوا بالالف المزملة ونحو انطلقوا
 واستغفروا وبذلك التعديل ان الالف لم تكن في الالف الماشي من الفعل
 ولم يقل عين الفعل فافهم وقال الشيخ زكريا وادبوا وادبوا وادبوا
 بقوله وصلى على الالف كين ثلث يعني لزوما كسه في كل علم
 قول النظم وفي حرف جر مدحوله قوله لاسماء غير اللام كسه وفي
 بتشديد الياء سكن وقفا وخفف فهو فيعمل بمعنى وان اى تام وفي
 كسر الهزلة في التام بخلافها في لام التعريف فانها يفتح طلبا للتحقق فيها
 يكسر في وره وغيره اما جزمه على انه نعت الاسماء او منصوب على الاستثناء
 والمراو باللام لام التعريف وكسه امر فروع على انه مبتدأ وصحبه
 راجع الى الهزلة في اول الاسماء وخبره وفي وفي الاسماء متعلق بكسرها
 واللام في الاسماء متحركة بحركة منقولة اليها من الهزلة بعد حركات
 ادرجت الهزلة واكتفى بحركة اللام عن هزلة الوصل والمعنى ان هزلة
 الاسماء كلها مكسورة غير هزلة لام التعريف فانها تكون دائما مفتوحة
 طلبا للتحقق فيما يكسر وورده واستثناء لام التعريف من الاسماء واستثناء

منقطع

منقطع لانها حرف لاسم ومن ثم قال ابن المصنف ليس مستثنى منها بل من
 قوله وكسه يعني من ضميره ١٩٠ واكس المحركة ذكر غير محركة المعرفة وفيه بعد
 من حيث اللفظ كما قال الشيخ زكريا ابن مع ابنة امرئ واثنتين وامرأة
 واسم مع اثنتين فقوله ابن الجربل من الاسماء كان ذكره الشيخ زكريا او
 عطف بيان وهو الاظهر فالمراد بالاسماء الالفية واما قول الرومي وفي
 الاسماء خبر مقدم لكسرها وفي ابن عطف على قوله وفي الاسماء فليس بخبر بل
 خطا من جهة المبني وكذا من طريقة المعنى اما المبني فانه يلزم منه غيب
 في كلام النظم وهو الابطا بخلاف ما قد صانه في تحقيق البند واما
 المعنى فانه الاسماء المكسورة المحصورة عند المعنى في الاسماء المذكورة
 فلا يصح انما عطف بينهما على الطريق المسطورة وايضا لا يصح حمل الاسماء
 على العموم ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع حركات الاسماء
 ليست موصولة ولا كلها مكسورة وكان الشيخ اراد بالاسماء ما فيه الهزلة
 المكسورة السامعية فلا يرد عليه القياس وهو كل مصدر بعد الف فعله
 اربعة احرف فصاعدا كالانفعال والافعال والاستفعال مما
 ورد في القرآن او لم يرد او لانه اكتفى بها فيهم من كسرها في الفعل
 كسرها في مصدره بالقياس واما تغير الالف بالاسماء بالمصادر من
 نحو ابتغاء الغنيمة واختلاف الليل واختلاف النهار وانتقام
 فليس في محله ما سبق من تحقيق المرام واما سائر الاسماء فتختلف
 الاول فيها مفتوحة كادهم او مكسورة كابرهم او مضمومة كاجاجهم

ان كلمة بنوع بنان الضمير في كسره الى حمزة الوصل لا الى الهمزة مطلقا ثم
ما اضناه اننا ظنم من ان التسميع باللام وحده والهمزة زائدة اذ لو كانت
مقصودة لم تحذف كما تحذف حمزة ام وان هو من ذهب بسبويه
واكثر النحاة صلافا لما ذهب اليه الخليل من ان ال حرف ثنائي تقيده التثنية
لا منها من صفات الاسماء وتقيده من فيها وصحى بمنزلة قد وحل في الأفعال
وذلك ثنائي فكذا لك حمزة القول ولعل وجه حذف حمزة كثرة استعماله
والحاصل ان التثنية لم يرد حمزة الوصل في السماع وهو عشرة اسماء وقد
ذكر سبعة منها للورود في القرآن لانه نزلت باقيا للضرورة النظم
قاله المصنف وبتبعه الروم منها ابن واصله بنو يثجن في القولهم في
تكميله ابناء وافعال في الاصل جمع فعل كحينا وابنة وخبيرة وخبيرة
فاحل بان استقل الضمة على الواو فحذفت اللام لا لتقاء الياء كغيره
الاول وادخلت عليه حمزة الوصل ومنها ابنة واصلها بنوة كشجرة وهي
مؤنثة ابن فحكما حكمه ومنها امرأة للمذكر وامرأة للمؤنث وفيهما
لغة اخرى امرأة وامرأة وانما ادخلوا الهمزة عليهما وان كانا تايين
من حيث ان لهما حمزة وبمحضهما التخفيف فيقال مرونه فربا
مجرى ابن وابنة ومنها اشنان للمذكر واشنتان للمؤنث واصليهما
شنيان وشنتان كجلدان وشجران بديل قولهم في النسبة شوي
فحذفت اللام واسكنت التاء وجمعتهم حمزة الوصل ومنها اسم
واصله سمو بوزن قنو وصنوه فحذفت الواو لاستيفانهم تعاقب

الحركات الاعرابية عليها ما نقل يكون الهمزة السان تعاقب تلك الحركات
عليها وانما في الهمزة الوصل هذا مدبر الهمزة وفيه ان الهمزة المذكورة
منقولة في رلوا اللهم الا ان يقال بان استعمال الاسم اكثر من الهمزة
لعل غير لازم واما من ذهب الى كون الهمزة علامة لان الاسم
علامته فليس يعرف هو به والمخبر عنه ما في الهمزة في قولهم في تكسبه واسماء
لا واسم وفي تخفيرة سمي لا وسيم وعند السناد الضمير المرفوع المخبر عنه
لا وسيت كوعدت وقال ابن التثنية ومنها است واصلة من اجل
التكسبه على السناد واهم ان ظنم لان البيت لم يسع فقلت
الصواب في الاعداد ان يقال اعدم وورده في السكت لا سيما
وزكره مستمعين عند اولي الباء واما قول خالده وبنوع في ان يرد ال
الموصول وادغم لغة في ايمن فان قالوا هي ايمن فحذفت اللام قلنا
وايهم هو ابن فزيدت الهمزة وحكما مع ما ذكرنا الكسرة مع لام التعريف
الفتح فالجواب ان لام التثنية يثمل بوجهه وادغم لم يفتح في القرآن لعظم
وكذا استمع مع علم حكمه من ابن فان الهمزة زائدة للتوكيد والمبالغة
كان في زرقم بمعنى الا ذرق ومراد المصبيان ما في الكتاب والله اعلم بالصواب
واما قول ابن التثنية وقد تبعه الروم في قولهم ان ظنم مكان كسرهما بين وفي
لوني مدفعي لا يخفى على ارباب الوفا لعدم وجود الاستيفاء وقول
الشيخ ذكره في ان التثنية من فوايد لا يقتصر اليه المشرع وقلت
وهو كذلك ولذلك اعترضت عما بين المغلوق والمفتوح وحاذر

وحاذر الوقف بكل الحركة الجارية متعلق بالوقف وهو مفعول حاذر
 امر بمعنى احذر على لبا لغة فان المعادلة اذا لم يبع فيها لمعالية
 فهي للبيان لغة والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كي يفسد هذه القراءة
 في نحو تبتم علم ان الوقف لغة مصدر وقفت الذبوقه حركتها
 فوقفت هي وقفا فهو لازم متعده والفرق بينهما بالمصدر كرجع جمع
 ورجوعا ومصدره ورجوعا واسطفا فاقطع الكلمة عما بعده ان كانا
 بعدها شئ والا فليس قطعاً كذا نزهه ولا يبع ان يسمى وقفا ايضا
 لان بعض القرآن يتعلق ببعض ويسحب الحلي والمحل فيصدق
 الوقف على اخر السور وعلى اخر القرآن غاية ان بسلة الفاتحة
 مبتدئة حكما كاعرف في محله ثم انواع الوقف ثلاثة اولها الاكسار
 المحض وهو الاصل لان الغرض من الوقف هو الاستراحة وسلب الحركة
 المبلغ في تحصيل الراحة وثانيها الروم وهو ان يبع في بعض الحركة بصوت
 حتى وكأنه يضعف صوتها لثقل زمانها فيسمعها القريب المصغى
 دون البعد لانها غير نائمة والمراد بالبعد اعم من ان يكون حقيقة
 او حكما فيشمل الاصحم والقريب اذا لم يكن مصغيا وثالثها الاشام
 وهي ان تسم ثقتبك بعد الاكسار اشارة الى الضم وترك بينهما
 بعض الفراغ ليخرج النفس فيرأها الى طلب مضمة متين فيعلم انك
 اردت بضمهما الا اشارة الى الحركة اخر الكلمة الموقوف عليها
 فهو شئ يختص بادره العين دون الاذن ليس بصوت يسمع

وانما هو محرك المحض فلا يدركه الاعلى والروم يدركه الاعلى واليه
 لانه فيجمع بعض الحركة صوتا تاما يكاد الحرف ان يكون به متحركا واثباته
 من التسم كانت اشتمت الحرف ريشة الحركة بان هيبت العضم
 للناطق بها والمراد من الاشام هو الفرق بين ما هو متحرك وما
 فاسكن للوقف وبين ما هو ساكن في كل حال فاذا عرفت ذلك
 ان قول النظم الا اذا رمت بضعف حركة استثناء مفرغ من
 اعم الاحوال والبعض مضاف الى الحركة وهو مفعول الفعل مقدر
 اي واحذر الوقف بتمام الحركة في جميع احوال وانواع حركات الكلام
 الموقوفة عليها من الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو شتمين
 وقيل والعاليين والضم والجر والضم والفتح والكسر نحو شتمين
 فاشت بعض الحركة لكن محذرة اذا كان الكلمة الموقوفة عليها مفتوحة
 او مضمة او محفوفة او مكسورة بخلاف ما اذا كانت مفتوحة
 او منصوبة ولذا قال الابنح او ينصب وفي نسخة وينصب
 واشتم اي وقف بالاشام اشارة بالضم في رفع وضم اي لا اشارة
 الى الضمة الحركة من الكلمة الموقوفة عليها في رفع وضم اي اذا كانت تلك
 الكلمة مرفوعة او مضمة بخلاف اذا كانت منصوبة او مفتوحة او محفوفة
 او مكسورة والمخاطبة بين النوع الاعراب لا فائدة عموم الحكم بين
 الحركات الاعرابية وبين الحركات البناءية فان الرفع والنصب
 والجر من القاب الاعراب والضم والفتح والكسر من القاب البناء

فيستوي في الاصطلاح المذكورة المنون وغيره والمعرب والمبني من الاسم
 ونحوه ثم اعلم ان الروم والاقطاس يشتركان في التبعية لان الروم
 اخض من حيث انه لا يكون في القمع والنصب ويكون في الوقف دون
 الوصل والثابت من الحركة اقل من الذاهب والاقطاس اعلم بكونه
 يتناول الحركات الثلاثة كما في لا يهدى ونحوها ياء مكم عند بعض القراء
 في الامثلة الثلاثة ولا يخص بالآخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة
 اكثر من الذاهب وذلك ان تاتي بثلاث ياء وهذا لا يصعد الا بال
 لمفاهيمه بالسج من افواه ارباب اداء القراءة ثم اعلم ان الروم
 والاشام لا يضلون في هاء التانيث ولا في سيم الجمع ولا في الحركة
 العارضة كما بينه الشاطبي رحمه الله بقوله وفي هاء تانيث فاما
 تنشق الي ما رسم بالهاء نحو هدى ورحمة وتلك لغة والماء
 بالهاء نحو يرحون ورحمة الله واذا كروا نعت الله في رسم بالهاء
 لا يوقف عليه الا بالهاء الكنة اذ المراد من الروم والاشام
 بيان حركة الوقف عليه حالة الوصل ولم يكن على الهاء حركة
 في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة في الوقف واما
 ما رسم بالتاء فان الروم والاشام يضلون فيه على مذهبي وقف
 بالتاء لانها تاء محضة وهي التي كانت في الاصل ولذلك قال الشاطبي
 وفي هاء تانيث ولم يقل تاء تانيث واما سيم الجمع نحو عليهم
 واليكم فهي تنقسم اما ما تحرك في الوصل للجميع نحو انتم الاعوان

ونحوه مما يقع قبل الكون والى ما يحرك بالهم او الكسر وهو لا
 لبعض القراء ويسكن بعضهم فاما النوع الاول فلا يضل
 روم ولا اشام لان حركته عارضة كحركة واذا الناس ولم يكن الذاهب
 كروا او الغرض من الروم والاشام انما هو بيان حركة الوقف
 عليه حالة الوصل باعتبار الاصل واما النوع الثاني فعند من
 يقض بالاشام فلا يضلون فيه على قراءة لا يضل انما يضلون
 في المتحرك ومن قرأ بالهم والصلة لم يدخل ايضا على قراءة روم
 ولا اشام عند حفظه ابي عمرو الداني والى القاسم الشاطبي لان سيم
 الجمع لا حركة لها في الاصل وانما حركتها عارضة لاجل واصل
 او لا تنقاد الي كنيين وقال مكي يضلون عليه لان حركتها تانيثية
 كهاء الكناية ووقف الذي بين سيم الجمع وهاء الكناية بان الهاء
 بحركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعمدت
 حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن للميم حركة فعمدت
 بالكون فهي كالذي تحرك لا تنقاد الي كنيين وهذا قول تالك
 فيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله وفي الهاء للاضمار روم ابوها
 البيتاني واصله ان اذ وقع قبلها ضمة او كسرة او واو او ياء
 نحو لا تخلفه وخر حرسه وعقلوه ولا ريب فيه فبعض يجيز الروم
 والاشام وبعض يمنعهما فوجب الجواز اجراؤه على القاعدة
 ووجه المنع استثقال الحوز من ثقل الالف الثالثة البيتاني موضع

الاستزاحة واما انقضت الياء بعد فتح الواو فنحو له واناداه فلا
 الروم ولا اشياء بلا خلاف لعدم العلة لما ختمتها واما الحركة
 العارضة وهو ما حركت لكان بعده متصل او منفصل نحو ولا
 تنسو الفضل وانذروا الناس ويومئذ وحينئذ وقلي اذني
 وقد افلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم ولا اشياء لان
 الحركة انما عرضت لكان لقيه حال الوصل وذلك عند
 الوقف لذهاب المقضى فلا يعيد بها فلا وجه للروم والاشياء
 بخلاف نحو ملأ وورق اذا انقلت حركة الهمزة على ما قبلها في قوله
 حمزة وهشام حيث قرأ بالروم والاشياء فيها لا يمازها حركة الهمزة
 وهي تدل عليها فكان الهمزة محفوظة بها كي خرج به يمكن حفظ
 هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من الملام قطعت وصحاء
 تأنيث وعارض الكلام ممتنع الروم مع الاشياء ولا يخفى
 ان العارض من الحركة يشتمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق
 هذا وفي النظم وقع ابطاء بتكرار الحركة وعيب فلو قال بعض
 بركة برفع بعض على تشويه بدل من المضاف اليه اى وبعض
 من الحركة بركته وكفاية وقد ضمن المصباح علم الخو به بسبب
 الوقف لزماء الى حسن المقطع ولقد احسن في ذلك واجار
 فيما افاد والله الهادي الى الرشاد والمكتم الى السداد وقد
 نقض نظري المقدمة بفتح ياء الاختلاف على استعمال لغة

لا كما قال

لا كما قال المصنف انه للضرورة والنظم قد روى ويحتمل ان يراى المعنى المقصود واللام
 في المقدمة للبعد الذي تقدم وبينها وبين ما يجرى من افظا تقدم صنعة جبر
 قوله انما فاقم وجهك للدين القيم على وجهه مقروء في موضع البديع من القافية
 القرآن تقدمه نقض اى صله تقتضى وادله من الصاد والاضرب ياء لا شقفا
 لهم ثلاث صارت منها الياء مشتق من النقض الى بطل اى سقط والمادة هي
 النقض نظري المقدمة في بعض النسخ قد انقضى والاول صحيح كما ذكره الروي
 ولكن كون نقض والنقض بمعنى واحد وان كان باهما مختلفا نعم باب
 النقص اى صله للكاف فعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاهر ان المراد
 هنا مجرد الانتهاء اى وقد انتهى نظري لهذه المقدمة في علم التجويد بالقرآن
 وهي منى لقارى القرآن تحفة متقدمة وهدية منوطة بخرام الله
 عن ائمة الجراء والمثوبة متقدمة مبشدة مؤخرة وقال الجنى حال كونها
 مقدمة فثمن بها متعلقة ثم يجوز ان يكون قارى القرآن مفردا
 به الجنى او جمعا حذف لونه للاضافة والمقدمة لها مقام بكرة ياء اى جملة
 المزمعة بما يختم به المقدمة ليكون الشك والاولا واخر على جنس النعم وتقبل المسئلة
 وليكون ثمنه مسك كما قال تعالى في حق رجب الجنة يسقون يسقون
 من رجبى ثم يوفونهم ثمنه مسك اى اخر ما يجدونه راحة المسك بعد
 تمام الشهية في مقام اللذة واصل الختام الطين الذي يختم به الاناء للعصاة
 والطومة ففيه تلويح الى تأكيد ختم المقدمة وتلويح الى ذكر صلب ختم النبوة ولذا
 قال ثم الصلوة بعد السجود اى ثم الصلوة على خاتم الانبياء بعد ختم

نعماني لها ختام وكذا السدم ويحتمل ان يكون السدم معطوفا على الصلوة
وجزئها محذوف لانه معلوم بقرينة المقام والتعينة عليه السدم بهذا العلم
ولذا جاء في نسخة بعد قوله والسدم على النبي الله والله يشنون احد المقصود
وفي نسخة بدله لفظ المصطفى وهو اولي كذا لا يخفى وحجبه وتبع مسنوله بغير تسليم
اي طريقتة وحاله في افعاله وافعاله وفي بعض النسخة على النبي المصطفى
المختار والله وحجبه الاظهار وحاصله ان الصلوة والسدم لها ختام
كان ان الخريدة سبى له ختام ولا يبعد ان يقال الصلوة والسدم
للحجة ختام ففقيه الى معنى كلمتي التوحيد المطلوب وجودهما عند الخاتمة
لارباب التابيد ويحتمل ان يكون قوله والسدم كلام مبتدأ ماله تمام كقوله

بالعلم كما هو عادة بعض الحكماء من ختم كتابهم بلفظ

والسلام كما قيل شعر وكنت وخرت فكما

لوقت فكان الوقت وقتك والسلام

وكنت طالب الدنيا

فانت المواقف الحكام

وسلم على المرسلين

والحمد لله رب

العالمين

تمت

الرسالة

م م

م

قوله اذا ما شئنا وانا والا صريح السمع له ان يكون الزمان من الزمنة المستقبل
مختص بوقوع حدث فيه قطع بوقوعه في اعتقاد المتكلم الدليل عليه استعمال انا في
الاولى الا كثر في هذا المعنى ولهذا كثر في الكتاب العزيز لقطع علم الغيب بالامور المتقدمة
وقد يكون استعمال الزمان المطلق كما في قوله نعم انا مبلغ بين السدين وحتى اناس و
بين الصدين وحتى اذا جعلنا نارا ثم لما كان اذا موضوعا للام المقطع لم يعود حرف
اعتقاد المتكلم لم يكن المقصود وجوده لتنا في الغرض القطع في انما هو علم يكن فيه
معنى ان الشرطية لان الشرط كما بين في موضع هو المقصود وجوده لكن لما كان
المحال في الامور التي تتوقف على طعن بوقوعها بكنه كذا على خلاف ما يتوقفه
جوزوا استعماله اذا معنى ان كان من وسائر الاسماء الجوارم فيقول القائل انما شئنا
فانت مكرم كما في معنى المتكلم بمرجع وجوده على كونه الا ان اذا لما كان حدثا لا وقع
مقطوعا به في اصل الوضع لم يرتفع فيه معنى ان الدال على الغرض بل عارض على طرف
الزوال ولما كثر قول معنى الشرط في اواخره وجعل من المصطلح المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى الشرطية وذلك في الامور القطعية استعماله انا المتضمنة معنى
كذا في شرح الرض في بحث انا في اواخره لظروف وما زائدة لانها اذا استعملت مع انا
واضافت معنى الشرط كما كانت رادة كسقي الذكر البيان في قوله ورقق الرء اذا كانت
كذا في شرح الرض في بيان حروف الروايات ويحتمل ان يكون مصدرة فتوصل
بالفعل المصروف وينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ما مع الفعل ما فان مع
والا فليكون مؤثرا في الاثر ان معنى بما رجب ويرحبها شئ واحد وكذا معنى
علمت قيا ملك شئ واحد ويحتمل ما المصدرية بنيتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر

المعول حتى وصلته به نحو لا فعل ما ذكرنا رت اى مدت ما ذكرنا رت اى مدة زود
وصلة المصدرية لا يكون كذلك بسبب الالفية وهو مخرج جده اسبه وسند ما شئنا
شده فعل ما من باب التفعيل وانما يثبت السؤال اما وما فاعلم ان اذا فعلنا
ان يكون في اصل معناه وهو زمان المستقبل ولا يمكن ان يكون معناه زمانا
لان الشئ امر اظها بالغة منها والامتنان لا مر بعده فيلزم ان يكون في زمان
لان الامتنان لا يكون قبل الامر ثم ان ذلك يمكن بالوجهين احدهما ان يكون قابلا
لتفصيل الشرط وثانيهما ان يكون متعلقا للشرط فيكون ذلك على نوعين طرفي
مستقبل عارضا معن الشرط وطرف مستقبل متعنا معن الشرط وعلى هذين التقديرات
يمكن ان يكون عارضا ومصدرية فاذا قرب الشئ في الاثنين يحصل الامور الاربعة
لان الشئ امر اظها بالغة مع النون واليم مدة كونها مشددين من الزمان المستقبل
على تقدير زيادة ما او مدة شديدهما من ذلك الزمان على كون ما مصدرية فيقال
ان تفسير قول الامام شرا بقوله مدة كونها مشددين او مدة بشديدهما بعيد
ان يكون ما مصدرية لازمة لانك جعلت له طرفا للكون في الاول والثاني فلو كان
مصدر حصل من ما فيكون ما مصدرية لازمة قلنا ان تعلق ما شرا بالكون
فاذا جعل ما زائدا كان الفعل مسندا الى المفعول على ما فهم من بناءه ولهذا عجزناه
بالمفعول فقلت مشددين وانما جعل مصدرية كان في تأويل المصدر اى شديديهما
والظرفان وليكن مضاف الى الكون المعهوض من جهة المعن فافهم وانما تضمن
انما معن الشرط وهو كون شديديهما مفروضا في المدة المذكورة فيكون الشرط وهو
ما شرا مضمنا على الجواز وهو اظهر الغلة معنيهما في الرتبة في كان تقدير الكلام ان
على زيادة ما اذ ان كان شديديهما في ذلك الوقت فان قيل ان المراد

بالمصدر

بالمصدر الغلة مدة كونها مشددين او بوجه في شديديهما وهو صواب في فرض كونها مشددين او كون شديديهما
لان المراد يستعمل فيما لا جرم بوجوده قلنا لا نسلم الشئ في بينهما لا جرم بوجوده واقع ولهذا امر
بالمصدرين ويجوز فرض وجوه من قطع نظرا الى وجودها في نقل الامر وهذا لا اعتبار بكون فرض وجودها
شرطا لامر بالمصدر الغلة فيها فافهم هذه المعاني فانما رقي شرح الجوزي منته قوله اى بمعنى عذمت
القرب ح او معنى نحو عذرتك انك الان عذرتك فممن لى لان عذرتك يستعمل في امر القرب وفيما
حررت وان كان بعيدا بخلاف لى فانه لا يستعمل في البعيد وقال بعضهم انه مبني ككذلك واضوته
قال الرض فلا دليل على بناءه لانها مثل عند وهو محرب بالافتاق قوله اصل وهو يطلق على كل من يقرب
ويصير لا فرق وذلك القرب اعم من ان يكون من جهة الولادة او الزمنية او غيرها من الظاهرات والباطنة
كما في الجواب عن سؤال عتبة النبي عم بقوله اصل الادنون بقوله لى عتبة الادنون لان ذلك اصل
بالعبارة وقدر الادنون بالاقرب الى البناء في قولنا بقوله اصل الادنون متعلق بالجواب في
قولنا في الجواب والبارك في قولنا بقوله وقدر الادنون متعلق بقوله لى ان شئنا
وهو المضاف معناه الحكيم والسم وهو عزم الظهور وقد استعمل في الظهور يقال غلبة اى ظهريته
وهو من الاضداد لما بيننا معناه الا ان الالف الواقعة في هذه الالفية الشرا شرا فيها
وهو المقصود واعلم ان اجتماع النونين الالفية الاولى قد تكون في كلمة نحو حيت والاس
وانتي انا القدوسا تعلقا وتعلمت بناءه وقد تكون في كلمتين بان يكون نون الاولى
من آخر الكلمة الاولى والثانية في اول الكلمة الثانية نحو من ناصرني وان لقول والنون الاولى
من آخر الكلمة الاولى قد تكون نون في اللفظ والخط نحو من نور وقد تكون نونا في اللفظ دون
الخط ويسمى هذه النون سنوبيا وتوضع لحركتين علامة لكونها سنوبيا نحو زيد واتبعها
على ما ذكرنا عند برمن او عام الاولى في الثانية لان المشايخ اذا اجتمعوا وكان الاولى

كلها بمن ادغام في الثاني لا يجوز اظهارها كما لا يجوز اظهارها في قول
تعالى فاعرف ان القتل وجعلنا نكسها لها لان الادغام واجب فيها وتوحيها لكون الاولى
من التميميين واذا اختلف النون في مثله فلا بد من اظهار الغنة الاولى واخرها من الخنساء
فيما فيه فلهذا ادغام فيه بالغنة كما يدرى ان يكون الغنة فيما لا يدرك وكذا لك اذا
اجتمع الميم مع الميم فاجتمعها ايضا فلهذا يكون في كلمة نحو عجم وعجم وقد يكون
في كلمتين نحو سالهم ساعنا صري وكمن فحة سالهم من الله واذا اختلفت الاولى في
الثانية ابقيت الغنة واظهرتها فيما لا ادغام فيها فيه غنة ايضا فلهذا ادغام
فيه بالغنة كما يدرى فيما لا يدرك وامر الشيخ في البيت الاول اظهار الغنة من النون
والميم في عدة تشديد بها وادغامها في مثلهما فقال واظهر الغنة من نون ومن ثم
اذا ما شدد بابا **باب** حكم النون الكسرة والتنوين واعلم ان التنوين بمصر
نونت ما قبله من النون اذا وادغمته بناء الفعل ورووه الى باب التفعيل بزيادة الغنة
في العين فقالوا نونت الاسم معناه او خلفته فونا وهو يتبع حركة الآخر وهو اقبح
احدها تنوين التمكن وهو ما يدل على امكانية الاسم ومعنى الامكانية ان لا يكون الاسم
متنا باللفعل بالوجهين المعبرين في منع الصرف من العلل التسع ووج لا يتصور
هذا المعنى في غير المنصرف والثاني تنوين التنكير وهو ما يدل على ان مدحوله في كل غير
معين لان صبه بالتنوين يدل على معنى اسكت سكوتا تاما في وقت ما واذ قبل صبه
بالكون يدل على معنى اسكت السكت الآن وهذا المعنى معين ليرفح شمول في
يكون هذا التنوين للفرق بين المعرفة والنكرة والثالث تنوين العوض ولو قلنا اخر
الاسم يدل على كونه عوضا عن المضاف اليه كيوثمة وحيثه لان النحويين قالوا ان اليوم

البنى

واضع مضافان الى ان هو مضاف في المعنى الى جملة المحذوفة مبدلة منها التنوين فيكون ذلك
التنوين عوضا عن الجملة المحذوفة التي هي مضاف اليه المظروف فان قيل ان حذو المظروفين من جملة
وحيدة زيد لا بد ان قلت يوم كذا او وقت كذا او حين كذا يحصل المقصود فكان احد
المظرفين وانما كان ان الغنة يومه وحينه وتوحيه ساعته واقع في كلام الفصحى ووجه النحويين
هذه الكلافتان لو ان هذه الظروف مضافة الى ان المضافة في المعنى الى جملة المحذوفة مبدلة منها
التنوين فان قيل ان معنى يومه وحينه على ما فصلت معنى يوم وقت كذا وحين وقت كذا فلهذا لم يرب
الاستعمال لتعريف استهجان من حيث المعنى وهو انهما فرقنا ان يوما وحين وان شئها باللفظ
الى ان في ظاهر كنهها ليسا بمضافتين اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا ذلك
الجملة دلالة على ان الكلام لا يكتفى باللفظ جاء زيد ولبث حيننا كذا وقصصت هذا في القصة
اليه وابدل تنوين حيننا معنى حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرا هو ان التنوين
ان التنوين فيه للتنكير فلي خافوا التنكير تنوين العوض في يوما وحيننا وساعة تنوين
التمكن والتنكير توصلا الى الدلالة على ان الجملة المحذوفة المضافة اليها هي في الاصل بان اللفظ
من تلك الظروف بدل الكل ظاهرا لا سيما الاضافة الى الجملة خفيف في اللفظ صالح في جميع النواحي
الا زمته من الساعة والحين واليوم واللييلة وغير ذلك وهو اذ واختاروا لان يكون
بدلا من هذه الظروف لانه لا يزم الاضافة فاحذفنا الجملة المضاف اليها وعوضنا منها التنوين
بعد ان يكون ذلك التنوين للتمكن والتنكير فجاؤا به بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض عنها ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه
مقام المبدل منه في المعنى يطلق على ما اطلق عليه كانه هو ولو توصلا باننا الى الغرض
المذكور جرد عن معنى المسمى وصار لمطلق الظروف فجوز استعمل في المستقبل ايضا والرابع

تنوين المقابلة وهو ما يوجب في آخر جمع المؤنث وزيده هذه التنوين فيه ليكون مقابلا للذكور
 في الذكر لانهم قالوا ان تنوين جمع المؤنث للمقابلة اذ لو كان لا يمكن لم يثبت في نحو اربعة
 من عرفات لا يستقل منه التنوين على قول من ذهب الى منع حرفه لوجود السببين احدهما العلمية
 وثانيهما وجود التاء لانها علامة لجمع المؤنث ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام لعدم انشؤهم
 وهو من الاعلام لانه علم للمكان المخصوص كما ان معرفة علم لذلك المكان المخصوص وليست
 عوضا من المضاف اليه ولا للترقيم فلم يسبق لهذه التنوين الا ان يكون مقابلا للتنوين
 في جميع الذكر لان هذا معنى مناسب له ففي هذه القام افعال وادوات لا يسبك اربوها فيه
 والخمس تنوين التثنية وهذه التنوين يلحق آخر الابدان تحسين الانشاء لانه عبارة عن التثنية
 الكسبية وسببها في تربية الهوية في الجشتم وذلك التثنية من اسباب حسن الفناء واعلان
 تنوين التثنية ليس موضوعا باداء معنى من هذه المعاني المذكور بل هو موضع لغيره التركيب
 والواو ان الشئ لما ارباهم في هذا البيت ان اظهارها في اى الحروف وكذلك ان ادغامها
 واخفاها في اى الحروف وقيسها في اى حرف بين في المصراع الاول من البيت الآتي
 ان اظهارها عند حروف الحلق ثم بين ان ادغامها بلا عنة في اللام والراء في مصراع
 التثنية وادوده عقيدة فقال فعند حروف الحلق اظهاره والحق جوف العنق وهو
 القضا من شتاء اللث الى انتهاء الصدر قول ادغم امر من تدغم اصله تدغم من باب
 الافتعال قلبت تادوه والا يكون فائدة ولا اخفا تدغم ثم ادغم الاول في ان لا يكون
 مثلين فصارت تدغم ثم حذف حرف المضارعة ليكون امر فادخل في اوله هزة الوصل تكون
 الاول فصارت تدغم قوله لا بغنة ولا فائدة يحتمل ان يكون داخل على الفعل المضارع ثم حذفه
 بابقاء الالفية للمقابلة الدالة عليه وهي الباء الداخلة على غنة لان تعلق الباء يشعر ان

المتعلق

المتعلق فيه خوف فتقدير الكلام وادغم فيه لا يكون بغنة فيج يكون لا يكون حالا وصحة
 من الادغام المصنوع من ادغم ويحتمل ايضا ان يكون فيه التقدير والتقدير بان يكون الباء
 مقدما على لا فتقدير الكلام وادغم فيها بلا عنة فيكون غنة مجزوا ايضا بالباء قبلها ويجوز
 تعلق الباء بادغم او بفعل من الافعال العامة ولزم فصل ما عن من الباء الزايع واللازم مالا
 ينفلت عن الاخر واخبر الشيخ ان ادغامها في كل واحد منهما لازم وواجب خوفا ان لم تفعل
 وهدي للمتقين ومن ربهم وثقة ورزقا وهذا الادغام فيها بلا عنة منذ ذهب الجمهور من
 اصل الراء والجلدة من ائمة التجويد وهو الذي عليه العمل عند ائمة الامصار في هذه الاعانة
 وهو الذي لم يذكره المفاربة قاطبة وكثير من غيرهم سواء لكن ذهب كثير من اصل الاداء
 الادغام مع ابقاء العنة ورووا ذلك عن اكثر القراء كرفع وابن كثير وابو عمرو وعاصم
 وابن جعفر ويعقوب قال الشيخ في نشره ايضا قد وردت العنة مع اللام والراء في كل
 من القراء وصحت من طرق كتابنا ايضا وادغم اصل المجاز والاشم والبصرة وصفه وقراءت
 بهما من رواية قالون وابن كثير وحشام وعيسى بن وردان وروى عنهم استهمل كلام
 والمبين اظهارها في عند حروف الحلق الستة وادغامها بلا عنة في اللام والراء في ثبوتها
 ادغامها بغنة في حروف نحو فقال وادغم اه قوله بكلمة بكسر الكاف وسكون اللام
 وفتح الميم على لغة تميم وحكي القراء فيها ثلاث لغات فكلمة كلمة مثل كيد كيد وكيد وكيد
 من الكلام وهو لارج لنا غيرهما في النفوس وهو اشتقاق بعيد وكذا في الكاف حرف جعيل النمل
 ما حذو من دنا يد تدنووا اصله تدنووا بضم الدال وسكون النون والحاق الالف اخره
 ثم قلبت واوه ياد يكون على وزن فعلى بضم الفاء لانهم ارادوا ان يفرقوا بين بالضم فعلى فعلى
 بالفتح فقلبوها الواو من فعلى الواو بالضم ياد والباء من فعلى الباء بالفتح واوا لان فعلى

الواو اي بالضم اقل من فعلى الياء بالفتح فكان اولى ان يقبل الواو فيه بالتحصيل
 فصار ردينا وجمعها في أصله فلو قبل الواو لكانت في الالف فاجتمع كان
 احدى الالف وثانيهما التنوين فزفت الالف فصار ردي وعنونوا جمع عنون ما حق
 من باب فوعل وهو الملقب بالرباعي المجرى من العنى يقال عنت الفرس معناه حبسه
 بعنايه ويقال عنت الكتاب وعنته الكراهى عن ضيقه له وحرقة اليه ويقال ايضا عونت
 الكتاب وعنونه ومنه عنوان الكتاب ثم اعلم بعد تفصيل هذه الكلمات ان الشيخ يبيّن
 الكثرة ادغام التنوين والسنون الكثرة مع الغنة في الحروف الاربعة التي يجمعها كيم
 تخوس يقول ويرق يجعلون وعق نقس وحطه تغفر كم ومن مال ومثلا ما ومن وال ودرعد
 ويرق اتفق القراء في ادغامها مع الغنة في السنون والميم واختلفوا في الواو والياء لان
 خذف صخره ادغم التنوين والسنون الكثرة في الواو والياء بلا غنة فان قيل ان اطلاق الالف
 على هذه الجففة التي وقعت فيها عند حروف يجمعها لا حقيقة بل هو اضافة في الحقيقة
 لمنع الغنة تحصى الادغام كما قال الاكابر الاخفاء ما بقيت منه الغنة قلنا ان الائمة
 اختلفوا فيها والصحيح من اقوالهم انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة الموجبة
 معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام في رحطت وبسلك والدليل على
 ان ذلك ادغام وجود التشديد اذا تشديد منع مع الادغام كما قال الشيخ في نشر
 فان قيل ذكر السنون مع هذه الحروف الشك التي هي الميم والواو والياء ليس على ما ينبغي لان
 الكثرة اذا قبلت السنون فلا بد في ادغامها فيها لوجود شرط الادغام وكذلك التنوين
 لا اذا اجتمع معها يكون مثلاً لها كغير الامثال لانه تنوين كثر في اللفظ وان لم يكن له صوت
 السنون قلنا انهم ارادوا بادغامها فيها مطلق الادغام سواء كان ادغاماً محضاً مثل

ادغامها

مثل ادغامها في السنون في غير هذا كادغامها في الشدة الباقية من حروف يجمعها لا وجه لذلك
 السنون ايضا مع الشدة لان ادغامها في ادغام مثل في المثال فائدة في زيادة فان قيل
 ان السنون الكثرة والتنوين اذا اجتمع كل واحد منهما مع الميم فالغنة الظاهرة حاله ادغام
 ميمها في الميم هل هي غنة السنون المدغمة او غنة الميم المقبولة المدغم فيها قلنا ان القول
 اختلفوا فيه وذهب ابو الحسن بن اليك النحوي وابو بكر بن المحاسن المصنف المقري ومن
 تبعهما الى ان الغنة الظاهرة حاله الادغام غنة السنون المدغمة لا غير وهو الميم
 الى تلك الغنة غنة الميم لا غنة السنون والتنوين لانها الى الضياء الى الميم انقبيا
 الى لفظها فظهر الغنة اللازمة للميم المستقلة عنهما وليس غنتهما لانها ذهبت باعقاب
 فذهب غنتها اللازمة معهما لان المزموم اذا عدم عدم اللازم فذا فرق بين من يئ
 وان من وبين نعم من وام من وهذا اختيار الدلائل والمحققين وهو الصحيح فاضم الله اعلم
 قوله الابجته ومع هذا ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من الالف ثم الثانية والحالة
 من اعتبار تلافى السنون الكثرة كل واحد من حروف يجمعها على الستة الباقية لان تلافيا
 بالياء قد يكون في كلمة وقد يكون بين كلمتين وكذلك تلافيا بكل واحد من السنون والميم
 والواو قد يكون في كلمة وقد يكون بين كلمتين او ترتيب الحكم بعد اخراج القسمين من يئ
 عشر فسمان اعتبر انضمام الالف الاربعة الحاصلة من توافي التنوين كل واحد من حروف
 يجمعها الالف ثم الثانية على عشرة الباقية والشيخ اصر الادغام بالغنة في الالف ثم الستة
 الباقية من الثانية المخرجة من القسمين او في الالف ثم العشرة الباقية من ثني عشر
 فسمان المخرجة من القسمين والاي لم يترك التساقط ولما بين اظهارها في حروف الحلق
 وادغامها بلا غنة في الالف والراء وبغنة في حروف يجمعها في بيان قلبها عند الياء

وارضاء عنها عند باقي الاحرف فقال القلب اه والقلب انتقل الى الشيء من حالة
 الى حالة اخرى كانتا هما من كونهما نونا كشفا الى كونهما ميماء عند الباء قوله ويستحسن
 وبين تركه وليس من افعال التافهة لا بد لمن اتم فرغ وجز منسوب اصله ليس
 الباء كهيئة السكت الباء كما يقال في علم علم ولا ان يكون مفتوح العين الباء المفتوح
 لا تسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولا يقبل الباء الفاعل على عدم تعرفه وهي تسمى مضن
 المجلة قال سيبويه ومن تابعه انه للتفني مطلقا وجهه وانما على انها لتفني الحال قال الازهر
 ليس بين القولين تناقض لان جزم ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الاجاب
 عليه في نحو زيد قائم وازا فية بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد به قوله بينه وبين تركه معنى
 بين الفرق كى بين في قوله وبين رثوا والشد بين عرفان قبل ما نقوله في بين ان بينه ههنا وقوله
 موقها ام زائدة قلنا انها زائدة اوله لم تكن زائدة يلزم ليل الاول طرفا وبين ان يتركها
 ايضا لان البينية تقتضي طرفين في يلزم ان يكون بينا بين بالنسبة الى التجرى به وجهه
 وبين بالنسبة الى تركه وجهه وهو بطلان التجرى به طرفان ولا تركه ايضا بل المذكور مصانفها
 احدها الضمير الرابع الى التجرى به وانما هي معطوفة فاذا وصل بين الاول على الضمير يعين الطرفان
 احدهما معجولة وهو الضمير الثاني لا معطوفة وهو تركه فاذا كان الضمير الرابع الى التجرى به تركه
 طرفين تعين ان يكون بين ان بينه زائدة اوله لم تكن مصانفها ان احرى من قطع حتى تفتح
 طرفان للثنية فحينئذ ياتي ان الثانية اذا كانت زائدة في الوجه لا يرد
 قلنا ان الشيخ لما اراد ان يعطف لفظه تركه على الضمير المحرور الذي هو معجولة بين الاول
 ثم رادى في ذلك العطف كراهة اعاد العامل الاول ثم عطف به الاول على ما قبله لانه
 تلك كراهة وذلك ان اتصال الضمير المحرور بجارحه انما من اتصال ضمير العامل لانه قد يكون

منفصل

منفصلا والمحرور لا ينفصل عن جارحه ابدأ في كان المحرور كما جاز به جارحه لعدم انفكاكه عن فاعله عطف
 على ذلك المحرور لكان ذلك العطف كالعطف على بعض حروف الحكمة وهذا العطف كراهة
 والمحرور ضمير منفصل حتى يوكده او لا ثم يعطف عليه كما في كل في المرفوع المتصل فالشيخ
 تلك الكراهة باعادة العامل الاول كما هو عادة القوم لانهم اذا لولوا تلك الكراهة باعادة
 العامل الاول سواء كان ذلك العامل اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفي نحو مررت بك وبيت
 والعامل الاسمي لا يعاد الا اذا لم يشك في انه لم يجلب الالهة الغرض فقط وهو ازالة الكراهة
 اذا لا يمكن اعادته لف والمعنى بل للعرض المذكور فان قيل ما نقول بعد الاعادة ان المعطوف
 هو الجار والمجرور على الجار والمجرور ام نقول ان المعطوف هو الجار والمجرور قلنا ان النظر ينقسم
 يقضي ان القول الشئ اولى لان الرجوع الى هذا القول في نحو المال بيني وبينك متعين
 ان لا معنى للمضاف الى ان فلا يمكن عطف المضاف اليه على المضاف لف والمعنى فان قيل ان
 المعطوف مع تركه العامل باى شئ مجرد او مجرد بالعامل الاول او مجرد بالعامل المكرر قلنا ان جازاه
 بالعامل الاول على من ذهب سيبويه في نحو يا ابا الزيد جرة بالاصناف لا بالالام الظاهرة لكن
 الاول ان يجزى جره على العمل المكرر اذ ليس في كل الحروف الزائدة نحو كفى بالله لانه لا تلغى في العمل
 مع زيادتها كذا ذكره الرضوي في شرحه مقدمه ابن ابي حبيب المسماة بكافية في فهم والده اعلم
 وتركه والترك بمعنى التحلية يقال تركت الشئ تركاى حليته وهو عبارة عن عدم التعمق له
 قوله الا بامانة امرأ بفكه والاحرف من حروف الاستثناء لا بد من المستثنى منه والشيء
 والمستثنى منه قد يكون مطلقا نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرًا نحو ما جاءني الا زيدا
 الى ما جاءني احد الا زيدا ونحوي بصدده من المقدر يعني ان المستثنى منه في قول الشيخ مقدر
 اذ تقدربه ليس شئ معين بل هو التجريد وتركه الا لينة والربا صفة من المراضة وهي المداواة

ف

في الامور يقال فلان يراو ضلانا على امر كذا اي يداريه ليخذه فيه والمراد منها انها
 الآلة لخروج الحروف بالصفا المذكورة في القراءة على ما يسمع من الشيوخ والمداومة عليه
 حتى يكون اسما في تلفظ تلك الحروف بما وقادوا على تلفظها بالكلية ايراد القراءة
 وامرء والمرة الرجل يقال هذا امر صالح يجوز استعماله بهمة الوصل وتركه فان استعمل
 بالفا وصل كان فيه ثلاث لغات فتح الراء على كل حال حكاهما الفراء وضمها لغة ايضا
 وعلى كلا التقديرين معرب من مكانين وبفكه الفك الفرق بين الشيئين يقال فكك
 قومه او اصبعه اذا انفجرت ولاح اصح اطلاق لفك الفك على بعض المخارج والانهائه
 في الشفة وغيره صان من دواخل الى الخلق لا تقارجهما علم الشيخ اطلاقه على كل المخارج
 والاشتهار لا يشترك ما لم ينفرج من المخارج والالة لما ينفرج منها في المخارج
 والاليتية واذا اقر هذا فاعلم ان كون المستثنى وهو الرياضة بدلا من الشيء
 المقدر الذي هو مستثنى منه مختار لوجود الشطو وهي ان يكون بعد الامتناع ومؤخر
 عن المستثنى منه المستعمل عليه استفهام او منهن او نفى صريح والمستثنى هنا مذكور بعد
 الاو متصلا وسوخر من المستثنى منه المستعمل عليه نفى فان قيل ان الاستثناء متصل
 في قول الشيخ وليس يتبين وبين تركه الا بالرياضة امرى وبفكه لان معناه ليس في التوجيه
 وتركه شيء معين في تحصيل التوجيه الا بالرياضة امرى فان قيل ان الرياضة وهو المستثنى
 ليس باضلي في المستثنى منه وهو قوله ليس شيء معين في تحصيل التوجيه وهو ضال الاجزاء
 لانهم طبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا يخرج الا بعد الدخول وان قلت
 ان الرياضة داخل في المستثنى منه والا لا يخرج الرياضة من المستثنى منه بعد الدخول فيه
 فيكون تقديرا للكلام ان الرياضة ليست معينة في تحصيل التوجيه ومعيّن في تحصيل

وهذا انما هو

وهذا انما هو تقديري فاعلم ان يحد كلام العقل اعلم ان المستثنى داخل في المستثنى منه واخرجه
 بالاعراض بل ان الفعل ونسبه يكون تقديرا للكلام شيء يخرج عنه الرياضة لزمعني في تحصيل التوجيه
 لا انما هو فافهم انه اعلم فان قيل المستثنى ان كان به لامن المستثنى منه فكم يترتب عليه في بطلان الاستثناء
 فكان المعنى ليس بالرياضة معينة في تحصيل التوجيه قلنا ان المستثنى ان كان به لامن المستثنى منه لا يلزم ترتيب
 حكم المستثنى منه عليه بل يترتب عليه حكم مخالف حكم المستثنى منه لان حرف الاستثناء يخرج المستثنى عن حكم المستثنى منه
 فيعطي حكم مخالف حكم المستثنى منه ان كان حكم مستثنى منه سلبا فحرف الاستثناء يعطى ايجاب ذلك
 السلب حكم مستثنى منه هذا سلبا لان معناه ليس شيء معين في تحصيل التوجيه والا فخرج الرياضة
 من ذلك الشيء قبل الحكم عليه بعدم كون ذلك الشيء معين واعطى ايجاب ذلك السلب وهو كون ذلك الشيء
 معين في تحصيل التوجيه فافهم انه اعلم الاعراب ليس فعل من الافعال ان قصته لا بد من اسم في وجوبه
 واسمه وجبه كلاهما محذوران حذف للمضورة لالة المقام عليهما وهما شيء ومعين يعين ليس شيء معين
 بينه وبين طرف المكان مجزا كما بين في الاول وهو لفظا بين وقع في قوله وبين رضو والشرين بين
 ههناك منصف الى الضم الرابع الى التوجيه وهو محذور ومحملا بالاضافة وهو منصوب لكونه مفعولا فيه لمفعول
 ليس وبين وبين الثانية زائدة وتركة محذورة بها على القول الاول ان بالاعمال الاول على نهج

سيبويه وهو المحذوف والمعطوف بالمعاد على المفعول الاول شمر محذور المتمة
 قوله او كانت الكسرة ليست اصلا معطوف على ما قبله فان قيل ان قوله هذا هو معطوف على قوله
 ان لم يكن لم يكن الجملية شرطية بل جالبة وهذا يستلزم الفاء وان تقدير الكلام حرم دقق الراء
 بعد الكسرة ان كون تلك الكسرة ليست اصلا فحق الاصلية يستلزم كون الكسرة عارضا في جميع حال
 الكلام ان هذا القول دقق الراء الكسرة بعد كسرة عارض وهذا خلاف المراد لان المراد من دقق الراء
 الكسرة بعد الكسرة بعد الكسرة الاصلية لا بعد الكسرة العارضية وكذا لو عطف على لم يكن لم يكن الكسرة

يعرف بالتأمل وان استدرج ان يكون المحجة من طبيعة تلك ان هذا القول ليس معطوف على قوله ان لم يكن ولا
 على قوله لم يكن لئلا يكون له قول لم يكن في محجة يكون قوله او كانت في حكم النفي بلزم من ذلك على النفي يكون
 الكلام مثبتا لان النفي اذا دخل على النفي يلزم ان يكون الكلام مثبتا فدل يلزم المحجة والمذكور لان قوله
 او كانت اذا كان معطوف على كين كان بمعنى لم يكن فيكون داخل على ليست اصلا يلزم بقوله لم يكن
 نفي نفي عدم اصلية الكسرة في الكلام ان كانت الزاوية بعد الكسرة الاصلية ففقط فدل يلزم ان النفي دخل
 محذوف وان قبل ان قوله او كانت لو كان معطوف على كين يلزم ان يدخل لم على النفي وهو محذوف لان ذلك
 محذوف بالمضارع قلنا ان لفظة كانت متكررة متكررة فكأن تلفظ كانت تلتفت على نفسها فدل يلزم
 لم يدخل على المضارع بل بالمضارع واعلم ان او في كلام الشيخ داخل على الكلام الانشائي فيكون للاباحية
 لا على التخيير فلا محذور وذلك موقوف على تمهيد مقدمة وعلى ان او يدخل تارة في التخيير وتارة في الامر
 فاما داخل في التخيير فموقوف على انه قد يكون لا لظرب بمعنى بل فلا يكون بعدها ان لا العمل فيكون حرف
 استئناف وقد يكون لعطف المفرد على المفرد او لعطف الجملة على الجملة فيعز الكلام الخبر الذي
 دخلت به او ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل لذلك اذا قلت جاء زيد او عمرو وعرفت
 بحقيقة احدهما ولم تعرف صدور المحجة من ايهما وقد الابهام على السمع فالكلام في هذه الصورة
 وقع للابهام لانك تعلم بحقيقة احدهما بعينه وقصدت الابهام المحيطة على المحل فكان
 صدور المحجة منهما عند المحل بل وما اذا لم تنشك ولم تقصد الابهام على المحل بل بل
 للتفصيل لانك اذا قلت هذا اما ان يكون بوجه او غير وقصدت الاستدلال على ان بوجه
 لا عرض ولا عرض لا بوجه او على انه لا وهو ولا ذلك فففيه للتفصيل واذا دخل على الامر
 فيعز على هذا الكلام الانشائي الذي دخلت عليه ومعنيان الاباحية والتخيير لانه ان حصل
 للمورد فضيلة او شرف بالجمع فهو لا باحة والا فهو للتخيير لانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو قلت

حاصل

حاصل فخر او ابن سيرين حصل للمورد بالجمع فضيلة وشرف واما اذا قلت اقرب زيد او عمرو لم يحصل
 بجمعهما في القرب فضيلة وشرف فان قيل ما الفرق بينهما قلنا ان الاباحية يجوز فيها الاقتصار
 على احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما واما ان تقر هذا واعلم ان دلالة او في الكلام الصريح
 للشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وعرف من هذه
 المعاني فيه ليست من قبل او بل من قبل اشياء اخر لان الشك يعز الكلام من قبل جملة التكلم
 والابهام يعز من قبل عدم قصده الى التفصيل والتفصيل من حيث قصده الى ذلك وكذلك الاباحية
 فانها تعرض الكلام من حيث حصول الفضيلة للمورد بسبب الجمع بينهما فان جواز الجمع
 بين الامرين في نحو تعلم الفقه او النحو انما يستفاد مما قبل العاطفة وما بعده لان تعلم
 العلم خبر وزيادة الخير خبر وكذا جواز الجمع والاباحية في مثل جابر بن ابي بصير لانك ليست مأمورا
 بجملة خمسة احد هذين الشخصين ومنها عن بحال الاخر بل لوجاس كليهما لم يكن محال لا لغير
 وانما المنه عن بحال من ليس مثل هذين الشخصين في الصلح بمعنى يجب لك بحال الصلح
 ونهيك واعتناك عن بحال غيرهم وانما تأملت هذه الكلام بمجوابه ولوازمه فهمت ماله
 ودوجه الى ما ذكرناه فيهم والله اعلم فان قيل ان او الواقعة في كلام الشيخ على ان قسم من
 اقسام المذكورة وعلى ان حكمه في قلنا ان او الواقعة في نظم الشيخ واقعة في الكلام الانشائي
 لان تقدير الكلام في نظم الشيخ ان الراوي كنه بعد الكسرة ان لم يكن قبل حرف الاستعلاء ففقه
 او الكسرة الواقعة قبل الراوي ان لا يكون ليست اصلا ففقه هذا الكلام على الاباحية
 لان الشيخ ليس امر اية في الراوي ان كانت هذه القبور وانما يصح ففقه ان كانت بذات القبور
 فكيف يكون امر اية في هذا وانما يصح ففقه لان في صحتها في حكم الترفيق فضيلة وشرف للمقا
 لا ان اذ ارقق الراوي ان في النوعين المذكورين كانت قارة على الصواب والنحو بدو هذه فضيلة وشرف
 فيمكن الكلام على الاباحية لا على التخيير فانهم والله اعلم ان الشيخ ذكره هذين

البينين

البينين بعض الاحكام المختصة للمراء وترك البعض الاخر وهو التقيد ولما كان معروفا احكاما
 من الترتيب والتقديم على التقيد موقوفة على معرفة احكامها او ردها بنقلها عليها على ما ذكرنا
 في نشره حتى يبين لك ما اورده من حكم الترتيب مما تركه من حكم التقيد فاقول فان اردت الاطلاق
 على ما فيها فاقنع لما استوعبته من احكامها واعلم ان الراجح لا يتحقق ان يكون محركة او ساكنة والمحرك
 لا يتحقق ان يكون مفتوحة او مكسورة او مضبوطة فاما المفتوحة فقد يكون اول الكلمة وهي مفتوحة
 اقسام الاول مفتوحة بعد فتحة تحو و ز فكم ولا عا وقال ربكم والثنائي مفتوحة بعد كسرة تحو
 بر و لم و طم ربكم وان كانت مفتوحة بعد فتحة تحو و ز فكم ربكم فقول ربنا والرابع مفتوحة بعد ياء
 ساكنة ريب والثنائي مفتوحة بعد الاء تحو و ل وان من ريبهم من راق والحرف الواقع قبل
 الراء في هذه الاقسام منفصل عن الكلمة التي وقعت الراء فيها جز اول بل هو جزء من الكلمة
 التي قبل الكلمة التي الراء فيها اول فيها وقد يكون وسطا للكلمة وهي ايضا حرة اقسام الاول
 مفتوحة بعد مفتوحة حرفا وحرفا او تحذف والثنائي مفتوحة بعد كسرة تحو و ز وساجوا كما
 وان كانت مفتوحة بعد ضمة عا با و ف و تا و ذ و الاء والرابع مفتوحة بعد ياء تحو و ز
 و ضيرت ومصدرهم والثنائي مفتوحة بعد الاء تحو و ل وذلك ان في يقع فتحة تحو
 اخيرا و اجزوا والجار والمجرى وبعد كسرة الاء واجزى واصبر وبعد ضمة تحو و ز فكم وسورة
 و بورك و يعوذ وقد يكون اخر الكلمة وهي ايضا حرة اقسام الاول مفتوحة منونة
 بعد الفتحة تحو و ز وفرا وسف و غير منونة بعد الفتحة تحو و ز وفرا وسف والثنائي مفتوحة منونة
 بعد كسرة تحو و ز وفرا وسف و غير منونة بعد كسرة تحو و ز وفرا وسف والثالث مفتوحة منونة
 مفتوحة بعد الضمة تحو و ز وفرا وسف و غير ذلك بعد الفتحة تحو و ز وفرا وسف والرابع مفتوحة
 منونة بعد ياء ساكنة تحو و ز وفرا وسف و غير منونة بعد ياء ساكنة تحو و ز وفرا وسف
 ولا ضير والثنائي مفتوحة منونة بعد الاء تحو و ز وفرا وسف وهذا ان في يقع بعد الفتحة تحو
 اجزا و اجزوا و باقي التفصيل مذكور في النشر فليطالع ثم ينسب

من الثاني

من الثاني هو المفهوم من الاول لا غير فان قيل لم اورده الشيخ هذا اللفظ على ان
 تقديره ان يكون المفهوم من الثاني هو المفهوم من الاول فليس في ايراد هذا فائدة قلنا
 ان الشيخ اورده هذا اللفظ ليدل على ارادة القاري التحصيل ذلك الحق للحرف لان البين
 فيه للطلب فان قيل ان ارادة القاري اذا قرئت باعطاء الحق للحروف في مقام مستحقها
 لم يكن وقا بين الكلامين لان معنى الكلام الاول ان التجويد اعطاء القاري حتى
 الحروف لها وهذه الاعطاء يستلزم الادارة ومعنى الكلام الثاني ارادة القاري اعطاء
 حق الحروف لها وهذه الادارة تستلزم الاعطاء لمقارنة الاعطاء لها ومعنى هذين
 الكلامين واحد لان الاعطاء المستلزم للادارة في الاول هو الاعطاء لازم للادارة
 في الثاني لا غير في لفائدة في ايراد الكلام الثاني بل يكون لغوا وان لم يقرب الادارة
 باعطاء الحق في قوله مستحقها كان المعنى فاعلم لان مجرد الادارة ليس صحيح
 المعنى لا المعنى على هذا التقيد ان التجويد اعطاء القاري حتى الحروف لها وادارة
 حقها والادارة ليس تجويد ولا جزء وعلى كلا التقديرين فادارة الشيخ قوله مستحقها
 كان زائدا لعدم الفائدة في الاول وفادارة المعنى في الثاني قلنا ان الشيخ اورده
 هذا اللفظ ليدل السمين على طلب اعطاء حق الحروف لها حال كونه مستحقا بمعنى
 حال كون ذلك القاري طالبا لاعطاء ذلك الحق للحروف ان يلطف القاري في ثبوت
 الحق للحروف ويجعل في ثبوتها الى ان يستعده لان اعطاء الصفا لها
 كما يقال اخذت الوعد من الحايض معناه لم ازل وانكف وزايجل حتى
 خرج منه كذا في الجا بردي والمحصل في المعصل وغيرهما وعلم من تقدير هذا ان
 قوله مستحقها حال من فاعل الاعطاء وهو القاري وكونه حاله لا يستلزم ان يكون

مستحقها اسم فاعل فيكون الواو للحال لا للعطف على قوله لف والمعنى احوال من مفعول الاعطاء
وهو الحق وكونه حال منه يستلزم كونه اسم مفعول فان قيل ان المراد من الحق في قوله حقيقة
صفة لازمة ومن المستحق في قوله مستحقها صفة المروءة كما حصره بالشرح قول الشيخ
وهو اعطاء الحروف من كل صفة واستحقها والفرق بين حق الحروف واستحقها ان حق الحروف
صفة لازمة من عس وجر وشر ورضاوة وغير ذلك من الصفات المذكورة واستحقها بائنا
عن هذه الصفات كترقيق المستقل وتنجيم المستعمل وغير ذلك فالحق صفة الزوم والمستحق صفة
المروءة انتهى كلامي فمن اين قلت لا فرق بينهما قلنا ان اردتم بالزوم ان الحروف
اذا وجدت لا ينفك عنه صفة حين حدوث ذلك الحروف فالترقيق مثل ذلك لان حدوثها
يحصل معها وكذا التجنيم لا يتقدم عن الحروف بل حصولها معا كاي شيء على هذه القول
تلفظ الحروف المستقل لا تلك اذا انطقت بها يلزم عرققة كما يلزم استقلال وكذا الحرف
المستعمل لا تلك اذا انطقت بها يلزم تنجيم كما يلزم استعلاءه بلا تقدم ولا تأخر واذا
اردتم بالمروءة عروضة في بعض التلفظ وانفكاكه في البعض لاخر من قصور القاري كما انفكاكه
بجره والهمس وغيرهما عن الحرف اذا لم يقصد بها فان قيل ان المراد من صفات الزوم ما يلزم للحروف
اولا وبالذات ومن الصفات المروءة ما يلزم لصفات الزوم وبواسطتها بعض الحروف
لان الهمس مثلا يلزم للحروف بدو واسطة والترقيق يلزم اول الهمس وبواسطته بعض الحروف
وكذا الجهر مع الترقيق لان الجهر لازم للحروف والترقيق لازم للجهر وبواسطته بعض الحروف
قلنا ان هذا القول باطل لان الترقيق اذا كان لازما لصفة الهمس يلزم ان الحروف والاصوات
من الحروف الهمسية مرفقا على ما قلتم والا يلزم تخلف اللازم عن المزموم وليس كذلك لانها
مستعينة وليس بمستقل مرفق وكذا اذا كان الترقيق لازما لصفة الجهر يلزم ان يكون الضاد

والفهم

والخاء والغين والقاف من الحروف الجهرية مرفقا ايضا على ما قلتم وهو
باطل تخلف اللازم عن المزموم لانها مستعينة وليس بمستقل مرفق فان قيل
ان الترقيق المذكور ليس بلزوم لكل صفات الزوم حتى يلزم ما قلتم بل يلزم
لصفات الاستقلال اللازم للحروف فلم يلزم المستعينة ح مرفقا قلنا
الحال على ما قلتم لكن في لزومه لصفة الاستقلال نظر فان قيل ان عدم
لزومه للاستقلال لا ينافي في كونه صفة عروضة في ثبوت كونه صفة عروضة
قلنا لا نسلم عروضة للاستقلال بل الحروف مثل عروضة الاستقلال للحروف
وعلى تقدير التسليم لا دلالة في قوله واستحقها على صفة المروءة لان دلالة
السين على الطلب مع الاجتماع على ما نقلنا عن الائمة لا غير واعلم ان
حدوث هذه الصفات حين حدوث الحروف لا يتعاقب بعضها بعضا فكانت
النتيجة تتبع القصد وكلما اردت احدهما ينشأ الاخر بقصدك واعتبارك
لا تفقد ما نأتمل احدهما ولا تأخر اذ انشأ الاخر لحضر لهما دفعة واحدة فافهم

ما قلنا والله اعلم بالصواب شرع الجزري

قوله في الاستقلال والقادر اسم لمقطع وهو صفة واستقلال من استقلال
يستعمل من باب الاستفعال من الطول وهو الاستعداد يقال طال الشيخ اي منذ استقل
في الخروج عن حرجها الى ان يتصل بخارج الامر الشيخ باستقلته ولاصل هذه الائمة
مستعلية واعلم ان اوردني الائمة المذكورة من قوله صفاتها جهرية وقوله صفاتها لا استقل
ثمانية عشر صفات في اثني عشر في اول شرح قوله صفاتها ا ه اجمالا وصحى جهرية وقوله صفاتها لا استقل
وهي عشرة واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر
واستقلته وبينا كل واحد منها وورده في موقعه بيان اواقعا وضحي بغير القناعة ولا بجانح الى غيره

وشعرنا ان ذكر الاربعة والاربعين صفات من اثنين وستين صفات الاول حروف الهلة وهي الالف والواو
 والياء وسببت هذه الحروف الهلة لما فيها من التغيرات المطردة وقد جعل بعضهم الهرة من الالوان
 اللازم في كثير من الالوان كذا في شرح الجارودي للثانية وقد فهم الراء من حروف الهلة لا انقلابها
 صخرة كان في هذه نقول ماء والثانية حروف المد وهي ثلاثة الالف والياء والهمزة قبلها كسرة والواو
 الكسرة قبلها ضمة وانما سميت هذه الحروف حروف المد لان المد لا يمتد بشئ من الحروف الا بعد
 الحروف اذا لا يصح ان يكون او همزة سواء وقعت تلك الهمزة قبلها على مزهوب ورش او بعد
 على مزهوب الجهر او لا لانها مدات في النفس والالف اصل في ذلك لان مدية لازم للزوم
 فتحة ما قبلها والواو والياء بخلافها لان مدية ما ليس بلازم لعدم لزوم الفتح قبل الواو الكسرة وكثرة
 قبل الياء الصلة كما في فلتواوشى اولانها منوكة من الشباع حركة ما قبلها والالف الكسرة حروف
 القصص وهي ما عدا حروف المد واللين وهي ستة وعشرون حرفا عدم المد واللين فيها والاربعة حروف
 الجوفية وهي حروف المد المذكورة قال الخليل انما نسب الى الجوف لانه اخر انقطاع مخارجهم ومن قال ابو
 محمد ومكي وزاد غير الخليل الهمزة فيهم لان مخارجهم من المصدر وهو يتصل بالجوف قال الشيخ الجزري في
 نشره قلت الصواب اختصار هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة لانهم لا يعتمدون على مكان
 حتى يتصلوا بالهمزة بخلاف الهمزة والخامسة الجوفية وهي الحروف الثلاثة المذكورة ايضا والجوف
 عبارة عن قضا الفهم والخلق والامتلاء هذه الفضا بهذه الحروف لعدم اعتبارهم من الجوف
 سميت والاربعة الهوائية وهي الحروف الثلاثة المذكورة ايضا وانما سميت بها لان
 كل واحد منها ينهي في الفم عند التلفظ بها كالي الالف امكن في هوله الفم من الياء والواو في هولة
 ذلك انك ترفع في تلفظ الياء لسانك نحو قلت الاعلى وتضم الشفتين في تلفظ الواو
 فيحصل عمل العضو والالف ليس كذلك لانك تجرد في تلفظها الفم والخلق مفتحين
 غير معتنيين على صوتها وبعضها لا تضغط فتكون في هواء الفم ولذا لم ينسبها بعضهم
 الى الهواة خاصة وسميتها الهوائية ان كان من الهواة يضم الراء بمعنى الصعور ويفتحها بمعنى
 الغزول كذا نقل الجارودي عن شرح ابن مالك وابن الحاجب والهمزة ومن تابعهم كذا فخرج

امام

امام الجعدي في لغة الهوى وهو في هذه الحروف تسعة هاء من هذا القبيل في منتهاها وهو بها حصولها
 في مبداء في منتهاها وهو تسميها جريها في الهواة الهية والاربعة حروف الذوب وهي الثلاثة المذكورة
 ايضا وتسمى الذوب لذبها بانقلاب بعضها الى البعض والهمزة حروف الصلبة وهي ما عدا حروف
 الهلة وما عداها مع الهمزة او ما عداها مع الهمزة او ما عدا الحروف الهلة والهمزة والياء وما عداها
 اربعة وعشرون حرفا فان كان حروف الهلة خمسة او خمس وعشرون حرفا ان كان حروف الهلة
 اربعة وستة وعشرون حرفا ان كان حرف الهلة ثلثة والثلاثة المحيطة وهي غير الالف والياء
 والواو واللين الخمسة او تسعة في مخارجها وليس حروف المد يخرج يعتمد عليه وتغير فيه او غير الالف
 على القولين احد القولين ان يكون غير الالف والياء والواو مخير لان هذه الحروف الثلاثة
 لم يعتمدن الجوز وغيرها يعتمدن على حيز وتاثيرها ان يكون غير الالف مخير لان الفم والخلق
 لم يعتمدن في تلفظ الالف بعضو وليس كذلك الياء والواو لان عمل العضو يحصل في تلفظها
 وان لم يكونا مخيرا فيحصل عمل العضو الحقا بالمحيز والعاشر الخفية وهي الاربعة الهواة
 وحروف المد سميت هذه الاربعة خفية اما خفاء الجهد وظاهروا لالف فتوهها بالزوايد
 يعني بالصلة والاشباع ولذلك جاز حذف الواو والياء جمعها ان كان قبلها
 ساكنة واما الثلاثة الباقية خفية ايضا ولذلك فزين بالمد عند الهمزة فالالف اخفى
 الباقين لان الالف لم يعتمد عند حروها على عضون من اعضاء الفم بل حروها من هواء الفم
 الى ان ينقطع النفس والصوت في آخر الخلق ولا عمل العضو في حروها ولذلك كانت اخفى من الباقين
 لان الشفتين واللسان يعملان في حصولهما ولذلك قل حفا وهما من حفا هما والواو والياء
 البدينية وهي غير الاربعة المذكورة وهو خمسة وعشرون حرفا سميت بها لبيانها في فمها والواو والياء
 عشر المتصل الواو لانها لا تنهي في مخارجها الى ان يتصل بمخرج الالف سموها متصل

قال الجعري والياء كذلك والالف في المد وان ثلث عشر الجرس وهي الهنق
والجرس في اللغة الصوت يقال جرس الحبل اذا صوت ويقال ايضا جرس الكلام اذا تكلمت به ولما
كان الصوت نغما عند النطق بها سموها بجرس فكأنهم قالوا انها حرف صوت في تحته النطق بها
فان قيل ان الصوت بقرن كل الحروف عند النطق بها فما الوجه لانتسابه الى الصوت دون غيرها
قلنا نعم كذلك الا ان الهمزة لها مزية صوت ليزن بها الشدة والنفذ رفع الصوت ونبرة المعنى
رفع صوته ولذلك جوزوا التصرف فيها بالتحفيف والبدل والخذف وبين بين لا يستغفلا ولا يفتل
في الكلام فلما كان في التفتت بها زيادة صوت على صوت ساثر الحروف نسبوا الى تلك الزيادة
فقالوا بها بجرس وقال ابو الحسن في شرحه للشافعية لم يقع الالف بالجرس ايضا لانه لا
معتمد له في الحلق او الجرس الصوت الخلق فاعلم من تقديره ان الجرس يطلق على معنيين
احدهما الصوت الشد به وثانيهما الصوت الخلق كما في الهمزة لثبوتها صوت بالشدة والالف
صوت بالخفض لعدم اعتماده في شئ من الحلق والرابعة عشر الحروف المعتوف ومن لم يفتح
ايضا والهمزة في اللغة الصوت القوي وسميت بها لان الصوت لما اشتد في خروجها من العنق
وقوي سموا بها باسم لانها وهذه الصفة تستلزم الصفة الجرس لان قوة الصوت تستلزم
شدته الصوت كما صرح الجعري في كثره لانه قال في ترتيب الحروف المعجمة والجرس الصوت
الشديد والهمزة القوي والياء عشرة المسموت من الهمزة فالهمزة الخفة ويقال
رجل هصتات اي تخفيف كثير الكلام والمسموت الهاء والهمزة لان الهمزة بمعنى الضعف
فلما كان الهاء ضعيفا خففها والهمزة ضعيفا لما بها من التحفيف الى خواصها سموها بها
فكانت اسمها هاء الا لضعفها في ضعفها وخفتها وحقتهم وقول الخليل يدل على ان الهاء
مسموت لانها قال ولولا الهمزة في الهاء لاشتبهت الهاء واعني بالهمزة الهمزة القوية

فيما دون

فيما دون صوت الهاء وقبل ان التاء مسموت سميت به لضعفها وخفتها وذلك ان النفس
لا يجري عند الوقف عليها ولم يظهر ان الشدة او خبث النفس عندها فيحقق ضعفها وخفتها
وذلك ان النفس لا يجري عند الوقف عليها ولم يظهر ان الشدة او خبث النفس
عندها فيحقق ضعفها وخفتها كذا علق ابن الجايب في شرحه للمفصل وقبل ان ما ذكره
في المفصل من ان التاء مسموت كانت غلط من قلم انسخه والياء عشرة حروف الزيادة
وهي عشر حروف ويجمعها فوك يا اوس هل تمت ويجمعها ايضا فوك لم يأتنا سهر
وحروف اليوم تنال وجمع هذه الاقوال بعضهم في بيت واحد وقال يا اوس هل تمت
ولها يأتنا سهر فقال اليوم تنال ولما كانت هذه الحروف مختصة بالزيادة سموها
حروف الزيادة واختص تلك الحروف بالزيادة دون غيرها لان الاولى بالزيادة حروف
المد واللين لانها اخف الحروف واقلها كلفة فان قيل ان الواو والياء ثقيلتان لعل
العضو في خروجهما كما يعمل العضو في خروج ساثر الحروف غير لالت ولهذا ثقلان في الالف
الا حوالا الفا فلا شئ قلت انهما اخف الحروف ايضا فلما كان ثقلها بالنسبة الى الالف
ولهذا ثقل الى الالف فخصه واسما بالنسبة الى غيره من الحروف فخصفان فان قلت ان حرف
الزيادة الباقية من الحروف المدها كان انقل منها ينبغي ان يقع فيها التغيير كما وقع
فيها فلم لا يقع فيها كما وقع في حروف المد قلنا ان هذه الحروف الباقية انقل منها على ما قلنا
لكن الانقباض لا نوجب التغيير ولا تقلد وحده بل لا بد فيه من التبيين والمدينة فلا علم للبيان
والمدينة في الباقية لم يقع الانقباض فيها لعدمها فيها وان وقع فيها التغيير والانقباض من جهة وثانية
اخرى ولعل هذه المناسبة جعلت تلك السبعة الباقية حروف الزيادة لثبوتها بينهن اما
الهمزة فجعل منها الحجة مخزها مخز الحرف لانها لا تقلد لها عند التحفيف الى الالف واخوية
واما الهاء فجعلت ايضا منها لان مخزها مخز الحرف لانها لا تقلد لها عند التحفيف الى الالف واخوية
مخزها لعلها لا تقلد ولا بعده كذا في الجار يرى ومن جهة خفتها وابدالها كان منسبة بينهما

بعينها ما خففها فخطاها وما ابدلها فلان الواو ابدلت الى الهاء في صناد ومن الياء في نحو صفة وما
 الميم فقلت منها المناسبة بينهما وبين الواو في المخرج وبين حروف المد لان غنتها مشابهة للثنية او ما
 النون فقلت منها لان فيها غنة متميزة في الخشوع استدار الالف في الحلق وما التاء فقلت منها لابلها
 من الواو كما في تجاء وثرثا وما السين فقلت منها المناسبة لصغيرها الميم حروف اللين ولغيره مخزها
 من مخزها ان ذلك هذا قالوا استخفي في مخزها عكسوا في سست يعني ابدلوا السين من السين لان اصل السين ابدلوا
 السين الى التاء ثم ادغموا التاء في الالف في الثانية المقلوقة من السين فقالوا سست
 واما اللام فقلت منها القرب مخزها من مخز النون ولذلك يدغم فيه النون كي من لدن فان قيل
 ان سائر حروف الباقية قد تكون زائدة ايضا كما تكون اصلها تجلب وقد يدغم فيها الهمزة فتعطي
 تلك العشرة وتسببها بحروف الزيادة قلنا ان زيادة الباقية مختصة بالالف والنون والسين
 اعا زيادة العشرة لورايم لانها قد زادت لاجلها وما قد زادت لغيرها لانها زادت
 لافادة معنى كتمزة اذهب وتارة المعوض بكم اللهم وتارة التفخيم بكم زدكم وتارة لكمة
 كواو عمود وتارة لساكن التلطف كالف الموصل والباقية لم يزد لهذه الا سورا على الالف والنون
 ولما كانت زيادة هذه العشرة اعم في النوعين وغيرهما سموها حروف الزيادة ولم يستعملوا
 لاختصاصها في النوعين ولم يعتبروا زيادتها فيها كما انها لم يكن حروف زيادة هذه المحصل ما في
 شرح الحاربي للثانية والسابعة عشر حروف الزيادة وهي حروف الزيادة
 المذكورة ايضا سموها بما ان زيادتها لما كانت اعم في النوعين وغيرهما على ما ذكرنا قبل سموها
 بالزبدية اشارة على كثرة زيادتها ولا فرق بين التسميتين لان المفهوم منهما نسبة تلك الحروف
 الى الزيادة وان فهم معنى المفعولية في النسبة والثامنة عشر المذبذبة سببت بها تلك الحروف
 ايضا لثقلها في الهمز فسموا بها في اصلها وزيادتها والتاسعة عشر الحروف الاصلية وهي ما عدا
 الحروف العشرة لانه لم يقع في كلام العرب في الاسماء والافعال الا اصولها من غير اعتبار زيادته
 للالف والنون والتضعيف والعشرون حروف الابدال وهي اربعة عشر حرفا وجميعها اولهم انصت
 يوم حرس طاه زل وانصت من الانصات وهو ان يكون في يوم ظرفة وجه مبتدأ مضاف الى
 طاه وعلم وزل من الزل وهو غير مبتدأ والخرف مضاف الى الجملة اي انصت في هذا اليوم

وقال بعضهم حروفه ثلثة عشر بجمع استخجده يوم طال وقولهم هذا ليس برضى لانهم استخرجوا
 الصاد والزاي وهما من حروف الابدال لان العرب يقولون صراطا بالصاد في سراط وصر
 بالزاي في صقروا ورو السين وهو ليس من حروف الابدال فان قيل ان السين من حروف
 الابدال لان السين الثانية من السمع مبدلة من الطاء لان اصله استمع ابدال التاء الى السين
 كي ترى قلنا ان المد من حروف الابدال ما لا يكون مبدلا لادغة الادغام والاليزم
 ان يكون جميع الحروف التي تبدل لادغة الادغام من حروف الابدال لان جميع الحروف
 غير حروف صوى مشغرة تبدل لادغام والياء والياء والواو والهم وان كان من حروف صوى
 مشغرة فهي من حروف الابدال فيكون غير الصاد والسين والفاء والراء من حروف الابدال
 وفادها فلا يصر لانه يلزم على هذا التقديم ان يكون حروف الابدال اربعة وعشرين
 حرفا غير الاربعة المذكورة وليس كذلك لان حروف اربعة عشر حرفا وليس عشرين حرفا
 والحاربي والعشرون الراجع وهو حرفان وهما الميم والنون فكيف كان سموها راجعا لان مخزها
 عند كونها مارجع الى الالف والجنس فيكونان غنة فلا نقلها لهما الى الغنة سموها راجعا
 والثاني والعشرون التاء لم وهو ما عدا الراجع لاسمها عن الرجوع والاشتغال بحيزه
 والثالثة والعشرون المشربة بمعنى الخالطة بكسر اللام وقحها وهي التي زادت على السبعة
 والعشرين نحو الصاد والمثبة بالزاي وهي بين الصاد والزاي في مثل قصدية وقصدون
 وهرة بين بين وهي ثلثة انواع بين الهرة والالف نحو شال وبين الهرة والواو
 نحو مستهزون وبين الهرة والياء نحو شل وغيرهما من الحروف التي فرغت على التسعة
 والعشرين حرفا فصحة او مستهجنة اي قيمته استهجن اذا وجد شيئا قبيحا ولم يكن
 هذه الحروف ما صلا من اختلاف الحرفين سموها مشربة بمعنى الخالطة والاربعة والعشرون
 حروف التفخيم وهي الحروف المتعلية وتقيم اطلاق التفخيم عليها ما صواب من تخفيض
 اطلاقه على المطبقة لان التفخيم تسامين والتسامين في المتعلية لازم لاسمها

وان قوى التقدير في الاربع المطبقة منها لان انطباق اللث الى الخلت الاعلى عند النطق
 بها بقوى التقدير فيها كذا في الشرفان قيل ان القدم عبر واعبر نسبة المذكورة بالمستعيلة
 وعبر الاربع منها بالمطبعة ولم يطلقوا عليها الفضا التقدير ولم يستعملوه فيها فقلدي شئ تقول
 انها حروف التقدير قلنا ان التقدير والتعليق عبارة عن تعيين الحروف كما في المرتبة
 واللام والراء كسبهم لما رواه في الروايات واللام الثانية المشددة من اسم الله فيما يصلح
 وتقييم اللام مع الالف فيما يصلح في روية ايضا نحو الصموة والطلاق حصوا لفظ التقدير
 في الروايات واللام الثانية المشددة من الله فيما يصلح والتعليق في اللام مع الالف فيما يصلح
 في روية ورش وتركوا استعمالها في المستعيلة الا قبل ذلك كفاء باسم المزوم للتقدير
 والتعليق وهو المستعيلة والمطبعة لان العرض من الطلاق هذه الالف لا التنبيه عليها به
 الالف لا التنبيه باسم المزوم وهو المستعيلة على اعطاء هذه الصفة فافهم الله اعلم
 وانما سوا العشر حروف لترقيق وهي ماعدا حروف التقدير والترقيق انحاء الحروف
 والرسالة والعشرين حروف الالة مصدر فذلك املاكت الشئ امالة اذا عدلت به
 الى غير الجهر التي صوته او يقال ايضا مال الشئ يميل ميلان اذا انخرط في القصد في الاصطلاح
 عبارة عن عدول الفتح عن استوائها الى الكسرة وذلك يستلزم خط الفتح شبهة على الكسرة
 فيغير الحرف بينهما وبين الكسرة ثم ان كان هناك الف بصير بين الالف والباء لا محالة فيه
 والى هذا اشار الامام الجعفي بقوله قابل الالة الالف ومن الحركات الفتح والالة جعل
 الالف كالباء والفتح كالكسرة والثامنة والعشرون المنتهية وهي ثمانية وعشرون حرفا
 غير الالف وبسبب هذه الحروف بها لا تنصبها واستقامتها والانتصاب هو الاستقامة
 والثاس والعشرون حروف الصم وهو الالهام وهي ماعدا الحروف الخلقية قال الخليل في كتابه
 العين حروف الصم هي التي ليست من الحلق ولما كان هذه الحروف منها في خروجها من الفم
 واستحكم فيه سموها صموا والثلاثون فوات الفتح وهي الصاد والفاء والذال والزاي سميت

هذه الحروف

هذه الحروف بها للحجق الصوت عند الوقف عليها بسبب كذا في الكثر والجارى والثلاثون
 الخالية منه وهي ماعدا هذه الاربعة وهو خمسة وعشرون حرفا والثاني والثلاثون المستقرة
 وهي ماعدا حروف القلقلة لكونها خاليا عند الوقف عليها عن قلق اللث وحركة كذا في الكثر
 والثالثة والثلاثون المقطوعة وهي ثلثة اعراف مجعها واولى التي تغلب من غير صاعده
 كذا في الكثر والاربعة والثلاثون الخيوضة وهي تسعة اعراف مجعها ابو حنيفة الى ابن
 بطرء عليها الحذف الا حلا في والاغنيا على والحذف اسقاط الحروف بلا حذف والحذف
 والثلاثون الثابتة وهي عشرون حرفا غير الخيوضة كذا في الكثر والاربعة والثلاثون
 حروف الحلقية وهي الستة المعروفة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الحلق نسيب الى
 ما يخرج منه ولم يعد الالف منها لانها يخرج من هواء الفم وان اتصل الى اخر الحلق
 ولما لم يقتصر في خروجها على الحلق فقط بل يبع الحلق والفتح لم يبعث من الخلقية ولم يذكر
 معهن والاربعة والثلاثون الحروف المهوى وهي الحفان القاف والكاف فلما خرج هذه
 من الموضع الذي وقع بين الفم والحلق نسب اليه قال الجوهري في صحاح الالهامة الهنة
 المطبقة في افضل سقف الفم وقال في موضع اخر الهنة ضرب من القاف فذوق قال في موضع
 القنفذ المكان الذي يثبت فيه لبة ملتفة فعلم من هذه التقدير ان الهنة هنا هو
 المكان المطبقة في افضل سقف الفم والثامنة والثلاثون الحروف الشجرية وهي
 ثلثة الشين والياء المنقولة بالنقطتين من تحت والجيم من شجر الفم بفتح الشين وسكون
 الجيم وهو السدق كذا خرج بعض الكتاب رحيل المنفصل السدق بالهمزة جانب الفم وفتح السين
 والذال سعة السدق كذا في الصحاح والمراد منها هنا مخرج الفم بين وسط اللث والحنك
 الاعلى قال الخليل الشجر مخرج الفم اي مفتحة وقال غيره الشجر مجمع الحنيتين كذا في الرعاية وفي
 الطاصرة فلما كانت هذه الحروف خارجا من الشجر الذي هو مخرج وسط اللث وانحلت
 الاعلى سموها بالاشجرية والثاس والثلاثون الحروف لاسلية وهي ثلثة اعراف ايضا القاف

والسبب والارزاق والاسلمة مستحق الملك والاستدراك كون الشيء دقيقا وهو غرض الغلظة
ولما كانت هذه الحروف خارجا من الاسلمة التي هو مستحق الملك وهو موضع في الملك الى
نهاية طرفيه من جانب الفم نسب هذه الحروف اليه لانه في الرعاية والظاهرة وغيرهما من الكتب
المعتبرة والاربعون الحروف للنطقية وهي ثمانية عشر الحروف الطاء والدال والذال والظاء
النون وتحتها سقفا الفار من الفم ولما كانت هذه الحروف خارجا من سقفا الفار الاعلى
نسب اليه والجارى والاربعون الحروف للتوتية وهي ثمانية عشر الحروف ايضا الطاء والدال
الجمادى والذال المنقولة بثلاث نقط من فوق والذات هي اللحم المركب فيه الانسان نسب الي
ما يخرج من منه والذال والاربعون الحروف للشفوية ويقال لها ايضا شفوية وهي اربعة
الواو والياء والميم والفاء فكل حرف من هذه الحروف من الشفوية نسبة اليها واذا انفتحت هذه الالف
والاربعون صفات التي ذكرنا كلها الى ثمانية عشر صفات التي اوردها الشيخ في الالف السبعة
الذكورة كانت اربعة اشياء وستين صفات على ما ذكر فيما قبل واعلم ان لكل حرف صفات متعددة
ايان لك لكل واحد منكم صفات اذ كل حرف واحد من الحروف على ترتيب الحروف مع ذلك صفاته
عقبه ليعلم ان لكل حرف كم صفات فله اربعة خمسة وعشرون صفات مجبورة ومستقلة ومنفحة
ومصمتة وشديدة وعظيمة على قول ومقصورة وجوفية على قول وصحيحة على قول ومختيرة وبينية
وجرس وممتوت وزائدة ومزبذبة ومبدلة وسالمة مع الرجوع ومرفقة
ومنتسبة وخالية علم ومستقرة ومحدوفة وحلقية ولها اثنتان وعشرون صفات وهو منفصل
ومنفتح ومصمتة ومهموس وعليل على قول ومقصود وصحيح على قول ومختار وحقيقي وزوارة
ومزبذبة ومزبدب ومبدل وسالمة مع الرجوع ومرفق ومحال ومنصب وخالية ومستقر
ومحدوف وحلقى ولها اربعة وعشرون صفات مجبورة ومستقل ومنفتح ومصمت
ولين وعليل وممدود وجوي وجوي وهوائي وذائب وحقي وزائد ومزبذبة ومزبدب ومبدل
وسالمة مع الرجوع ومرفق ومحال ومغلوب وللعين المهملات ثمانية عشر صفات
ومجبر ومستقل ومنفتح ومصمت وبينتي ومقصود وصحيح ومختار وبين وسالمة مع الرجوع
ومرفق ومنصب واصتم ومستقر وثابت وحلقى والهاء المهملات ثمانية عشر صفات وهو

ومستقل ومنفتح ومصمت ومهموس ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب
واصتم وحال ومستقر ومجروف وحلقى وللعين المعجمة سبعة عشر صفات مجبورة ومستقل
ومصمت ومستقل ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب
وحال ومستقر وثابت وحلقى والحاء المعجمة سبعة عشر صفات وهو منفصل ومصمت ومهموس
ومستقل ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب وحال ومستقر
وثابت وحلقى والمخاف سبعة عشر صفات مجبورة ومنفتح ومصمت وشديدة ومستقل
ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر
وثابت ولهموي ولكاف ثمانية عشر صفات مستقل ومنفتح ومصمت ومهموس وشديدة ومغلف
وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر وثابت
ولهموي ولعين سبعة عشر صفات مجبورة ومستقل ومنفتح ومصمت وشديدة ومغلف ومستقل
وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر
وشجرية ولثلاثين سبعة عشر صفات وهو منفصل ومنفتح ومصمت ومهموس ومنفتح
ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال
ومستقر وثابت وشجرية وللباء المنقولة بنقطتين ستة وعشرون صفات مجبورة ومستقل
ومنفتح ومصمت ولين وعليل وممدود وجوي وجوي وهوائي وذائب وحقي ومنفصل وزائد ومزبدب
ومزبدب ومبدل وسالمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر ومغلوب ومحدوف
وشجرية وللضاد المعجمة سبعة عشر صفات مجبورة وهو مصمت ومستقل مطبق ومستقل
ومقصود وصحيح ومختار وبين واسلمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم ومستقر وثابت
وللام عشرون صفات مجبورة ومستقل ومنفتح وبينية ومذلة ومقصود وصحيح ومختار
وبين لائيه ومزبذبة ومزبدب وسالمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر وثابت
ولنون عشرون صفات مجبورة ومستقل ومنفتح وبينية ومذلة ومقصود وصحيح ومختار وبين
وزائد ومزبدب ومزبدب وسالمة مع الرجوع ومرفق ومنصب واصتم وحال ومستقر وثابت ومحدوف
ولراء المهملات عشرون صفات مجبورة ومستقل ومنفتح وبينية ومذلة ومحدوف ومكرو مقصود

وصح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع ومرفق وممال ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت
 ولطاء المهمل ثمانية عشر صفات مجهود وصمت وشديد ومطلق ومقتل ومقصود
 وصحيح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال وثابت ونطق
 واللام المهمل ثمانية عشر صفات مجهود ومستقل ومنفتح وصمت وشديد ومقتل ومقصود
 وصحيح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال وثابت
 ونطق ولتاء المنقطعة بنقطتين من فوق احدى وعشرون صفات مستقل ومنفتح وصمت
 ومهموس وشديد ومقصود وصحيح ومخير وبين وزائد ومزبدية ومذنب ومبدل والمخرج
 الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت ونطق والظاء المعجمة ثمانية عشر
 صفات مجهود وخو وصمت ومستقل ومطلق ومقصود وصحيح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع
 ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومنفتح ومستقر وثابت ونطق والظاء المعجمة ثمانية عشر صفات
 مجهود وشديد ومستقل ومنفتح وصمت ومقصود وصحيح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع
 ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومنفتح وصمت ومهموس ومقصود وصحيح ومخير
 وبين واصل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت ونطق والصاد
 المهمل ثمانية عشر صفات رغو وصمت ومهموس ومستقل ومطلق وصغير وصحيح ومخير وبين واصل
 ومبدل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومنفتح ومستقر وثابت والسين
 المهمل احدى وعشرون صفات رغو ومستقل ومنفتح وصمت ومهموس وصغير ومقصود وصحيح ومخير
 وبين وزائد ومزبدية ومذنب والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت
 والسين والظاء المعجمة ثمانية عشر صفات مجهود ورغو ومستقل ومنفتح وصمت وصغير ومقصود
 وصحيح ومخير وبين واصل ومبدل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومنفتح
 وثابت والسين والظاء ثمانية عشر صفات رغو ومستقل ومنفتح وصمت ومهموس ومقتل ومقصود
 وصحيح ومخير وبين واصل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت
 ونطق والباء المنقطعة بنقطتين احدى من تحت ثمانية عشر صفات مجهود ومستقل
 ومنفتح وزائد ونطق ومنتقب وامتج وخال ومخزوف ونفق والميم احدى وعشرون
 صفات مجهود ومستقل ومنفتح وبين ومقتل ومقصود وصحيح ومخير وبين وزائد ومزبدية ومذنب ومبدل

وواجم ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومستقر وثابت ونفق والواو اربعة وعشرون
 صفات مجهود ومستقل ومنفتح وصمت وبين وعليل ومحدود وجوفي وهوائي وزبد
 ونفق وزائد ومزبدية ومذنب ومبدل والمخرج الرجوع ومرفق ومنتقب وامتج وخال ومقتل
 ومخزوف ونفق ثمانية عشر صفات كل حرف غيب ودخا فم ما ذكرنا من الصفات
 وثمانية على التفصيل فافهم والله اعلم ثم شرع الشيخ بعد انما ذكر الصفات السابقة
 للحروف بيان لزوم التجويد وجوب فقال والاخذ بالتجويد لاجل ما ذكرنا من الصفات
 شرع الخري الممتعة قوله وسول بها لفظة ها اصد هي وهو
 موضوع للمفرد الموثق كوضع هو للمفرد المذكور حذف ضمة الباء او لا ثم قبلت بالالف
 لدخول الالف بينهما وذلك ان الضمة المذكورة اذا تعاقب بالحرف المكسور قبلت
 الواو باء نحو دعي وعزى لان الواو اذا وليت الكسرة يلزم قبلها باء نحو دعي وعزى
 لان الواو فيها قبلت باء لا لك ما قبلها فان قيل ان قبل الواو فيه ليس بمكسور
 بل مضمو وهو لا قلنا نعم لكنه حرف ضمي غير حصين بينهما فكانه كان ما قبلها مكسور
 ثم كسر الهمزة لاجل الباء بعدهما فصار بهي باسكان الباء لعدم انتقاله كما سبق
 تفصيله في بيان ضمير الحزم من عليهم واذا تعاقب ضمير الموثق بالحرف المكسور قبلها
 كان هي ايضا بهي في المذكور الموثق واحدا فابدل بادهي الموضوع للموثق الفادو
 ببدل باؤه الفادو لا اشتباه لانك اذا قلت بهي فاعلم ان الهمزة قبلت بالالف
 بهي ضمير مذكر ابدلت باؤه غي الواو لاجل كسره ما قبلها ام ضمير مثنى باؤه غير بدل
 عن الواو شرع الخري الممتعة ثم ان الخادج لما بين مخارجه الحروف بنماها
 شرع في صفاتها فقال رحمة الله عليه صفاتها اء واعلم ان الحروف
 تنقسم باعتبار صفاتها الى اقسام كثيرة وذكر بعضهم منها اربعة واربعون
 صفات في بيان الوجه المحكي وبعضهم زاد عليها البعض الاخر نقص البعض
 ما هو المشهور من الصفات وعددها في قوله جهز ورضوا الى قوله لا تسفل وهو
 البيت الابع من الابيات التي وقعت لاثبات الصفات وها انا بين ما اورد

وهو ثمانية عشر صفاً ثم ذكر بعد بيانها اربعة واربعين صفاً وهي التي انقرد في ذكر بعضها
 ابو محمد لكي في كتابه رعايته وانقرد في ذكر بعض آخر منها ابو ابراهيم الجعفي في آخر كتابه
 كثر العاني واقصافاً في ذكر منها في كتابهما فيكون جملة ما اثنى وسنن صفاً وذكرها
 هنا ليكون النظم مستغنياً عن غيره لاستغناء على ما ينبغي من التفصيل والتوضيح
 وفي قوله صفاً الى آخره ليست تحس صفاً مع الالة الى اسنادها بقوله والصفة
 قل ثم ياتي اسنادها في الابنية الثلاثة الالهية والمراد من الصفاً احوال الحروف كما ياتي
 فيما سبق قوله جهر مصدر جهر يخرج من الباء ان كان كاشفاً عن الفعل على انه مفعلة
 رفع الصوت يقال جهر بالقول اذ رفع به صوته كذلك قال صاحب الصحاح والمراد منه
 هنا القوة وذلك ان الحروف المجردة لما منع جري النفس عند خروجها لقوتها
 في نفسها وقوة الاعتناء عليها اى على مخارجها لم يخرج من الا بصوت قوى فيلزم
 رفع صوته ولا يصل ذلك سمي للارم الذي هو اعلان الصوت ورفع في الارم
 الذي هو تلك الحروف نفسها وجملة المجردة تسعة عشر حرفاً يجمعها قولهم ظل
 قوتهم يفتن اذ غزا جند مطيع وكون كل هذه الحروف مجردة مذهب المتقدمين
 وخالف المتأخرين فجعل البعض لوقال انها بين المجردة والمهموسة لكان اقرب
 ان الضار بعيد عن المهموسة ان العين بعد اصباح المهموسة ان انطلقت
 بها فتطينت لذلك فان قيل ان القاف والياء والهمزة والجيم والذال والطاء
 والعين مجردة على ما قلت لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكناً بعد احوال
 الهمزة عليها لم تجد شيئاً من جريان النفس معها وهذا مما لا يشك فيه واما الظاء
 واللام والراء والغاء والذال والعين والزاي والالف والنون والميم والبا والظاء
 سلم كونها مجردة لانك اذا تلفظت بكل واحد منها ساكناً بعد احوال الهمزة
 عليها تجري النفس على التقادرات الا ان جريانها مع الهمزة عن الالف لا عن الفيم وكذا
 مع النون عن الالف فلما ان المراد من جريان جريانها عند النطق بها مع الحركة وهو منع
 فيما ذكره لانك اذا شربت نطق كل واحد منها مع الحركة وجدت النفس حين الزرع
 فيها محتبس وان كان الاحتبس عند شرب النطق بكل واحد منها مع الحركة على التقادرات
 فان قيل ان الاحتباس في الجملة اذا كان كافي في المجردة وجب ان يكون غير لها من الحروف

المهموسة مجردة لان كل ما يمنع النفس على التقادرات الا الراء وذلك الحرف عبارة
 عن المقطع العارض للصوت وخروجه لا يكون الا تحريك الالة والتفاد بعضها ببعض
 وتماسك له وهو يستلزم امتناع النفس سواء كان بالكلمة او بالبعضة لانه في
 نطقه بالالف والياء والراء على ما مضى ذكره وجدت النفس متمسكة وهذا مما لا يشك
 فيه وليس كذلك ان انطلقت بها جري النفس معها بكمالها لا تجد فيه منعاً فقلنا
 اللهم لا اذا عند الشروع في نطق المهموسة جريان النفس اكثر واغلب الحقوا بما
 هو لا يمنع النفس بالكلمة وهو الراء وسكوها مهموسة فان قيل ان الا نطق بين جريان
 النفس عند نطق السين والصاد وبين جريان القير عند نطق الزاي وكذلك لا نطق
 بين جريان النفس عند نطق الثاء وبين جريانها عند نطق الظاء والذال وكذلك
 الحاء مع العين في الوجه يجعل السين والصاد والذال والياء من المهموسة والباقية
 المذكورة من المجردة قلنا لا يحل عدم الفرق لان النسبة لاصغافك تحريك
 الالة في المجردة واذا هتمت في نطق المجردة اعطاه الحققة لا بد من تحريك الالة بالزة
 وهو يستلزم احتساب اكثر النفس يقرب من ان يكون محبب بالكلمة والمهموسة
 ليست بمناسبة المجردة ومثلهما فافهم والله اعلم بحقيقة الحال وقوله ورضو
 كلمتان احدهما واو العطف والثانيهما وضوماً خور من الرخاوية التي بمعنى اللين
 وهو اسم ماله اللين كما هو المفهوم من استعمال القوم قال الجوهري في كتابه الصحاح
 شئ وضو بكسر اللز وفتحها اى هين ورحى الشئ يرحى ورضو وضو ايضا اذا صار
 رضوا انتم اى كلامه ولم يذكر مصدر هذه الفعل عهده اما لذكره قبله في قوله شئ
 من رضو لكن استعمال هذه اللفظ غلب فيها ماله اللينة كما هو المفهوم من استعمال القوم وعلى
 هذا التقدير يحتمل قوله رضوا ان يكون معناه المصدرى كاشفاً عليه ما قبله وهو الجهر
 او عدو لا الى ما هو موصوف به على ما يستعمله القوم كما يدل عليه ما بعده من الاسماء المثلثة
 وهو قوله مستغل منتفخ مصممة ثم ان قوم هذه الضم اطلقوا اللفظ الرضو على الحرف الذي
 لا يتخصص به الصوت عند اسكانه في مخارج لان الرضو ماله اللينة والصوت لما كان

جاريا عند حروفها لزم لئلا كانت اللمنة لازمة لها سموا رءوا وهو ثلثة عشر حرفا
 يجمعها حسن شخص حزن قنقذ عقق نكد وتم يمنع جرمي الصوت عند نطق كل واحد منها
 مكثا وذلك انك اذا وقفت على الشين من هذه الحروف في قولك طش طش طش
 الضعيف وجدت ها جاريا تمتد ان شئت فقل مستغن من السفل وهو الخفيف سمى قال
 من باب الاستعمال واخلاق القوم هذا اللفظ على ما يستعمل في هذا النطق به وهو اثني عشر حرفا
 حرقا الهزلة والباء والواو والجيم والحاء المهملة والذال والراء والزاي والسين
 والشين والعين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والالف والياء وهذه الحروف
 كلها مستغن لانك اذا نطقت بكل واحد منها لا يستعمل اللسان الى الحدوث عند نطقها
 كما يستعمل بالمتعلية فله منفحة اسم فاعل من باب الانفعال ما خرد من الفتح معروف
 والطرق هذه اللفظ على ما لا ينطق باللسان معه لما خرد من الحذف الاعلى فلا ينطق
 عند النطق بها بين اللسان والحنث بل يكون ما بين اللسان والحنث منفحة وهو حرف
 حرفا وهي المتعلية كلها مع الحاء والعين والفاء من المتعلية والطلاق هذا اللفظ
 على هذه الحروف يجوز لان هذه الحروف ليست بمنفحة بل لا تفتح حرفا لان منفحة
 وينصرف جرم عن الحدوث عند النطق بها ولما كانت هذه الحروف منطوقة عند اقتران اللسان
 عن الحدوث سموها منفحة فان قبل ينبغي لهما ان يشربوا الماء والذال والذال
 والراء والزاي والسين والشين والقاف والكاف واللام والنون والياء لان اللسان
 منطبق بالحاء عند نطق هذه الحروف وان كان الانطباق على التقادرات قلنا المراد من
 الانطباق تلاقى الشاوتما الى الخلق سواء كان بالكلمة او بالكثر كما في الصاد
 والضاد والطاء والقاف وهذه الانطباق ممنوع من هذه الحروف لان اللسان وان كان
 منطبقا بالحاء في الجملة عند هذه الحروف لكن الانطباق عند هاء وان الانطباق عند
 الحروف الاربعة فلم يحققوها الى المطابقة بل عند هاء من المنفحة فافهم والله اعلم
 قوله مصممة اسم مفعول ما خرد من الصمت وهو السكوت وحروفها
 ثلثة وعشرون حرفا الهزلة والباء والواو والجيم والحاء والذال والراء والزاي
 والسين والشين والضاد والطاء والقاف والعين والفاء والحاء والياء والعلم ان الاسم الرباعي الذي لم يقع
 والفاء والحاء والياء والعلم ان الاسم الرباعي الذي لم يقع

في الزا

في الزا واثبل كانت حروفها كلها اصولا لم يبين من هذه الحروف الهزلة وكذلك الراء
 الذي وقفت حروفها كلها اصولا لم يبين من هذه الحروف صغرات من الحروف التلاوة
 ولما لم يبين من هذه الحروف صغرة الامثلة بحروف التلاوة سموها مصممة اي
 مكررة لانه بناؤها لما صممت وشرك من الحروف المصممة بحرف آخر الحروف التلاوة
 فكان ترك ذكرها قسوسا له والصد في اربعة كلمات والواو للمعطف على صفاتها
 اي صفاتها جهر وخواوة واستفالة والنقش والاصمات وعند هذه الصفات وعلى
 هذا التقدير يكون كل ما مسمى نقاشا ان ذكر عند هذه الاصمات كما عند ماها
 في البيتين الاتيين ويحتمل ان يكون الابتداء على سبيل التفرج والتأخير مع قطع
 النظر عن العصفية اي وفي مندها وعند ما ذكرنا في البيتين الاتيين ولازم
 التعريف في قوله والصد صوغ من عن المضاف اليه على ما ذكرنا في الوجهين المذكورين
 رين او العهد والاشارة الى ما ذكرنا في البيتين الاتيين من الاضداد اي المشابهة
 في البيتين قل كل واحد منها اي اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكرنا في هذا البيت وعند
 الشئ لا يجتمع مع ذلك الشئ في موضع واحد ويعبر عنها في لغة التمكن بالمعطف
 او شملت صفاتها مرفوع مبتدأ خبره جهر فان قيل ان الجهر لا يصح ان يكون خبرا
 للصفة لان جمعة كل له وغيره فلو حصل الجهر عليها كان المعنى صفات الحروف
 متصفة بالجهرية وهو ظاهر البطلان لان ما صدر عليه الصفا لا ينصف
 كله بالجهر بل نوع واحد منها متصف بالجهر وكذا الكلام في معطوفاته لان كل واحد منها
 لا يصح ان يكون محمدا عليها كما ذكر قلنا ان في الكلام محذوف تقديره صفاتها
 بعض منها جهر وبعضها رخواه او الكلام على من في النفاذ تقديره بعض صفاتها
 جهر وروم مرفوع معطوف على الجهر مستغن مطوف على جهر الا ان حرف المعطف محذوف
 لان ان البيت وهو في معناه او بمعنى المصدر وهكذا انقاربه والصد مرفوع على الجملة
 المقدره اي صفاتها جملة ما ذكرنا عند هذه الجملة وعلى هذا التقدير يكون اللام عوضا
 عن صفه الجملة التي اضيف اليها او مرفوع معطوف على كل واحد من الصفات المذكورة

وعلى هذا يكون اللام محاطا على معنى انه يكون مضافا الى ما عطف عليه في حرف
 وهو حرف اللام كانه قال صفاتها جهر وهذه الجهر هي حروف هذه الالف ولا
 يمنع العطف على واحد منها عطفه على غيره ويستلزم حصره عليه لان معنى العند
 عام شامل للضبط الجهر واخوانه وهو مرفوع مبتدأ وخبره قل وعلى هذا يكون اللام
 للمعبر والاشارة الى المذكور في البيتين الاتيين والضمير الثاني واليه في الآية في كل
 واحد منها اى اجعل كل واحد منها مقابلا لما ذكر في البيت السابق الاول للادول
 والثاني للثاني ومنصوب على سبيل التفسير والتقديم اى وفي الضمير وعلى هذا يكون
 اللام عوضا عن المضاف اليه في الاعتبارين المذكورين او اشارة الى الاول والادول
 للاستيفاد او العطف فافهم والله اعلم **مسألة** قوله **مسألة** كذا في البيت
 مرسوم اسم مفعول من عطف على من الباب الثاني وهو الحق وان ذهب ضمير
 مؤثر في جميع الحروف وبيان احواله في قوله من كل مقطوع وموصول بها وهو ثانی
 البيت من اولها **مسألة** في شخص بكت خمس كلمات الفاء لا تعقب وحش
 فعل ماض من الباب الاول بمعنى حرف فاعل حشفت فلا على الامر اذا جعلته مريضا
 ومسرعا عليه ويحارب في لغة البركي بلفظ قد رمق واضمير المفضل بالفضل قد رمق
 في قوله على نيته ومصطفاه وشخص سوار لانشاء وعبره اذا شاء من بعيد والمراد
 منه قد رمق من افراد الانشاء وسكت فعل ماض من الباب الاول فاعلم في هذه الفصل
 مقدم تقدري على شخص لان معنى هذه القول سكت فلان عن التكلم في
 شخص عليه فاحذر المصمم من الحروف جملة الحروف التي يجعلها قولهم في شخص
 سكت وسوا هذه الحروف مرسوم لان معنى هذا الحرف المستلزم للضعف وهذه
 الحروف ايضا مستلزم للضعف وذلك ان هذه لا يمنع جري النفس عند انطقها
 مع الحركة ولا يقوى التصويت بها كقوة في الجهر فخصار في التصويت ضعفا لما
 كانت مشتركة في الضعف سوا باسم المزوم الذي هو الحرف المزوم الاخر الذي هو
 هذه الحروف ويكفي في التسمية مناسبة الاشتراك في اللازم وهذه الحروف مرسوم

قول المتقدمين

قول المتقدمين وخالفه بعض المتقدمين لانه اخرج الناء والكان منها وادخلها
 في الجهرية واستشهد بان الشدة تأكد الجهرية وذلك احمد بن الحسن الجارودي بان قال
 ان الشدة انحصار جري الصوت عند الاسكان والجهر انحصار جري النفس مع الحركة فقد جري
 النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف وقد جري الصوت ولا يجري النفس
 في بعضها كالضاد والغين بظهر الفرق بينهما انتهى كلامه وفي كلامه بحث اما في قوله فقد
 يجري النفس ولا يجري الصوت في بعض الحروف كالتاء والكاف فان جري النفس فيها ممنوع لان
 نطقها مثل نطق القاف لان جري النفس يعقب النطق بهما لا معهما كى يعقب
 جري النفس نطق القاف بعيدا عما لحاقها للمجهول راولي واخرى واما في قوله وقد جري انفسه
 ولا يجري النفس في بعضها كالضاد والغين فانه ان اراد به جري الصوت مع عدم جري النفس
 في الاسكان فهو ممنوع لانه انما تلفظت بهما وقت اخ جري الصوت مع جريان
 النفس وان كان قابلا وان اراد جري الصوت مع عدم جري النفس في الجهرية فهو ممنوع ايضا
 لانها لم يجز باقبل التلفظ بالحركة بل يجز بان جري النفس مع الحركة فلو شديدها
 كلمتان شديدي على وزن فاعل بمعنى المفعول من شديده شدة من الاول بمعنى القوة
 كما قال الله تعالى حتى يلباغ الشدة اى قوته وهو ما بين ثمان عشرة سنة الاثنين
 وقد جري مضارعة بالكسر ايضا وضمير المؤنث راجع الى الحروف واهواله قد مر قوله
مسألة لفظ مصدر لفظ بلفظ بكسر المضارع معناه الرمس قوله اجد قط بكت
 ثلث كلمات اولها اجد امر من الاجوف من باب الافعال مثل جيب اصله اجود ماض من
 اجد يجيد اجادة من الجورة فحذف حرف المضارعة فاخيد هذه الافعال لم يكن
 التكلم في نقلت حركة الواو الى الهمزة فنقلت ثم قلبت الواو ياء لانك رايا قبلها فصار
 اجيد ثم حذف الياء لا جماع الخليل فصار اجد وتاليها فاعلم محقق على ان من حقيقه
 وهو مبني على اصله وبقي ارضها بالضمرة التي في الشدة معناه الضمير والزمان وخرج
 ايضا بمعنى حشفت وهو الاكفاء فيكون القاف مقنونة والهاء كلمة تقول ما اشته
 واحدة فقط وتاليها بكت من البكاء اصله بكت بكت فقلب الياء نحو كما وانقاع

ما قبلها ثم حذف الالف لالتقاء الخطين فصار بكت وانما سميت هذه الحروف الثمانية
 شديدة لانحصار حركي الصوت عند اسكانها في مخارجها لانث اذا قلت الحق والشفط والحق
 ودقت على اواخرهن الكلماء وجدت صوتك راكدا ومحمورا حتى اذا رست مضمونك
 في القاف والطاو والجيم لم يثبث ذلك لك ولما كان الصوت مضمون في مخارج ذلك الحروف
 فلم يجز ان يثبث اي امتنع بقوله اللباني فسميت شديدة لان الصوت اذا جرى في مخارجها اشبه
 حروف اللباني والقوي مهمل الحروف جمل حروف فثنته تخفى بكت وشدة الحروف
 مفعولك الذي هو حروف اجد قط بكت فصوله وبين رضاه فصوله وبين كذا
 احدها واو العطف وثانيهما ياء واصله ان يكون مصدرا بمعنى الطريق وقد يضرب
 اليه المكان والزمان مثال اضافة المكان نحو جئت بينكما اي مكان فراقكما ومثال
 اضافة الزمان نحو فعلت بين دخولك وبين خروجك اي زمان فراقك ودخولك
 فحذف المضاف منها وهو المكان في الاول والزمان في الثاني وارقم المضاف اليه وهو ياء
 الذي بمعنى الطريق فقبل جئت بينكما في الاول وفعلت بين دخولك وخروجك في الثاني
 فيما ذكرنا تبين استعماله في المكان والزمان الا انه قد ساد به المكان مجازا نحو قولك زيد
 بين الخوف والرجاء استعير لما بين المحدثين مكان وبين من هذا القبيل لان الرجاء
 والتشديد ليس في الجهة فارادة المكان بينهما من قبيل المحاذرة فلو كان
 بيان في قوله وصفاتها جبرود وخواء فصوله والتشديد تلك كذا والاولان مرارا
 والثالث وهو شدة ذكر في البيت السابق قبل هذا السابق فصوله لمن عمر كلتان
 احدهما لن احرا حاضرن لان ياء ياء اصله لين في حرف الباء لاجتماع اليك في فصار
 لن وثانيهما عمر من الاعلام معناه لن عمر اي كن لينا ولم يكتب الواو فيه لئلا يتوهم دخولها
 في الحروف البينية وهي النون واللام والعين المهمله والجيم والراء المهمله وجعلها الشخ في قوله
 لن عمر يعني ان هذه الحروف الخمسة لا شديدة ولا رضة بل بين القبيليات لان كل واحد منها
 متصف بشدة ما ورخاوة ما لا لا جري معه بعض الصوت وجسسه او جري معه جريا
 ضعيفا فم يكون بين ياء وهو النون وسط بين الشين فصوله وسبع علو ثلث
 كلتا احدها الواو من ذكره مرارا وثانيهما سبع من اسماء الاعداء موزع على الحروف
 ان يقال سبعة رجال في الذكر اثبات وسبع مشوة في المؤنث وثالثها علو مصدره على علو

اصل

اصد علو بالتشديد لكنه خفيف المضرورة ومعناه محذوف اي دعوهم والمضاد اليه في الاول
 محذوف اي سعيها ودعوهم فصوله خفف منقطع فصوله حصر اربعة كلمات والخص ببيت
 من القصب والاضطهاد الضيق ومقدار من قاطب يقبض والقيظ اقامة في حارة العيف
 وتقدير الكلام اقم في القبط في خض ضيق اس اقم من الدنيا بمنزلة ذلك وحصر بمعنى احاط
 اي احاط هذه الحروف المستعالية هذه الكلم التليث الاعراب ولن عمر موزع تقديره لان قاتم
 مقام المبتدأ المحذوف ان تقديره حروف لن عمر بين رتو والتشديد بظرف الخبر لانه تقيده لكنهم
 اطلقوا لامتعلقان خبرا بخبر ان تقديره ان حروف لن عمر فاش بين الرضة والتشديد وسبع منه
 مرفوع مضاف تقديره الى الضمير الرابع الى الحروف على التفضيل المذكور وهو سبعها او صفه قائمة مقام
 المبتدأ اي وحروف سبع منها او قائم مقام المضاف اي حروف سبع منها فيكون الاضافة اضافية
 بيانية وعلو قائم مقام الخبر المضاف اليه اي دعوهم وحصر فعل ماض ومفعوله محذوف ان تقديره حصرها
 اي الحروف السبع وجملة خفف منقطع فصوله قائم مقام الفاعل حصر اي حصرها هذه الكلم التليث فافهم الله
 اعلم القوي وحروف لن عمر بين الرضة والتشديد وحروف سبع منها دعوهم حصرها هذه الكلم التليث
 هذه تحقيق لطيف فافهم وقد مر قولنا في هذا وفيه وادرس منه وكذا صار وطا وكذا
 كل واحد منها اسم بسمية وهو صولة وطا ومطبقة اسم مفعول من البقي من باب الافعال من البقي وهو
 المتوافق يقال طابق الفعل بالفل ان توافقا وتوايا والمراد من كون هذه الحروف مطبقة تطابق
 التليث بالتحذير الاعلى وبما سألته لفظ هذه الحروف المطبقة فسميت هذه الحروف بها نسبة
 للمهلول باسم صفة بعض علته وفتر من لب اربع كلمات او او معلوم المعنى وفتر فعل ماض مضاف
 والقرار هو اجتناب عن الشئ والبعد عنه ومن اسم من اسماء الموصولات وتحت الموصول فوقع في قوله وبعد
 ان هذه مقدمة فيما على قارته وفصلها هذا غاية التفضيل ولت من قوله لم يثبت بارجن تاب بانه
 من باب علم يعلم اي صرت ذالت وهو العقل ويجوز ان يكون من لب بالمكان اذا قام به ولزمه
 ومعنى هذه الجملة فتر من لب من التقاض وسعى للسعادة الابدية قوله الحروف المذلة وبيان الحروف
 وقول قوله مخي رجز الحروف والمذلة من الذلق وهو قد يكون بمعنى الزرب وهو طراد كل شئ
 يقال ذلق الثياب ففهم منه ذلق وقديكون بمعنى الطوف يقال طوف كل شئ ذلقه وقد يكون بمعنى
 السهولة يقال ذلق ذلق اي سهل في الكلام وقد يكون بمعنى السرعة ولا يصح تسمية هذه الحروف
 المذلة ان كانت ما حوزة من ذلق الشئ بمعنى الخفة والطف لان الفاء والياء والجيم ليست من طراد

وحاقه لان حروفها من الشدة والرجح والرافة وحادية ولهذا قال صاحب الصالح ثلثة منها زوا لينة
وهو الزا والواو والهم والنون واما انما كانت ساكنة من الذا لانه التي كانت تحت السهل والسرعة فيعطيها
عليها لان ثلثة هذه الحروف السهلة وسريع لان السهل والسرعة انما يكون من مستقي الكثرة والشفة
ولهذا قال صاحب الصالح انما سميت هذه الحروف الستة ذلقة ومذلة لان التلافة في المنطق اربعة اللفظ
والشفتين وهما مد ربنا هذه الحروف الستة فاعلم في هذا التقدير ان هذه الحروف احق الحروف على اللسان
واحسنها انشراحا واكثرها اعتبارا بالاعراب وصادقها من رتبة حذف تنوينه للوزن وفادى وصادق
ونظا لكل واحد منهما موضع مشترك لكن تنوين الوسط تحذف للوزن وايضا وهو طاء مطبقة يحتمل ان يكون
جزءا للمبتدأ فيكون الجزل واحد من الثلاثة الباقية مقدار التقديره وفادى مطبقة وطاء مطبقة ونظا مطبقة
فلا بد لكل واحد من هذه اللمحة الثلاثة تقدير حرف من الحروف العاطفة ويحتمل ان يكون جزءا للمبتدأ الاخير
وهو ادوى لان حرفه الى الاقرب او جده احرى في تقدير لكل واحد من الباقية جزءا ايضا ويحتمل ان يكون لكل واحد
من المتوسطين وهما فادى ونظا في قدرته لواءه من جزاء لواء وان كان جزءا ايضا فكل واحد من فادى ونظا
واعراب هذه القول بحسب المعنى الواو والابتداء وفرض ما من فاعله مستر تحت راجع الى من والفعل
مع فاعله جملة فعلية وقعت بصفة لمن محله مفعول يكون على موضوعه مرفوعا بالفا على هذه الاعراب
على تقدير كونه موصوف ولا يقدر كونه موصولا فيكون جملة لمصلحة من باعتبار كونه موصولا واما اعرابه
من حيث اللمحة فهي جزء مقدم للمبتدأ الى اخره وهي الحروف والمذلة صفة الحروف وتقديره والحروف المذلة
حروف فزمن لب فاضمهم والقة اعلم والفحوى وكل واحد من الاربعة المذكورة مطبقة وهي الصاد والصاد
والطا والظاء والحروف المذلة فزمن لب فصوله صفيها صاد او قول صفيها كلمتان احداهما
صفيها وثانيها صفيها والصفي لغة صوت يصوت به الهيايم ويعبر في التركي صفيقي وسر هذه الحروف
الثلاثة صفيها لانها تخرج من شتيه الشبا وظرف لك في خروجها من جنبها محصور الصوت ويأتى
كالصفيها لك اذا وقفت على قولك اص وازا وسرعت صوتا زائدا يشبه الصفيها والاربعة هذه لك
سبب صفيها وبان الصفيها يكون في قول من كل مخطوع وموصول بها قوله صاد وزي سبب ثلثة كلمتين غير
العاطف في السين وهي الساء لمقطعها لم يخرج الى تفسير قول قلقة فط جبر ثلثة كلمتها العاطفة مصدر
قلقل وهي تخرج على معنيين احدهما الصوت وثانيها الحركة يقال قلقل فلان اي صوت فلان ويقال ايضا
قلقله قلقل اي حركه فخر كذا واضطرب ولا انضم الى شدة هذه الحروف الخمسة في الوقف فخطوه وهو
العصرشء به التصويت بعيدا لفظيا واضطرب ولم يتبين به سكونها فكانها يتحرك وذلك
ان هذه الحروف متصفة بالجهر والشد فاجتمع النغم ان يجري معها والشد يمنع ان يجري النغم معها
فلما اجتمع هذان الوصفان لهما احتاج المتكلم عند النطق بها سكونا الى التكلف لقصديان سكونها صلي كاد

يخرج شبيه المتحرك اذ لو لاذ لك لم يتبين وقطب الشئ وصله وما تدور عليه الامر يقال فلا خطب
بين فلان اي سببهم الذي يدور عليه امرهم وجه يحتمل ان يكون ما خذوا من الجدوى كلاهما بمعنى
العطفية فيكون المعنى قطب العطاء ويحتمل ان يكون ما خذوا من الجدوى بمعنى العطفية كقولهم تعالى
وان تعاقب جد ربنا اي عطف ربنا فيكون المعنى قطب العطف او من الجد بمعنى الاجتهاد فيكون المعنى
قطب الاجتهاد والمبتدأ على كل التقدير محذوف اي هذا قطب العطاء والعطفية والاجتهاد قوله
قوله والمين واودى سكا وانفتحت قبلها والمين ثلثة كلمتها والواو وليان معلوم مما مر
وانث لث وهذا المين ضد الحشونة والصلابة واودى غاث كلمتها والاولى اسم لوه والثالثة
اسم ليه والعطف بينهما مرارا وسكا ثنتية سكن وهو فعل ما من من الباب الاول ضد الحركة
وانفتحت كلمتان الاول واو العطف والثاني انفتحت فعل ما من من باب الانفعال والافتحة
في اخره يحتمل ان يكون للمطابق زبيت للاشتران فيكون في عده حصول المقتدر قبل قبلها ويحتمل
ان يكون ضمير التثنية فيكون واجعا الى الشئين الواقعين قبل الواو والياء المعنويين من سياق
الكلام وقبلها كلمتان وبين العطف وضمير التثنية حرف البيت الخ مسر وهو قولم ازواج
عليهم حميم وسميت الواو والياء ككتمان الوقعتان بعد الفتحة حرفا لين لان صوتها يقبل التطويل
لا تسمع يخرجها لان الحرف اذا انتبع انشتر الصوت ولان واذا ضاقت انضغط منه صوت
وصلب وانما لان صوتها غير انضغطت بها سميت حرفا للمين فان قيل ان الالف حرف ايضا
لان صوتها طويل ايضا بل اطول من صوتها لان يخرجها اوسع من يخرج جيسها فكان الالف ازيد
امتدادا واستطالة فعدتها من حروف اللين اولى واخرى لان اللينية امكن واشتت من لينتها واهمها
الخجيين والعرفيين ذهبوا الى انها من حروف اللين كما مر به الحمد الجار يدي في بيان حروف
المين فقال زاد فحقها اي حروف اللين ما قبلها فهي حرف مدولين فالالف حرف مدولين ابدا للواو
والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الفتحة حرف لين ومد انتهي كلامه فلم يعد الشئ الالف من
حروف اللين ولم يدركها معها قلنا ان الشئ اعتبر حركة ما قبل حروف العلة ووجه الحركة ما قبل الياء
والواو واليتين احدهما كون تلك الحركة من جنس الواو والياء وثانيها كونها من غير جنسها ولم يجد
لحركة ما قبل الالف الاحالة واحدة وهي كون حركة ما قبلها من جنسها فيكون حرف مدولين ابدا للينينية
لا تستغفل عن مدنية للزومها لمدنية ولا تقرب ابدا فكان حرف مدرا غما بخلاف الواو والياء لان لينتها
لا يستلزم مديتها بل يفترق عنها فكان الواو والياء عارة حرف لين وبقية من المدية كي في قول
وبيع وثارة حرف لين ومد ويجتمع لينتها مع مدتها كي في يقول ويبيع ولما لا الشئ لينية الواو والياء
ال كنبين بعد الفتحة احقر من مديتها ومن مدية الالف سببها حرف لين نقصان طول صوتها

إلى لغة حركة ما قبلها وسمي الالف والواو والياء إذا وافق حركة ما قبلها حروف المد لموافقة حركة
 ما قبلها بالالف فقط يروا ما الالف والواو والياء فانه إذا وافق حركة ما قبلها من جنسها وموافقا لهما
 يصير احرفا مدني فمهم والفتحة علم فصوله الاخرى ثلثه كالتاء والاولان مرربا منها واخرى مصدرية
 الانفعال وهو الجليل فصوله صحي فاعلم ما من مجهول والقد لا يطلق خلاف السكون والعلية والمردية
 ههنا تعيين الاخرى في اللام والراء وتميزه فيهما قوله في اللام ثلث كلمات والجاء واللام التعريف فاعلم ما من
 فيما قبل في اللام اسم مقطوع وهو الراء ثلث كلمات فاعلم ما سبق في اللام والراء مخفيا لا تخفى عنهما عن
 مخفيا ما حتى اتصاله بخروج غيرهما وعن صفتيهما الى صفة غيرهما واما اللام فهو من حروف الرخوة لكن
 اخف من اللام مع الصوت بها الى الشدة فلم ينعرض في منع خروج الصوت اعراض الشدة ولا يخرج مع الصوت
 طله خروج مع الرخوة فمخفيا لا يخفى عن حكم الشدة وحكم الرخوة صعبين الصفتين في مرقى في عصر
 واما الراء فهو حرف اخف من مخارج النون الذي هو اقرب المخارج الى مخارج اللام وهو
 ابعد من مخارجها بعد مخارج من النون من مخارجها قسم مخفيا للثقل وقبل انما سميت الراء مخففة
 لانها في الاصل من الحروف الشديدة لكونها اخف عن الشدة الى الرخاوة حتى جرى معها الصوت
 الذي لا يجيء مع الشدة لا تخفى في اللام والتنوير الذي فيها ولولا ذلك لم يجيء معها الصوت
 عند النطق بها لان الاغلب عليها الشدة والحروف الشديدة لا يجيء معها الصوت كذا في شرح الفاعل
 الى الحسن الفاعل فصوله وبكثير جعل ثلث كلمات وحرف العطف معلوم والتكرار اعادة الشرح
 مرة بعد اخرى والمراد بتكرارها وبوصها في اللفظ لا اعادةها بعد قطعها ولذلك يجب ان يحفظ من
 اظها في تكريرها سببا اذا شدت وسميت الراء مكررا لان ثلث انما تلفظت بها تحت صوت
 يتكرر ويضطرب حتى كأنه يخرج من الرات وجعل فعل ما من الباب الثالث فصوله
 وللنفث الشين والنفث ثلث كلمات والعطف واللام مرارا والنفث الانشاع يقال نقش
 الشين اذا انشع وبطلق على ما خرج من الريح يقال انتفت الريح اذا خرجت ولما انتعت
 مخارجها عند النطق بها والشب ط عند خروجها مع انشع خروج الريح من بين اللسان والحناء الاعلى
 سميت متفتيا والشين كلمتان كلاهما معلوم مما مر وقال بعض العلماء الصاد متفتية بصفة النفث
 ايضا لان مخارجها انتعت عند النطق بها والشب ط عند خروجها الى ان يتصل بخروج اللام
 وسميت باعتبار انشعائها في خروجها متفتيا وقال محمد بن علي في رعاية ان في الفاء نقشبا
 لان الريح انتشر عند النطق بها فصولها لا تستط

شرح الجزري الممتعة

